الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس –
كلّية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدّمة

لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة، مراقبة وتدقيق

الموسومة بـــ:

مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة ميدانية)

إعداد الطالب:
- بعاشي خالد

إشراف الدكتورة:
- عطاوي إلهام

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د بشوندة رفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
د. عطاوي إلهام	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
أ.د بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د. روتال عبد القادر	أستاذ محاضر–أ–	جامعة تيارت	مناقشا
د. حيرش عبد القادر	أستاذ محاضر –أ–	جامعة تيارت	مناقشا
د. زياني عبد الحق	أستاذ محاضر –أ–	جامعة تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

«قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ»

(الآية 32 من سورة البقرة)

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين. بتوفيق من الله سبحانه وتعالى تم إنجاز هذه الرسالة، ولا يسعني من هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وأخص بالشكر الأستاذة المشرفة، **الدكتورة عطاوي إلهام**، على إشرافها على هذا العمل، والتي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة، التي كانت عونا لنا لإتمام هذا العمل وإخراجه إلى حيز الوجود.

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

ولا أنسى أيضا أن أتقدم بالشكر والامتنان والعرفان إلى كل من ساعدنا على إتمام هذه الرسالة، وأخص بالذكر الأساتذة المحكمون للاستبيان ومحافظي الحسابات الذين قدموا لنا الدعم لإنجاز هذه الرسالة.

ولا أنسى أيضا أن أتقدم بالشكر الجزيل **للدكتورة حمادي مليكة** على ما قدمته لنا من نصح وإرشاد وإثراء للمعلومات وموضوع الدراسة، وأتقدم بالشكر الجزيل لكل معلم أفنى حياته في سبيل إنارة دربنا.

وختاما أسال الله أن ينفع بهذا العمل المتواضع ويبارك فيه، والله ولي التوفيق.

بعاشي خالد

إهداء

إلى والدي رحمه الله

إلى والدتي أطال الله في عمرها

إلى زوجتي وأبنائي: أيوب وآدم عبد الباسط

إلى إخوتي وأخواتي وكل أبنائهم

إلى كل زملائي

إلى كل هؤلاء الأعزاء أهدي هذه الأطروحة

بعاشي خالد

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	I
شكر وعرفان	II
إهداء	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	XII
قائمة الملاحق	XII
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة	24
تمهيد	25
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي	26
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	26
أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه	26
ثانيا: أهمية النظام المحاسبي المالي، أهدافه ومميزاته	28
ثالثا: المبادئ والفروض المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي	31
المطلب الثاني: متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	36
أولا: ماهية القوائم المالية والاعتبارات العامة لإعدادها وعرضها في ظل النظام المحاسبي المالي	36
ثانيا: قواعد العرض والإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	39
ثالثا: قواعد الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال	48
المطلب الثالث: الخطأ والغش في القوائم المالية وأسباب حدوثهما	53

أولا: مفهوم الخطأ، أشكاله وأسباب حدوثه	53
ثانيا: مفهوم الغش، أشكاله وأسباب حدوثه	56
المبحث الثاني: الإطار العام لمهنة محافظ الحسابات	62
المطلب الأول: عموميات حول محافظ الحسابات	62
أولا: مفهوم محافظ الحسابات، أهميته ومهامه	62
ثانيا: خصائص مهام محافظ الحسابات	70
ثالثا: حقوق، واجبات ومسؤوليات محافظ الحسابات	72
المطلب الثاني: أوراق عمل محافظ الحسابات وتقارير المراجعة	79
أولا: ماهية أوراق عمل محافظ الحسابات	79
ثانيا: طريقة حفظ أوراق عمل محافظ الحسابات	83
ثالثا: تقارير محافظ الحسابات ومعايير إعدادها	85
المطلب الثالث: إجراءات المراجعة التحليلية واستخداماتها من طرف محافظ الحسابات	90
أولا: مفهوم الإجراءات التحليلية	90
ثانيا: أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية	92
ثالثا: مراحل استخدام إجراءات المراجعة التحليلية	95
المبحث الثالث: مسؤوليات محافظ الحسابات ودوره في التحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي	99
المطلب الأول: دور ومسؤولية محافظ الحسابات في التحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال	99
أولا: مسؤوليات وواجبات محافظ الحسابات في التقرير عن استمرارية المؤسسة في الاستغلال	100
ثانيا: المؤشرات والإجراءات التي يمكن أن يستخدمها محافظ الحسابات للحكم على استمرارية المؤسسة في الاستغلال	103

المطلب الثاني: دور ومسؤولية محافظ الحسابات وإجراءاته في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح بالقوائم المالية للمؤسسات محل التدقيق	106
أولا: دور ومسؤولية محافظ الحسابات في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح في القوائم المالية	107
ثانيا: إجراءات محافظ الحسابات للتحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح في القوائم المالية	108
المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات وإجراءاته في اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية والتبليغ عن حدوثهما	116
أولا: دور ومسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية	116
ثانيا: إجراءات محافظ الحسابات لإخلاء مسؤوليته عن اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية	120
خلاصة	125
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	127
تمهيد	128
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية	129
المطلب الأول: طبيعة الدراسة الميدانية	129
أولا: المنهج المستخدم في الدراسة	129
ثانيا: نموذج الدراسة	130
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة، عينتها وحدودها	131
أولا: مجتمع الدراسة وعينتها	131
ثانيا: حدود الدراسة ومُعيقاتها	134
المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات والمعلومات	135
أولا: مرحلة تصميم الاستبيان وتوزيعه	135
ثانيا: اختبار صدق وثبات الاستبيان	139
المبحث الثاني: تحليل البيانات الاحصائية	151

المطلب الأول: أساليب التحليل الاحصائي للبيانات وخصائص أفراد عينة الدراسة	151
أولا: أساليب التحليل الاحصائي للبيانات	151
ثانيا: خصائص أفراد عينة الدراسة	152
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة	157
أولا: عرض نتائج الفرضية الأولى	158
ثانيا: عرض نتائج الفرضية الثانية	160
ثالثا: عرض نتائج الفرضية الثالثة	165
المطلب الثالث: التحليل الاحصائي الوصفي لبيانات الدراسة	167
أولا: التحليل الاحصائي الوصفي لبيانات المحور الأول	167
ثانيا: التحليل الاحصائي الوصفي لبيانات المحور الثاني	176
ثالثا: التحليل الاحصائي الوصفي لبيانات المحور الثالث	193
المبحث الثالث: الاختبارات الاحصائية لفرضيات الدراسة	199
المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة	199
أولا: اختبار صحة الفرضية الأولى	199
ثانيا: اختبار صحة الفرضية الثانية	201
ثالثا: اختبار صحة الفرضية الثالثة	205
رابعا: اختبار صحة الفرضية العامة	206
المطلب الثاني: اختبار مربع كاي (Test du khi-deux)	208
أولا: اختبار تأثير المتغيرات الديمغرافية على الفرضية الأولى	208
ثانيا: اختبار تأثير المتغيرات الديمغرافية على الفرضية الثانية	211
ثالثا: اختبار تأثير المتغيرات الديمغرافية على الفرضية الثالثة	216
رابعا: اختبار تأثير المتغيرات الديمغرافية على الفرضية العامة	219
خلاصة	222
الخاتمة	224

قائمة المصادر والمراجع	236
قائمة الملاحق	255
ملخص الدراسة	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ملخص حول مميزات الدراسة الحالية بالمقارنة بالدراسات السابقة	ق
02	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في صلب قائمة المركز المالي	40
03	المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات في الجزائر	76
04	محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات	87
05	المشاكل المحتملة التي تكشفها الإجراءات التحليلية	94
06	استخدامات إجراءات المراجعة التحليلية في عملية تدقيق الحسابات	97
07	المؤشرات التي يستخدمها محافظ الحسابات للحكم على استمرارية المؤسسة في الاستغلال	104
08	عدد محافظي الحسابات بعنوان نشاط 2019	131
09	الاحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة	132
10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب أماكن النشاط	133
11	مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي	137
12	توزيع الإجابات حسب الوسط الحسابي وفقا لمقياس ليكارت الخماسي	138

13	مقياس درجة الالتزام	139
14	نتائج اختبار معامل ثبات ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach)	141
15	معامل الارتباط لكل عبارة من عبارات الفرضية الأولى	142
16	معامل الارتباط لكل عبارة من عبارات الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية	143
17	معامل الارتباط لكل عبارة من عبارات الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية	146
18	معامل الارتباط لكل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة	148
19	معامل الارتباط بين محاور الدراسة والمعدل الكلي لعبارات الاستبيان	149
20	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	153
21	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	154
22	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	155
23	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	156
24	توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الفرضية الأولى	158
25	توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الفرضية الفرعية الأولى	160
26	توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الفرضية الفرعية الثانية	163
27	توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الفرضية الثالثة	165
28	التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات البعد الأول (المؤشرات المالية)	168

29	التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات البعد الثاني (المؤشرات التشغيلية)	171
30	التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات البعد الثالث (المؤشرات القانونية)	173
31	التحليل الاحصائي الوصفي لكافة الأبعاد (كافة المؤشرات) الخاصة بالفرضية الأولى	175
32	التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات البعد الأول (الإفصاح بشكل عام)	176
33	التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات البعد الثاني (الإفصاح في قائمة المركز المالي)	178
34	التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات البعد الثالث (الإفصاح في جدول حساب النتائج)	181
35	التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات البعد الرابع (الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة)	182
36	التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات البعد الخامس (الإفصاح في جدول سيولة الخزينة)	184
37	التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات البعد السادس (الإفصاح في قائمة الملاحق)	185
38	التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات البعد الأول (الإفصاح عن السياسات المحاسبية)	187
39	التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات البعد الثاني (الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الاقفال)	190
40	التحليل الإحصائي الوصفي لكافة الأبعاد المتعلقة بالعرض والإفصاح	192

41	التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة	193
42	نتائج اختبار (T) للفرضية الأولى	200
43	نتائج اختبار (T) للفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية	201
44	نتائج اختبار (T) للفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية	202
45	نتائج اختبار (T) للفرضية الثانية	203
46	درجة التزام محافظي الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي	204
47	نتائج اختبار (T) للفرضية الثالثة	205
48	درجة التزام محافظي الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما	206
49	نتائج اختبار (T) للفرضية العامة للدراسة	207
50	درجة التزام محافظي الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي	207
51	نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير المؤهل العلمي على الفرضية الأولى	209
52	نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير التخصص العلمي على الفرضية الأولى	209
53	نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير الخبرة المهنية على الفرضية الأولى	210
54	نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير المؤهل العلمي على الفرضية الفرعية الأولى	212
55	نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير التخصص العلمي على الفرضية الفرعية الأولى	212

56	نتائج اختبار مربع كاي بالمسبة لتأثير الخبرة المهنية على الفرضية الفرعية الأولى	213
57	نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير المؤهل العلمي على الفرضية الفرعية الثانية	214
58	نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير التخصص العلمي على الفرضية الفرعية الثانية	215
59	نتائج اختبار مربع كاي بالمسبة لتأثير الخبرة المهنية على الفرضية الفرعية الثانية	216
60	نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير المؤهل العلمي على الفرضية الثالثة	217
61	نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير التخصص العلمي على الفرضية الثالثة	217
62	نتائج اختبار مربع كاي بالمسبة لتأثير الخبرة المهنية على الفرضية الثالثة	218
63	نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير المؤهل العلمي على الفرضية العامة للدراسة	219
64	نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير التخصص العلمي على الفرضية العامة للدراسة	220
65	نتائج اختبار مربع كاي بالمسبة لتأثير الخبرة المهنية على الفرضية العامة للدراسة	221

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التدفقات النقدية المتأتية عن مختلف الأنشطة	46
02	مثلث الغش	59
03	مهام محافظ الحسابات	69
04	مسؤوليات محافظ الحسابات	78
05	طريقة حفظ أوراق عمل محافظ الحسابات	84
06	مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (نموذج الدراسة)	130
07	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	153
08	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	154
09	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	155
10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية كمحافظي حسابات	157

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة المختصرات	256
02	استبيان الدراسة باللغة العربية	257
03	استبيان الدراسة باللغة الفرنسية	265
04	قائمة مُحكمي الاستبيان	272
05	مخرجات برنامج SPSS	273

مقدّمة عامة

مقدمة عامة

يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية التي تعمل على معالجة المعلومات، تصنيفها، تحليلها، وتوصيلها في شكل قوائم مالية إلى مستخدميها في الوقت المناسب بهدف اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. ويُعد النظام المحاسبي الدعامة الأساسية في بناء أي مؤسسة اقتصادية، لذا فهي مطالبة بإعداد وعرض قوائمها المالية وفق متطلبات هذا النظام، حيث يجب عليها الالتزام بتطبيق مختلف الفروض والمبادئ المحاسبية التي نص عليها، وتوفير معلومات ذات خصائص نوعية لتلبية احتياجات مستخدميها من (مساهمين، دائنين، مقرضين، ومصلحة الضرائب).

وقصد مواكبة التطورات العالمية الحديثة في ميدان المحاسبة، بادرت العديد من الدول بإصلاح نظامها المحاسبي تماشيا مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا لجعل قوائمها المالية أكثر مقروئية ووضوح، بغرض جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية لتحقيق أكبر عائد من الأرباح. ومن بين هذه الدول نجد الجزائر التي قامت بإصلاح نظامها المحاسبي وتطويره، وذلك بتبني نظام محاسبي مالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وهذا بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) حيث تم إدخال تغييرات جد هامة على مستوى كل من التعاريف، المفاهيم وقواعد التقييم والمحاسبة، مع إجراء تعديلات على محتوى القوائم المالية التي يتم إعدادها من طرف المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي.[1]

وكما نعلم أن مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع على عاتق إدارة المؤسسة[2]، وأن أي خطأ أو تحريف قد يُرتكب فيها من طرف المحاسب تتحمله الإدارة، لأنها المسئولة أمام أصحاب المصالح في مدى كفاءتها في تحقيق أهداف المؤسسة وكيفية إدارة مواردها، ومدى التزامها بتطبيق الفروض والمبادئ المحاسبية، بهدف إعطاء صورة صادقة عن وضعيتها المالية، وتقديم معلومات ذات جودة ونوعية.

ونظرا لانهيار العديد من كبريات المؤسسات العالمية مثل مؤسسة ENRON و WORLDCOM بسبب افتقار إداراتهما إلى الممارسات المحاسبية السليمة في الرقابة والإشراف، إضافة إلى عدم اهتمامها بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية المتعلقة بالمعلومات المحاسبية

[1] وزارة المالية، **تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010**، الجزائر، نوفمبر 2009، ص02

[2] Djelloul Boubir, **De l'IFAC en général et du risque d'audit selon le cadre conceptuel du référentiel international d'audit, ISA**, Revue l'auditeur, N°02, la chambre nationale des CAC, 25/10/2014, p08

مقدمة عامة

والعاكسة لحقيقة الأوضاع المالية للمؤسسات، فإذا كان الهدف الأساسي للمحاسبة هو توصيل المعلومات المالية والمحاسبية لمتخذي القرارات فإنه من واجب محافظ الحسابات تعزيز المصداقية والثقة في هذه القوائم بالشكل الذي يدعم سياسة الإفصاح المناسب والهادف لتحقيق الاستغلال الأمثل لهذه المعلومات من قبل مستخدميها.[1] من هنا ظهرت الحاجة الماسة للاهتمام أكثر بتطوير مهنة تدقيق الحسابات لما لها من دور فعال في إضفاء الشفافية على القوائم المالية.

مشكلة الدراسة:

بغرض المصادقة على صحة حسابات المؤسسات، والتحقق من مدى التزامها بتطبيق مختلف المتطلبات واللوائح القانونية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي في إعداد وعرض القوائم المالية، لم تكتف الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي وفقط، بل سعت أيضا إلى تطوير مهنة التدقيق الخارجي نظرا لأهميتها في ميدان المحاسبة والتدقيق، وذلك بإصدار القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

وتعد مهنة محافظ الحسابات بمثابة مراجعة قانونية، خارجية ومستقلة بذاتها، وتعني مراقبة وتدقيق الحسابات الخاصة بالمؤسسات وفق المعايير والإجراءات المحددة في القانون.[2] ومهنة محافظ الحسابات فرضها القانون التجاري بموجب المادة (715 مكرر 4)، حيث شركات المساهمة هي ملزمة بتعيين محافظ واحد للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، يتم اختيارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف الوطني لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، وتتمثل مهمتهم الدائمة في التحقيق في السجلات والدفاتر المحاسبية للمؤسسة، وفي مراقبة انتظام حساباتها وصحتها، والتدقيق في قيم ووثائق المؤسسة أو الهيئة ومراقبة مطابقة المحاسبة فيها للقواعد المعمول بها دون أي يتدخل في التسيير.[3]

---

[1] زوهري جليلة وصالح إلياس، **واقع مهنة التدقيق في الجزائر بين الإصلاحات المحاسبية المالية ومعايير التدقيق الدولية**، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 1(02)، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، ص78

[2] Dominique VIDAL, **Droit des sociétés**, 4ème Edition, L.G.D.J Montchrestien, Paris, 2003, p.307

[3] **القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 1991، المادة 28

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

➢ ما مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات محل التدقيق؟

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من التساؤلات التي تمس كافة جوانب هذه الدراسة سواء من ناحية مباشرة أو غير مباشرة، ولعل أهمها ما يلي:

❶ ما مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي؟

❷ ما مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي؟ **ويتفرع عنه السؤالين الآتيين:**

- ما مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية؟
- ما مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال؟

❸ ما مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية لها، تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

➢ يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

الفرضية الثانية:

➢ يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

ويمكن اشتقاق الفرضيتين الفرعيتين من هذه الفرضية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى:

- يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

- يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.

الفرضية الثالثة:

➢ يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

أهداف الدراسة:

إضافة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة واختبار صحة الفرضيات، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

☜ التعرف على مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل التدقيق في إطار مصادقته على حساباتها.

☜ إبراز مختلف المسؤوليات التي تقع على عاتق محافظ الحسابات في إطار المهام التي يقوم بها.

☜ معرفة مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية للمؤسسات محل التدقيق، من خلال معرفة مدى التزامه بتحليل بعض المؤشرات المالية، التشغيلية والقانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال.

☜ توضيح مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

☜ تحديد مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة.

☜ التعرف على مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في إبراز أهمية الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات، باعتباره أحد أهم آليات الرقابة الخارجية على المؤسسات، التي يمكن الاعتماد عليها للتحقق من مدى تطبيق مبادئ ومتطلبات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الخاضعة له، والمصادقة على صحة الحسابات بهدف إعطاء المزيد من الثقة والمصداقية على القوائم المالية.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة أيضا من خلال تسليط الضوء على مدى قدرة محافظ الحسابات على التحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في المؤسسات محل التدقيق، من خلال التزامه بتحليل بعض المؤشرات المالية، التشغيلية والقانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال، وهذا ما جعل من عمل محافظ الحسابات ذو أهمية كبرى، تقع على عاتقه مسؤولية اكتشاف مختلف المشاكل والصعوبات التي تعترض المؤسسة، مما يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات الرشيدة قبل حدوث الفشل أو الإفلاس. وهذه الدراسة سَتَمُدُّ محافظ الحسابات ببعض المؤشرات التي يمكن أن تُساعده للحكم على فرضية استمرارية الاستغلال. كما تأتي أهمية الدراسة من أهمية فرض استمرارية الاستغلال بحد ذاته، الذي له أثر واضح على العديد من المبادئ المحاسبية مثل: مبدأ التكلفة التاريخية، مبدأ الاستحقاق ومبدأ الحيطة والحذر.

وتكمن أيضا أهمية الدراسة في أهمية الإفصاح، إذ نجد محافظ الحسابات مُطالب بالتحقق في إطار مهامه من مدى التزام المؤسسات التي يقوم بتدقيق حساباتها بإدراج معلومات كافية ودقيقة ضمن قوائمها المالية، لهذا يمكنه الاستعانة ببعض الإجراءات والإرشادات المقدمة في هذه الدراسة للحكم على مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق. وأيضا تبرز أهمية الدراسة في أهمية المسؤولية الملقاة على عاتق محافظ الحسابات للتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حُدوثهما، لهذا جاءت هذه الدراسة ببعض الإجراءات التي تُساعد محافظ الحسابات في كشف التحريفات إن وُجدت، وتُساعده على إخلاء مسؤوليته أمام الجهات المعنية.

وبصفة عامة تتجلى أهمية الدراسة في المساهمات التي يقدمها محافظ الحسابات للعديد من مستخدمي القوائم المالية، والمستفيدين من تقاريره، في كون التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، والتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي،

والتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما، يستفيد منه العديد من الجهات من أهمها:

- **المستثمرون والمساهمون:** يستفيدون من تقرير محافظ الحسابات حول مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال من عدمه، وهذا لاتخاذ قرار الاستثمار أو عدم الاستثمار في هذه المؤسسة. إضافة إلى استفادة المساهمين من تقارير محافظ الحسابات حول الوضعية المالية للمؤسسة، ومدى التزامها بمختلف اللوائح والقوانين.
- **الجهات الحكومية أو الرقابية:** يستفيدون من تقارير محافظ الحسابات حول مدى التزام المؤسسات بتطبيق مختلف مبادئ ومتطلبات النظام المحاسبي المالي، ومختلف اللوائح والقوانين المعمول بها.
- **مصلحة الضرائب:** تستفيد من تقارير محافظ الحسابات حول الوضعية المالية للمؤسسة لتحديد مقدار الوعاء الضريبي.
- **المُقرضون:** يهمهم معرفة قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال، لاتخاذ قرار إقراض المؤسسة من عدمه، لهذا فمؤسسات القرض هي بحاجة إلى تقرير مصادق عليه من طرف محافظ الحسابات حول الوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى مختلف قوائمها المالية.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع النظام المحاسبي المالي، من خلال التطرق إلى مختلف إيجابيات هذا النظام ومتطلبات تطبيقه، إلا أن الدراسات التي تناولت سُبل أو وسائل تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الخاضعة كانت قليلة أو شبه منعدمة، هذا ما جعلنا نختار هذا الموضوع للدراسة، كمحاولة منا لتقديم إضافة من خلال اتخاذ محافظ الحسابات كوسيلة يمكن الاعتماد عليها في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل التدقيق، وأيضا يعود اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

- ارتباط موضوع الدراسة بمجال التخصص.
- رغبة الطالب في التعمق أكثر في ميدان المحاسبة والتدقيق.

☜ محاولة التعرف أكثر على مختلف الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات في سبيل التحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات التي يقوم بتدقيق حساباتها.

الدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية محافظ الحسابات كأداة مستقلة يمكن الاعتماد عليها في مراقبة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الخاضعة، إلا أن الدراسات السابقة (في حدود اطلاع الطالب) التي تناولت العلاقة بصفة مباشرة بين متغير محافظ الحسابات ومتغير النظام المحاسبي المالي كانت قليلة جدا أو شبه منعدمة، لهذا سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة من خلال استعراض الدراسات التي تناولت العلاقة بين محافظ الحسابات والمتغيرات الفرعية للدراسة الحالية، لهي فرضية استمرارية الاستغلال ومتطلبات العرض والإفصاح، و الخطأ والغش في القوائم المالية. وتم استعراض الدراسات السابقة مرتبة تربيا زمنيا من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

الدراسات باللغة العربية:

1. **دراسة سفير محمد ورزقي اسماعيل (2012) "مسؤولية المراجع الخارجي عن عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر" مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 03(02)، ص ص 395-410**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مسؤولية محافظ الحسابات عن عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لإبراز العناية المهنية التي يجب على محافظ الحسابات أن يبذلها خلال عملية الانتقال أي عملية المراجعة والمصادقة على القوائم المالية لدورة 2010، وتقديم رأيه من خلال تقرير خاص عن عملية الانتقال، وإبراز موقفه من الميزانية الافتتاحية والمعالجات المحاسبية والتحقق من الافصاح عن المعلومات، وتحديد دوره خلال مراقبة حسابات سنوات 2010/2009. وتوصلت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات ملزم بتقديم ملاحظات في تقريره لا سيما فيما يخص التدقيق في استمرارية الطرق والسياسات المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسة محل التدقيق وكذلك يجب عليه الإشارة في تقريره في حال تقديره لعدم كفاية عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي وعدم التزام المؤسسة محل التدقيق بالشروط العادية التي تسمح بالعرض العادل لقوائمها المالية. وأيضا

توصلت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات ملزم بتقديم ملاحظات خاصة يصف فيها محتوى نظام الرقابة الداخلية خاصة إذا كان غير متلائم مع المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسة، والخاصة بعملية الانتقال من تطبيق المخطط المحاسبي الوطني إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي وما يتبعه من تغيير في الطرق والسياسات المحاسبية.

2. **دراسة محمد محمود دائل الهاشمي (2014) "مدى كفاية المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من قبل مراجعي الحسابات لتقييم قدرة المؤسسات على الاستمرارية –دراسة مقارنة تطبيقية في اليمن والجزائر–" أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، فرع المحاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر 03**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى كفاية المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من طرف مراجعي الحسابات في اليمن والجزائر لتقييم قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرار في الاستغلال، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بالإطار النظري والتاريخي لمهنة المراجعة الخارجية، مع تطرقه إلى واقع مهنة المراجعة الخارجية في كل من الجزائر واليمن. أما في الجانب التطبيقي للدراسة فاعتمد الباحث على أسلوب الاستبيان لجمع المعلومات من عينة الدراسة الممثلة في مكاتب التدقيق الناشطة في الجزائر العاصمة وفي عاصمة اليمن صنعاء، حيث بلغت عينة الدراسة (270) خبير ومحافظ حسابات (150 مراجع يمني و120 مراجع جزائري)، ولتحليل النتائج المتحصل عليها استخدم الباحث برنامج SPSS والعديد من الأساليب الإحصائية. وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك إدراك لدى مراجعي الحسابات الخارجيين في كل من اليمن والجزائر بأهمية استخدام المؤشرات المالية والفنية لتقييم قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية حيث أكد أفراد عينة الدراسة على استخدامهم لهذه المؤشرات. كما أكدت الدراسة على وُجود صعوبات أو معوقات تحد من استخدام المؤشرات المالية والفنية من قبل مراجعي الحسابات لتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية في البيئتين اليمينة والجزائرية ومن أهمها: انخفاض التأهيل العلمي والعملي للمراجعين مع وجود عراقيل من قبل إدارة المؤسسة محل التدقيق للحصول على المعلومات. وأوصى الباحث بوجوب تعزيز إدراك مراجعي الحسابات اليمنيين والجزائريين وإقناعهم بأهمية استخدام المؤشرات المالية والفنية وتعريفهم بمزايا وأثر ذلك الاستخدام في التقرير والإفصاح عن قدرة

المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال، وذلك بتحفيز المراجعين على الالتحاق بالدورات التدريبية المتخصصة لاستخدام النماذج الإحصائية الكمية المتقدمة أثناء عملية المراجعة.

3. دراسة قادري عبد القادر (2016) بعنوان: استخدام التدقيق المحاسبي في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي قصد إبراز وتوضيح كل العناصر التي لها أهمية في البحث، ووصف وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث ممثلة في العوامل المتعلقة بالتدقيق المحاسبي والعوامل المتعلقة بأخلاقيات مهنة التدقيق كمتغيرات مستقلة، وتفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي كمتغير تابع، إضافة إلى تحديد اتجاه ودرجة هذه العلاقة. كما استخدم الباحث الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات من عينة البحث المتمثلة في الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة والتدقيق والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، حيث قام الباحث بتوزيع 70 استمارة استبيان، وتحصل على 67 استمارة صالحة للتحليل، ومن ثم قام بتحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام التدقيق المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأخلاقيات مهنة التدقيق المحاسبي (الموضوعية، النزاهة والكفاءة المهنية والعناية الواجبة) يساهمان بشكل كبير في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

4. دراسة حجاج زينب (2016)، مهنة محافظ الحسابات في الجزائر كآلية لمحاربة المخالفات (دراسة حالة في مؤسسة خاصة وعمومية)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 05 (02)، ص181-193

تناولت هذه الدراسة دور مهنة محافظ الحسابات في اكتشاف ومحاربة المخالفات والتجاوزات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لعرض واقع مهنة محافظ الحسابات من خلال القوانين والهيئات المنظمة للمهنة، واعتمدت على دراسة حالة في مؤسسة شركاء للخواص ومؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري. وتوصلت الدراسة إلى أن مهنة محافظ الحسابات في الجزائر تعاني من نقص وتعقيد في النصوص التشريعية المتعلقة بالمراجعة وعدم مواكبتها لمعايير المراجعة

الدولية، ويعد محافظ الحسابات مسئولا جنائيا في حال مصادقته على حسابات القوائم المالية للمؤسسات مع وجود مخالفات وتجاوزات لم يبلغ عنها الجهات المعنية، ومن خلال بعض المقابلات التي أجرتها الباحثة مع بعض محافظي الحسابات توصلت إلى أن هناك أثر للبيئة الاقتصادية على اكتشاف المخالفات والتجاوزات من طرف محافظ الحسابات من بينها واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الذي يتميز بالسرية وعدم الإفصاح عن المعلومات، وكذا تأثير العلاقة بين الإدارة أو المساهمين مع محافظ الحسابات. وأوصت الباحثة على ضرورة إيجاد دليل يعتبر كمرجع لمحافظ الحسابات الذي يجب الأخذ به خلال مصادفته لمخالفات أو تجاوزات أو اختلالات، كما اقترحت على المجلس الوطني للمحاسبة إيجاد ميثاق لأخلاقيات المهنة يحدد ضوابط ومعايير الأداء المهني بالإضافة إلى تفعيل دور الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

5. دراسة مداح عبد الباسط وسعيدي يحي (2017)، مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية –دراسة ميدانية بالجزائر–، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة حمه لخضر، الوادي، العدد 10، الجزء 03، ص ص 173–188

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي التاريخي وذلك لعرض التطور التاريخي للمراجعة في الجزائر وإبراز مختلف عوامل تطور المسؤوليات الواقعة على عاتق محافظ الحسابات، والتعريف بكل من الغش والخطأ في القوائم المالية وأسباب ومبررات حدوثهما مع إبراز إجراءات محافظ الحسابات لكشف حدوثهما. أما في الجانب الميداني للدراسة فاستخدم الباحثان أداة الاستبيان بغرض جمع المعلومات من عينة الدراسة المتمثلة في (90) مراجع خارجي. وتوصلت الدراسة إلى أن مهنة المراجعة لها أهمية كبيرة في إضفاء المزيد من الثقة على القوائم المالية للمؤسسة، وأن محافظ الحسابات يتحمل المسؤولية المدنية والجزائية والتأديبية عن الاعمال التي قامت بها بالمؤسسة، كما أن خبرة وكفاءة محافظ الحسابات مهمة جدا لكشف عمليات الغش والخطأ في القوائم المالية، ويعتبر التأهيل العلمي والعملي والمعرفة بالمعايير المتعارف عليها نقاط إيجابية في كفاءة محافظ الحسابات.

6. دراسة زواق كمال (2017)، التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من التحريف والتلاعب بالقوائم المالية (دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 07، ص134-158

هدف هذا البحث هو دراسة وتحليل دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات التحريف والتلاعب بالقوائم المالية، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التاريخي لتوضيح الأدوار المختلفة لمهنة التدقيق المحاسبي ومسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف التحريف والتلاعب بالقوائم المالية، أما في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الاستقرائي وذلك بتوزيع استبيان على عينة من مراجعي الحسابات في الأردن وعينة أخرى من المديرين الماليين في شركات المساهمة العامة الأردنية، ثم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. وتوصلت الدراسة إلى أن مدققي الحسابات في الأردن يلتزمون باتباع الإجراءات اللازمة والكفيلة لتقدير مستوى التحريف والتلاعب بالقوائم المالية، وهناك إدراك تام من غالبية مدققي الحسابات المستجوبين لحجم المسؤولية المهنية والقانونية الملقاة على عاتقهم فيما يتعلق بالكشف عن التحريف والتلاعب في القوائم المالية.

7. دراسة سي محمد لخضر (2018)، دور محافظ الحسابات في تقويم الحسابات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة (Complexe Avicole SKIKDA)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة باتنة، المجلد 05(02)، ص ص 105-133

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور محافظ الحسابات في تقويم مصداقية الحسابات المالية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية من أجل أن تُمثل وتُبرز الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة، حيث تطرق إلى توضيح مفهوم محافظ الحسابات وإبراز مختلف صفاته ومهامه، إضافة إلى إبراز شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات، أما في الجانب التطبيقي للدراسة فاستخدم الباحث منهج دراسة حالة وذلك بمؤسسة SPA Complexe Avicole Skikda، حيث قام بدراسة وتحليل تقارير محافظ حسابات لهذه المؤسسة. وتوصلت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات قدّم في مختلف التقارير التي أعدها إجابات صريحة وواضحة لمختلف الأسئلة والشكوك التي تدور في أذهان مختلف مستخدمي القوائم المالية وخاصة المقرضين

والمساهمين، أي أن لمحافظ الحسابات دور أساسي في تقويم حسابات المؤسسة من خلال رأيه الفني المحايد، كما أنه أكّد في هذه التقارير على ضرورة حرص مسؤولي هذه المؤسسة على إعداد قوائمها المالية وِفق المعايير المحاسبية والنظام المحاسبي المالي.

8. دراسة بن عيسى خيرة (2018)، دور قواعد عمل محافظ الحسابات في تعزيز مبدأ إفصاح وشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد(03)، ص ص 66-81

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير قواعد عمل محافظ الحسابات (الاستقلالية والموضوعية، العناية المهنية والكفاءة المهنية) على مبدأ إفصاح وشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وذلك بدراسة الإطار العام لمهنة محافظة الحسابات وحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تحديد قواعد عمل محافظ الحسابات وعلاقتها بمبدأ إفصاح وشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واستخدمت أداة الاستبيان لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث قامت بتوزيع 82 استبانة على المساهمين في المؤسسات الاقتصادية ذات المسؤولية المحدودة (SARL). ولتحليل علاقة تأثير قواعد عمل محافظ الحسابات على مبدأ إفصاح وشفافية لحوكمة المؤسسات، استخدمت الباحثة أسلوب الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتوصلت الباحثة إلى أن هناك تأثير إيجابي لقواعد عمل محافظ الحسابات (الاستقلالية والموضوعية، العناية المهنية والكفاءة المهنية) على تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ضمن المؤسسة، وأن مبدأ الشفافية والإفصاح يتعزز بصورة أكبر من خلال التزام محافظ الحسابات باستقلاليته وموضوعيته إضافة إلى تمتعه بالعناية والكفاءة المهنية.

9. دراسة بن نعمة سليمة (2018)، النظام المحاسبي المالي وأثره على التدقيق ومحافظة الحسابات طبقا للمعايير الدولية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في التدقيق والنظام المحاسبي المالي، جامعة مستغانم

الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أثر إصلاح النظام المحاسبي على مهنة التدقيق وعلى مهنة محافظ الحسابات ومدى أهمية تكييفها مع المعايير الدولية للتدقيق، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة واقع تطوير مهنة التدقيق الخارجي ومهنة محافظ الحسابات في ظل

إصلاح النظام المحاسبي وتبني معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي ومن خلال التطرق إلى الإصلاحات التي تضمنها القانون 10-01 بالإضافة إلى دراسة مدى إمكانية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الجزائر. وفي الجانب التطبيقي للدراسة استخدمت الباحثة منهج الاستبيان حيث قامت بتوزيع 50 استمارة استبيان على عينة من الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، المحاسبين والأساتذة الجامعيين المختصين في ميدان المحاسبة والتدقيق، في حين بلغ عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 41 استمارة. وتوصلت الدراسة إلى أن تبني وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يلعب دورا هاما في تحسين الممارسة المحاسبية وأن الإصلاحات التي جاء بها القانون 10-01 تهدف إلى تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، كما توصلت الدراسة إلى أن تكييف ممارسة التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق يعتبر أمر حتمي بهدف جعل مهنة التدقيق تتماشى مع التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي.

10. دراسة رقيق بن عيسى (2018)، التدقيق القانوني في الجزائر في ضوء النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثر تطبيق المرجع المحاسبي (النظام المحاسبي المالي) على مهنة التدقيق القانوني في الجزائر، ولتحقيق هدف البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التاريخي وذلك من خلال عرض أهم المفاهيم النظرية لمهنتي المحاسبة والتدقيق في الجزائر، أما الجانب التطبيقي للدراسة فاعتمد الباحث على المزيج بين منهج المقابلات ومنهج الاستقصاء بإعداد استبيان وتوزيعه على محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين (193استمارة صالحة من أصل 230 استمارة موزعة). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إجماع كبير على أن مهنة التدقيق القانوني وفق معايير جزائرية سيحد من استقلالية المدقق القانوني ويرفع من شأنه ومكانته من خلال الجودة المرتقبة مما سينعكس على الممارسات المحاسبية في الجزائر، كما توصلت الدراسة إلى إثبات أهمية التدقيق القانوني وفق النظام المحاسبي المالي، وتوصلت أيضا إلى وجود التزام نسبي بتطبيق التدقيق القانوني وفق النظام المحاسبي المالي. وأوصى الباحث بضرورة تجسيد التدقيق والاستفادة من خدماته، ولابد من إرساء إطار قانوني يتم إشراك فيه محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين لإثراء النصوص لتفعيل مهامهم القانونية بما يخدم المجتمع، كما أوصى الباحث بدعم استقلالية المدقق وإلزامية توحيد محتوى المناهج الدراسية المتعلقة بميدان المحاسبة والتدقيق.

الدراسات باللغات الأجنبية

11. Boufeldja Kalloum (2016), **L'application du système comptable financier**, Al-Bashaer Economic Journal, N°06, pp289-296

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية والصعوبات التي تعترضها، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بعرض مختلف المبادئ الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، وفي الجانب التطبيق اعتمد الباحث على الدراسة الكمية والنوعية، حيث قام باختيار ثلاث مجتمعات لهي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المهنيين (خبراء محاسبين والمحاسبين المعتمدين) والمؤسسات الوطنية المدرجة في البورصة. وتمثلت عينة كل منهم في 100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، حيث قام بإجراء مقابلات مع المديرين الماليين ومسؤولي قسم المحاسبة في هذه المؤسسات. أما العينة الثانية فتمثلت في 150 خبير محاسب و200 محاسب معتمد، قام بتوزيع استمارات الاستبيان عليهم، في حين العينة الثالثة تمثلت في خمس مؤسسات مدرجة في البورصة. وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات ومهني المحاسبة يُطبقون جزئيا أحكام SCF، وأكثر الصعوبات التي تعترضهم هي الافتقار إلى الأسواق النشطة والارتباط المحاسبي/الضريبي، وتفوق المظهر القانوني على الواقع الاقتصادي. كما توصل الباحث إلى أنه لا يوجد فرق كبير بين SCF وPCN، حيث لا تزال المبادئ الرئيسية لـ PCN مُطبقة، ويكمن الاختلاف الرئيسي في شكل القوائم المالية. وترجع أيضا الصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى عدم التمكن من بعض مبادئه، وعدم تكييف المبادئ الأخرى مع سياق الاقتصاد الجزائري وغياب سوق ديناميكي وفعال.

12. Hani Ali Aref Alrawashdeh and Hani Al Rawashdeh (2016), **The role of external auditors in error and fraud discovered in the financial statements in the jordanian public sharholding companies (industrial),** European Journal of Aaccounting, Auditing and Finance Research, Vol 4, N8, pp.20-34

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور مراجعي الحسابات الخارجيين في الكشف عن الخطأ والاحتيال في القوائم المالية المعدة من طرف شركات المساهمة الصناعية العامة الأردنية. وتمثلت عينة الدراسة في (50) مراجع حسابات خارجي أخذت بشكل عشوائي من مجتمع مراجعي الحسابات الخارجيين التابعيين

للجمعية الأردنية للمحاسبين القانونيين، واستخدم الباحثان أداة الاستبيان لجمع المعلومات والبيانات وفق المنهج الوصفي. وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي إثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإبلاغ الفوري من قبل مراجع الحسابات عن وجود حالات خطأ أو احتيال والحفاظ على الخصوصية نحو المؤسسة التي يراجع حساباتها. وهناك أيضا علاقة ذات دلالة إحصائية بين كشف الخطأ والاحتيال في القوائم المالية للشركات والمسؤولية التي يتحملها مراجع الحسابات الخارجي. وأوصى الباحثان المساهمين بمتابعة النظم المالية للشركات التي يشاركون فيها والمطالبة بالتحديث الدوري لتلك الأنظمة.

13. Leila Gharsellaoui et Anis Jarbaoui (2017), **Qualité d'audit externe et transparence de la communication financière : l'impact propriété institutionnelle dans les entreprises Tunisiennes cotées**, Journal of Academic Finance (J.A.F), Vol 8(01) spring, pp 35-55

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير جودة مراجعة الحسابات الخارجية على شفافية المعلومات المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات محل التدقيق. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لإبراز ماهية شفافية المعلومات المالية ومختلف خصائصها مع توضيح أساليب قياسها، وتم إسقاط ذلك على عينة مكونة من (30) مؤسسة مدرجة في بورصة تونس خلال الفترة (2005-2011). وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لسمعة محافظ الحسابات على شفافية المعلومات المالية، كما أن المؤسسات التي قامت بالإفصاح عن معلومات مالية جيدة وكافية لمستخدميها تمت مراجعتها من طرف محافظي الحسابات الذين لا تتجاوز ولايتهم 3 سنوات. إضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك تفاعل بين جودة مراجعة الحسابات ووجود مؤسسات المساهمة له تأثير على تحسين مؤشر الشفافية والإفصاح.

14. Tazhan Muhammad Noori and Chnar Abdullah Rashid (2017), **External Auditor's responsability regardying to going concern assumption in his/hers report : case of Kurdistan Region/Iraq**, International Journal of Resaerch-Granthaalayah, vol 5, pp.138-152

يركز هذا البحث بشكل رئيسي على المسؤوليات التي تقع على عاتق المدققين الخارجيين في إقليم كردستان العراق فيما يتعلق بمراقبة فرضية استمرارية الاستغلال، حيث يهدف إلى إقناع المؤسسات بأن مراجع الحسابات الخارجي يمكن أن يلعب دورا كبيرا في توصية المؤسسات بتحسين أوضاعها المالية لعدم

الوقوع في الإفلاس. ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحثان أسلوب المقابلة حيث قاما بإجراء مقابلة مع شخصين محترفين في مكتب الرقابة المالية يعملان كمُراجعان للحسابات لكل من المنظمات الحكومية والقطاع الخاص في إقليم كردستان، إضافة إلى إجراء مقابلة أخرى مع أربع (04) من ملاك المؤسسات الذين واجهوا مخاطر الإفلاس في كردستان أيضا، وكانت مهمتهم الأساسية هي التصنيع قبل أن يفشلوا. وتوصلا الباحثان إلى أن التدقيق الخارجي في كردستان لا يؤدى بكفاءة، لأن مراجعي الحسابات الخارجيين وفقا للقانون ليسوا مسؤولين فيما يتعلق بفرضية استمرارية المؤسسات الاقتصادية في الاستغلال، ومع ذلك فإن هذه مسألة هامة بالنسبة للبلد كله لأن مواجهة أي وضع غير متوقع سيؤثر على الاقتصاد والمجتمع، وحتى بعض الأحيان يؤثر على السياسة في البلاد، وبالتالي فإن قواعد ومبادئ التدقيق الخارجي في كردستان تحتاج إلى إصلاح، ويمكن أن يتم ذلك من خلال البرلمان. وتوصلت أيضا الدراسة إلى أن دور مراجع الحسابات الخارجي يمكن ملاحظته من خلال تقريره بإقناع حكومة كردستان بعدم الاعتماد على طريقة واحدة لبيع الموارد الطبيعية (غاز وبترول) لتحقيق الأموال، وأوصى الباحثان بضرورة تحسين دور مراجع الحسابات الخارجي في كردستان من خلال التعبير عن رأيهم حول فرضية استمرارية المؤسسات في الاستغلال، ولن يكون تبسيط دورهما من خلال استعراض القوائم المالية فقط مفيدا للمؤسسات والمكاتب الحكومية على حد سواء.

15.J. Vas Ferreira (2018), **The role of the external auditor in corporate governance : The case of companies listed in the nyse euronext lisbon**, Risk governance and control : Financial Markets and Institutions vol8(04), pp.38-51

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في آثار وجود مراجع الحسابات الخارجي على إدارة المؤسسات في البرتغال، في الطريقة التي تُدار بها المؤسسات المدرجة في البورصة، استنادا إلى التحقق من الامتثال للوائح حوكمة المؤسسات الصادرة عن لجنة سوق الأوراق المالية، فضلا عن شفافية المعلومات والحد من مشاكل الوكالات والاحتيال والجرائم الاقتصادية. حيث تسعى إلى التحقق من أن زيادة مراجع الحسابات الخارجي في الامتثال للتوصيات المتعلقة بحوكمة المؤسسات يسمح بمزيد من الشفافية في المعلومات والحد من مشاكل الوكالات والاحتيال والجرائم الاقتصادية. وتمثلت عينة الدراسة في جميع مراجعي الحسابات الخارجيين للمؤسسات العاملة في سوق بورصة نيويورك أورونكست لشبونة، الذين تمت مراجعتهم مرة واحدة على

الأقل من قبل أحد مراجعي الحسابات المرجعيين الأربعة العاملين في الأراضي البرتغالية من سنة 2007 إلى غاية سنة 2011. حيث اعتمد الباحث على بناء نموذج لمعرفة مدى تأثير امتثال مراجع الحسابات الخارجي للتوصيات المتعلقة بحوكمة المؤسسات على زيادة الشفافية في المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى أن امتثال مراجعي الحسابات الخارجيين للتوصيات المتعلقة بحوكمة المؤسسات يسمح بزيادة الشفافية في المعلومات المقدمة في القوائم المالية ويسمح بالحد من مشاكل الوكالات والاحتيال والجرائم الاقتصادية.

من خلال استعراض ومراجعة الدراسات السابقة (في حدود اطلاع الطالب) التي تناولت العلاقة بين محافظ الحسابات وتطبيق النظام المحاسبي المالي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نجد أن هناك تباين بين هدف كل دراسة والطريقة التي تمت معالجتها بها، إضافة إلى اختلاف في البيئة التي تمت فيها الدراسة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

لقد جاءت هذه الدراسة امتدادا للدراسات السابقة والتي تناولت موضوع مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث استهدفت الدراسة عينة من محافظي الحسابات، لقياس مدى التزامهم بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مصادقتهم على حسابات المؤسسات محل التدقيق، إذ نجد أن الدراسات السابقة تناولت العديد من الموضوعات وركز البعض منها على استخدام التدقيق الخارجي كوسيلة لتفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك باستخدام أخلاقيات مهنة التدقيق الخارجي كوسيلة لتفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية. وباقي الدراسات ركزت على بُعد واحد فقط فمنها ما ركز على دور محافظ الحسابات ومسؤولياته في كشف الخطأ والغش في القوائم المالية، ومنها ما ركز على دور محافظ الحسابات في مراقبة تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال. في حين نجد بعض الدراسات ركزت على بُعد آخر وهو قياس مدى التزام محافظ الحسابات ومساهمته في ترقية الإفصاح بالقوائم المالية للمؤسسات التي يقوم بتدقيق حساباتها. في حين نجد الدراسة الحالية جاءت لتجمع كافة المؤشرات (الأبعاد الثلاثة) في دراسة واحدة لمعرفة مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي.

ونجد أيضا أن هذه الدراسة تميزت عن غيرها من الدراسات السابقة بما يلي:

- تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تناولها المتغيرات المذكورة والتي من شأنها أن تُبين مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل التدقيق.
- تتميز هذه الدراسة بكونها تناولت موضوع مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال التزامه بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، التزامه بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي والتزامه بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما، باعتبار هذه الأبعاد الثلاثة جاءت ضمن متطلبات النظام المحاسبي المالي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما جاءت ضمن القوانين المنظمة لمهنة محافظ الحسابات. ويمكن توضيح مميزات الدراسة الحالية بالمقارنة بالدراسات السابقة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): ملخص حول مميزات الدراسة الحالية بالمقارنة بالدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
هدف الدراسة	تعددت أهداف الدراسات السابقة بتعدد مواضيعها حيث هدفت إلى: ● معرفة مدى مساهمة أخلاقيات مهنة التدقيق الخارجي في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي. ● إبراز مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية والصعوبات التي تعترضه. ● معرفة مدى التزام محافظ الحسابات بإجراءات كشف الغش والخطأ وجرائم تبييض الأموال في القوائم المالية. ● مدى مساهمة محافظ الحسابات في ترقية الإفصاح في المؤسسات التي يقوم بتدقيق حساباتها. ● تحديد مسؤوليات محافظ الحسابات عن استمرارية المؤسسات محل التدقيق في الاستغلال ومدى استخدامه لبعض المؤشرات التي تثير الشك حولها. ● دراسة تأثير النظام المحاسبي المالي على مهنة محافظة الحسابات.	●هدف هذه الدراسة هو معرفة مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات محل التدقيق.
مجتمع	تعددت مجتمعات الدراسات السابقة منها: المهنيين من مدققي الحسابات الخارجيين، محافظي الحسابات، الأساتذة	اقتصر مجتمع الدراسة الحالية على محافظي الحسابات الناشطين في العديد

الدراسة	الجامعيين المتخصصين في المحاسبة والتدقيق، المساهمين، مديري المؤسسات...إلخ	من ولايات الوطن.
المواضيع المعالجة	عالجت العديد من المواضيع منها: ● مسؤوليات محافظ الحسابات عن تطبيق النظام المحاسبي المالي. ● مساهمة التدقيق المحاسبي في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي. ● محافظ الحسابات ودوره في محاربة المخالفات، الغش وجرائم تبييض الأموال في المؤسسات. ● دور قواعد عمل محافظ الحسابات في تعزيز مبدأ الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات. ● أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مهنة التدقيق ومحافظة الحسابات. ● تأثير جودة مراجعة الحسابات الخارجية في تونس على شفافية المعلومات المفصح عنها في المؤسسات. ● مسؤولية المدقق الخارجي العراقي فيما يتعلق بفرضية استمرارية الاستغلال. ● إبراز أهمية وُجود مراجع الحسابات الخارجي على إدارة المؤسسات في البرتغال من خلال قيامه بالتحقق من مدى امتثالها للوائح حوكمة المؤسسات ومتطلبات الإفصاح.	عالجت موضوع واحد لهو إبراز مدى التزام محافظ الحسابات بمراعاة تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات التي يقوم بتدقيق حساباتها، وذلك بتحديد مدى التزامه بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في هذه المؤسسات من خلال معرفة مدى التزامه بتحليل بعض المؤشرات المالية، التشغيلية والقانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال، وتحديد مدى التزامه بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، وتحديد مدى التزامه بالتحقق من تطبيق المؤسسات محل التدقيق لتطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة بالإضافة إلى تحديد مدى التزامه بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.
بيئة الدراسة	جرت في العديد من الدول منها: الجزائر، اليمن الأردن، تونس، العراق، البرتغال	الجزائر

المصدر: من إعداد الطالب

هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي:

- **الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة**

تم معالجة هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث، حيث تم تخصيص المبحث الأول لدراسة الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي من خلال توضيح ماهية هذا النظام، أهمية النظام المحاسبي المالي، أهدافه ومميزاته مع إبراز مختلف المبادئ والفروض المحاسبية التي نص على تطبيقها، إضافة إلى إبراز قواعد العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص على إعدادها. وتطرقنا أيضا في هذا المبحث إلى ماهية الخطأ والغش في القوائم المالية وأسباب حدوثهما. وفي المبحث الثاني تم عرض الإطار العام لمهنة محافظ الحسابات، وذلك بإبراز مفهوم محافظ الحسابات، مهامه وأهميته، الحقوق والواجبات والمسؤوليات التي تقع على عاتقه، كما تم التطرق إلى دراسة أوراق عمل محافظ الحسابات ومختلف التقارير التي يقدمها في إطار مهامه ومعايير إعدادها، وأيضا تم في هذا المبحث عرض مختلف إجراءات المراجعة التحليلية واستخداماتها من طرف محافظ الحسابات في عملية تدقيق حسابات المؤسسات محل التدقيق. أما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تم تخصيصه لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال إبراز مسؤوليات محافظ الحسابات ودوره في التحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، كما تم فيه إبراز دور ومسؤولية محافظ الحسابات في التحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، وأيضا تم التطرق إلى دور محافظ الحسابات وإجراءاته في التحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

- **الفصل الثاني: الدراسة الميدانية**

يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول يعرض منهجية الدراسة الميدانية وذلك بإبراز المنهج المتبع مع توضيح نموذج الدراسة الميدانية، وتوضيح ماهية مجتمع الدراسة، عينتها وحدودها إضافة إلى إبراز مختلف الأدوات المعتمد عليها في جمع البيانات والمعلومات. أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لتحليل البيانات الاحصائية، وذلك من خلال إبراز مختلف أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة وإبراز خصائص أفراد عينة الدراسة، عرض نتائج الدراسة والقيام بالتحليل الإحصائي الوصفي للبيانات الإحصائية المتحصل عليها. أما المبحث الثالث تم تخصيصه لإجراء الاختبارات الإحصائية لفرضيات

الدراسة، وذلك من خلال إخضاعها لاختبار (T) لعينة واحدة (Test «T» pour échantillon unique)، كما تم استخدام اختبار مربع كاي (Test du khi-deux) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعا للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية).

- وفي الأخير اشتملت الرسالة على خاتمة بها مختلف النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، كما اشتملت أيضا على توصيات ومقترحات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

تم في هذا الفصل التعريف بالمفاهيم المتعلقة بكل من النظام المحاسبي المالي ومحافظ الحسابات، وذلك بإبراز مختلف الفروض والمبادئ المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وكذلك إبراز دور محافظ الحسابات ومسؤولياته تجاه مراقبة تطبيق هذا النظام في المؤسسات التي يقوم بتدقيق حساباتها، وهذا للوصول إلى إطار مفاهيمي نظري متكامل يُعَدُ أساسا للدراسة الميدانية. وللإلمام أكثر بالموضوع تم تناول هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، وذلك بإبراز ماهية النظام المحاسبي المالي، أهميته، أهدافه ومميزاته وإبراز مختلف الفروض والمبادئ المحاسبية التي جاء بها، إضافة إلى إبراز متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص على إعدادها، وتوضيح ماهية الخطأ والغش في القوائم المالية وأسباب حدوثهما.

وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى التعريف بالإطار العام لمهنة محافظ الحسابات، باعتباره أحد متغيرات الدراسة، وذلك من خلال إبراز مفهوم محافظ الحسابات ومختلف المهام المنوطة به مع توضيح مختلف حقوق وواجبات محافظ الحسابات والمسؤوليات الواقعة على عاتقه، كما تم التناول في هذا المبحث إجراءات المراجعة التحليلية واستخداماتها من طرف محافظ الحسابات في عملية التدقيق.

أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال إبراز دور ومسؤوليات محافظ الحسابات في التحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في المؤسسات محل التدقيق، وتوضيح الدور الذي يُؤديه في إطار مُصادقته على حسابات المؤسسات والإجراءات التي يقوم بها للتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، إضافة إلى إبراز مسؤولياته وإجراءاته في التحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حُدوثهما. وتم معالجة هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: الإطار العام لمهنة محافظ الحسابات

المبحث الثالث: مسؤوليات محافظ الحسابات ودوره في التحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

في هذا المبحث تم عرض الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، وذلك بإبراز ماهية هذا النظام، قواعد العرض والإفصاح التي جاء بها، إضافة إلى التطرق إلى ماهية الخطأ والغش في القوائم المالية وأسباب حدوثهما. وتم مُعالجة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

المطلب الثاني: قواعد العرض والإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المطلب الثالث: الخطأ والغش في القوائم المالية وأسباب حدوثهما

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي بمثابة أرضية للممارسات المحاسبية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية، وجاء هذا النظام نتيجة لتوافر مجموعة من الجهود التي أرست تطبيقه بداية من سنة 2010،[1] فهو الإطار الذي يشمل القواعد والأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب وتسجيل العمليات وإثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، واستخراج البيانات والقوائم المالية.

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه

لإبراز ماهية النظام المحاسبي المالي سنتطرق إلى التعريف به ومجال تطبيقه من خلال إبراز مختلف المؤسسات الخاضعة لهذا النظام.

1- مفهوم النظام المحاسبي المالي

يُطلق مصطلح المحاسبة المالية على النظام المحاسبي المالي، ويُعرف على أنه "...نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية." [2]

---

[1] بوحديدة محمد وقمان عمر، **الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الإفصاح المحاسبي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–المجلد 24(01)، جامعة الجلفة، الجزائر، 2010، ص360

[2] Conseil national de comptabilité, **Manuel de comptabilité financière**, ENAG/ Editions, 2013, p13

ومن الناحية القانونية، النظام المحاسبي المالي هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تعمل على ضبط وتنظيم مختلف الأعمال المالية والمحاسبية التي تقوم بها المؤسسات الخاضعة لهذا النظام وِفقا لأحكام القانون والمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها، ويسعى قانون المحاسبة الجديد إلى إبراز ماهية النظام المحاسبي المالي وشروط وكيفيات تطبيقه، ويشتمل هذا النظام على:[1]

- إطار مرجعي يتطابق مع الإطار المرجعي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS
- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- شروط إدراج الحسابات ضمن القوائم المالية.
- مفاهيم وقواعد تقييم عناصر القوائم المالية.
- أنواع القوائم المالية.
- مدونة الحسابات.
- النظام الواجب تطبيقه على الوحدات المصغرة.

2- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

وفق المادة 4 من القانون 07-11 يلتزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي:

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

[1] كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، الجزائر، 2009، ص291

ثانيا: أهمية النظام المحاسبي المالي، أهدافه ومميزاته:

لأي نظام محاسبي أهمية بالنسبة للمؤسسات وأهداف يسعى لتحقيقها، وخصائص أو مميزات يمتاز بها، والنظام المحاسبي المالي جاء تكملة للمخطط الوطني للمحاسبة، غير أنه تميز عليه بالعديد من المميزات والأهداف التي يسعى لتحقيقها، والتي نوضحها كما يلي:

1- أهمية النظام المحاسبي المالي:

تتجلى أهمية النظام المحاسبي المالي من خلال انعكاساته الحسنة التي تظهر على: [1]

- ترقية جودة القوائم المالية والتوجه نحو مزيد من الشفافية المحاسبية والمالية.
- توخي الدقة والسلامة في إجراء التقييم المحاسبي للوضعيات المالية المختلفة بشكل يسمح بتقديم معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، ويكفل الحقوق المشروعة للمعنيين.
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تقديم معلومات عن المؤسسات ونشاطاتها تتميز بالوضوح والثقة.
- تحسين أداء المؤسسات الجزائرية لا سيما على التنظيم الداخلي وقنوات التواصل مع المحيط الخارجي.
- إعادة هيكلة وتطوير المؤسسة الجزائرية لمواكبة المقاييس العالمية.
- تخفيض تكاليف ترجمة القوائم المالية إلى اللغة العالمية في معترك الدخول إلى الأسواق الدولية.
- يساهم في توضيح وتبسيط المبادئ المحاسبية الواجب الالتزام بها عند عمليات التسجيل والتقييم المحاسبي وإعداد القوائم المالية. [2]
- تسهيل أعمال مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية.
- تعميق وترسيخ مبادئ الحوكمة على الأطراف ذوي العلاقة وذوي الصلة بالمؤسسة.

---

[1] نور الدين نجيب، **الإفصاح المالي وفق النظام المحاسبي المالي وأثره على تنشيط وتأهيل بورصة الجزائر**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 23 الجزائر، 2017/06/07، ص118

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008، ص65

- يسمح بتقديم معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

2- أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية: [1]

- اعتماد الحل الدولي الذي يُقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة.
- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات.
- إمكانية المؤسسات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.
- تغليب الجوهر الاقتصادي على الجانب القانوني.

ويسمو أيضا النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- توفير الحلول المناسبة للعمليات التي لم يتم معالجتها سابقا.
- الاستجابة لاحتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية (المستثمرين، المسيرين، المقرضين، الزبائن، المدققين ومصلحة الضرائب).
- تبسيط عرض القوائم المالية وضمان مقروئيتها بالنسبة للمستثمرين الأجانب في إطار عملية الشراكة.

[1] قادري عبد القادر، **استخدام التدقيق المحاسبي في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، 2016، جامعة الجزائر 3، ص 44

[2] أحمد طرطار وعبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (الإطار النظري)**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص118

- تزويد مختلف المصالح في المؤسسة والمخططين على المستوى الوطني بالمعلومات الضرورية من أجل حساب ومراقبة مختلف التكاليف وتحديد أسعار البيع وإجراء مختلف التحليلات المالية، ووضع ومتابعة تنفيذ خطط التنمية الوطنية.[1]

3- مميزات النظام المحاسبي المالي:

يتميز النظام المحاسبي المالي بجملة من الخصائص الأساسية هي:[2]

- احتوائه على إطار تصوري للمحاسبة يبرز بوضوح الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية الأساسية.
- إبراز مختلف قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي لكل العمليات بما فيها تلك التي لم يعالجها المخطط الوطني المحاسبي السابق، مثل القرض الإيجاري.
- إلزام المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي بتقديم حسابات موحدة وحسابات مشتركة.
- مواكبة التطورات العصرية في ميدان التكنولوجيا وذلك بتبني القواعد المتعلقة بمسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي.
- تأسيس نظام محاسبة بسيط يرتكز على محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة وصغار التجار والحرفيين.
- توسيع مجال تطبيقه مقارنة بالمخطط الوطني المحاسبي السابق.

ويتميز أيضا النظام المحاسبي المالي بجملة من الاستحداثات أو الخصائص تتمثل أساسا في:[3]

- الارتكاز على الحل الدولي وذلك من خلال اعتماده على معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) مما يساهم في إعطاء معلومات مفصلة ودقيقة.

---

[1] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخط المحاسبي الجديد)**، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2009، ص6

[2] حدة متلف وعلي بوخالفة، **الإطار التصوري كانعكاس تقييمي لمدى تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 09(02)، 2019، ص150

[3] وزارة المالية، **تعليمة وزارية رقم02**، مرجع سابق، ص02

- الاهتمام أكثر باحتياجات المستثمرين (الحالية أو المحتملة)، الذين يحوزون على معلومات مالية عن المؤسسات، وتكون هذه المعلومات قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ثالثا: المبادئ والفروض المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي بجملة من المبادئ والفروض المحاسبية التي يتعين على المؤسسات الخاضعة الالتزام بها في إعداد وعرض قوائمها المالية.

1- المبادئ والفروض المحاسبية

حددت المادة 6 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي أهم المبادئ المحاسبية وهي:

- **محاسبة التعهد (الالتزام)**: يتم تسجيل مختلف العمليات المحاسبية وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه العمليات أو الأحداث، وليس عند حدوث التدفق النقدي لها،[1] وتعرض في القوائم المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها.[2] وبموجب هذا المبدأ فإنه يتم الاعتراف بالحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي، وتظهر في القوائم المالية ضمن النشاط المرتبطة به. أي يتم تسجيل العمليات بتاريخ حدوثها حتى وإن لم تتم تسويتها المالية.[3]
- **استمرارية الاستغلال**: تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض لمتابعة المؤسسة لنشاطاتها في مستقبل متوقع (أي عدم وجود نية أو إلزام التوقف عن النشاط أو تصفية هذه المؤسسة).[4]ويعتبر فرض الاستمرارية من أهم الفروض المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية الختامية، حيث يفترض أن المشروع يتم إنشائه لكي يقوم بأعماله ويواصل ذلك في

[1] Boukssessa Souhila Kheira, **Présentation des états financiers selon le référentiel ias/ifrs**, Revue Algérien d'économie et gestion, Vol 10(03), 2016, p101

[2] **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 28 ماي 2008، المادة 6

[3] عبد الرحمن عطية، **مرجع سابق**، ص7

[4] Ali Sahraoui, **Comptabilité financière –cours et exercice corrigés-**, BERTI Edition, Algérie, 2011, P09

المستقبل المنظور وأنه باق ومستمر لفترة زمنية معقولة غير محددة ويمكن القول بأنها غير نهائية وتكفي لاستخدام موارده الاقتصادية كما هو مخطط ومتوقع وأنه ليس في نية أصحاب المشروع تصفيته أو تقليل حجم عملياته بشكل مادي واضح يؤثر على طبيعة أعمال المؤسسة.[1]

- **قابلية الفهم**: وفق هذا المبدأ فإنه يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في القوائم المالية على جملة من الخصائص النوعية لهي: الملائمة، الدقة، قابلية المقارنة والوضوح.[2]
- **الدلالة**: المعلومة لها دلالة إذا كانت تؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية بمساعدة آخذ القرار في تقييم الأحداث الماضية، الحالية والمستقبلية. كما أن دلالة المعلومة لها علاقة مع طبيعتها ومع أهميتها النسبية.[3] ويجب أن تُفصح القوائم المالية عن كل المعلومات الهامة والتي من شانها أن تؤثر على قرارات مستخدمي هذه القوائم.
- **المصداقية**: تكون المعلومة ذات نوعية إذا كانت خالية من الأخطاء أو من الأفكار المسبقة، ولا تَعرِضُ القوائم المالية إلا المعلومات التي يراها المسير صحيحة.[4]
- **قابلية المقارنة**: وفق هذا المبدأ فإنه يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بالانسجام والقابلية للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة.[5]
- **التكلفة التاريخية**: يتم تسجيل الاستثمارات والمخزونات وفق مبدأ التكلفة التاريخية باعتبارها الأساس السليم للتسجيل المحاسبي، أي يتم تسجيل هذه العناصر بالتكلفة عند تاريخ حيازتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. ووفقا لهذا المبدأ فإن العمليات الكاملة هي التي تمثل الوقائع التي يعترف بها المحاسبون والتي تخضع للقيد المحاسبي.[6]

---

[1] عبد الرحمن عادل خليل عثمان وأحمد محمد بدر شعث، **الدور الحوكمي للمراجع الخارجي في ضمان استمرارية المشروعات**، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، العدد 25، 2016/12/01، ص391

[2] **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008**، **مرجع سابق**، المواد 8، 10، 11، 14

[3] حمادي مراد، http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/hamadimouradcte/cours01.html، **أطلع يوم 2019/08/05**

[4] عبد الرحمن عطية، **مرجع سابق**، ص07

[5] **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008**، مرجع سابق، المواد 15، 16، 18

[6] عبد الوهاب رميدي وعلي سماي، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، دون ناشر، الطبعة الثانية، 2016، ص26

- **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** من الضروري تسجيل العمليات والأحداث المحاسبية حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها أو مظهرها القانوني، لأنه يظهر في بعض الحالات تناقض بين المظهر القانوني والمظهر الاقتصادي، فمثلا تعتبر عملية الإيجار عدم انتقال الملكية كمظهر قانوني، وعملية البيع والشراء تعتبر من المظاهر الاقتصادية.[1]

وهناك مجموعة من المبادئ الأخرى التي جاءت ضمن المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 نذكرها كما يلي:

- **مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية:** بمقتضى هذا المبدأ يجب أن تكون نتيجة كل دورة محاسبية (سنة مالية) مستقلة عن الدورة التي سبقتها والدورة التي تليها، ولأجل تحديدها يجب أن تُنسَبَ إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.[2] أي أن كل دورة محاسبية يجب أن تكون مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات والأعباء.
- **مبدأ الوحدة الاقتصادية:** تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة منفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكيها.[3]
- **مبدأ الحفاظ على الطرق المحاسبية:** ينبغي المحافظة على استعمال نفس طرق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية، إلا أنه يمكن أن تلجأ المؤسسة إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية القوائم المالية.[4]

---

[1] نوارة محمد ومليكة حفيظ شبايكي، **مدى توافق الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم واحد (IAS1) –دراسة تحليلية للقوائم المالية لمؤسسة سونلغاز الجلفة–**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد 29، 2016، ص57

[2] مسعود صديقي وآخرون، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري IAS/IFRS**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014، ص34

[3] Ministères des finances CNC, **Le système comptable financier**, ENAG édition, Alger 2009, P6

[4] عريف عبد الرزاق، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 51

- **مبدأ عدم المقاصة:** ينص النظام المحاسبي المالي على أنه لا يرخص بالمقاصة بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم في الميزانية، أو بين عناصر الأعباء وعناصر المنتوجات في حساب النتائج، إلا في حالة فرض ذلك أو الترخيص به.[1]
- **مبدأ الإفصاح التام:** يجب أن تقوم المؤسسة بالإفصاح عن الحقائق المهمة والضرورية، أي يجب أن تحتوي القوائم المالية على المعلومات الكافية لجعلها مفيدة وغير مضللة للمستفيدين منها. ومبدأ الإفصاح ينص على عدم حذف أو إخفاء أي معلومة مهمة يمكن أن يستفيد منها مستخدمو القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. والافصاح التام لا يقتصر على القوائم المالية الأساسية فقط، بل يشتمل أيضا على الإيضاحات المتممة لفهم هذه القوائم، ومن أمثلة هذه الإيضاحات التي ترفق بالقوائم المالية: ملحق بالسياسات المحاسبية التي تستخدمها المؤسسة، ملخص لتفاصيل المخزون وأسس تقييمه، ملخص لخطط التعاقد الخاصة بالمؤسسة.[2]
- **ثبات الوحدة النقدية:** يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسة، حيث يجب أن تُعرض القوائم المالية لزوما بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري).[3]
- **الأهمية النسبية:** يُقصد بها أن المعلومة المعروضة في القوائم المالية ينبغي أن تكون ذات معنى، بحيث غيابها يؤثر في القرارات التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية.[4] وبمقتضى هذا المبدأ، يجب أن تُفصح القوائم المالية عن كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستخدميها تجاه المؤسسة.
- **الحيطة والحذر:** يُقصد به الالتزام بدرجة من الحيطة والحذر في إعداد التقديرات المحاسبية في حالة عدم التأكد، بحيث لا يؤدي ذلك إلى تضخيم قيمة الأصول والإيرادات أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف.[5] كما ينص هذا المبدأ أيضا على ضرورة تسجيل الخسائر المتوقع

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19**، 2009، ص 87

[2] عبد الوهاب رميدي وعلي سماي، **مرجع سابق**، ص26

[3] **القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 2007، المادة 28

[4] BRUNO Colmand et autres, **Comptabilité financière –Normes IAS/IFRS**, Pearson éducation, Paris, 2008, P36

[5] مسعود صديقي وآخرون، **مرجع سابق**، ص34

حدوثها، وتجاهل الأرباح التي لم تتحقق بعد، كما لا يجب أن يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى المبالغة في تقدير المنتوجات وتكوين احتياطات خفية أو مبالغ فيها.[1]

2- أهمية فرضية استمرارية الاستغلال

يُعد استخدام فرض الاستمرارية من أهم السمات التي يتميز بها أي مشروع مهما كان نوع نشاطه، وفي ظل هذا الفرض فإن المشروع يقتني أصوله من أجل الاستخدام وليس البيع، وكذلك فإن العديد من المبادئ والأسس المحاسبية في إطار نظرية المحاسبة بُنيَت على أساس فرض الاستمرارية.[2]

ويحاول المحاسبون قياس قيمة المؤسسة أو معرفة ما هي قيمتها الحقيقية فيما لو عُرِضت للبيع الآن، ولكن في حالة وجود هذا الفرض فإنه لا حاجة لتقدير ذلك، ويتم قياس مدى نجاح المؤسسة بمعرفة الفرق بين قيمة مخرجاتها (المبيعات والإيرادات الأخرى) وتكلفة الموارد المنتجة لهذه المخرجات.[3]

وتتجلى أيضا أهمية فرض الاستمرارية فيما يلي:

- يُعد فرض الاستمرارية أحد الفروض المحاسبية الأساسية في إعداد القوائم المالية.[4]
- فرض الاستمرارية هو أحد أهم الفروض الأساسية في المحاسبة وذلك لاعتماد الكثير من المبادئ المحاسبية عليه، حيث يتم إعداد قائمة المركز المالي بالاعتماد على هذا الفرض.[5]
- بدون فرض الاستمرارية لا يمكن تطبيق العديد من الأساليب والإجراءات المحاسبية الخاصة بالتقويم والتخصيص والإفصاح.[6]

---

[1] Boukssessa Souhila Kheira**, op cit**, p102

[2] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1984، ص347

[3] عبد الرحمن عادل خليل عثمان وأحمد محمد بدر شعث، **مرجع سابق**، ص392

[4] أمين السيد أحمد لطفي، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص208

[5] عباس الشيرازي، **النظرية المحاسبية**، **الطبعة الأولى**، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص262

[6] محمد محمد الفيومي، **قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص362

المطلب الثاني: متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يُعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الأسس والمبادئ المحاسبية التي نص على تطبيقها النظام المحاسبي المالي، لما للمعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية من أهمية كبيرة بالنسبة لمستخدميها. والإفصاح هو " تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال المنشأة ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية، تاريخية أو مستقبلية تصرح بها الإدارة وتتضمنها التقارير المالية."[1]

أولا: ماهية القوائم المالية والاعتبارات العامة لإعدادها وعرضها في ظل النظام المحاسبي المالي

تعد القوائم المالية ذات أهمية بالنسبة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، لذا يتوجب إعدادها بالاعتماد على المبادئ المحاسبية، والالتزام بقواعد العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، حيث وضع هذا الأخير الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية لضمان التعبير الصادق عن الوضعية المالية للمؤسسة.

1- ماهية القوائم المالية:

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين، الأول قوائم مالية أساسية وتتمثل في القوائم التي يتعين على المؤسسة أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري وهي: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الأرباح المحتجزة، التغير في حقوق الملكية. أما القسم الثاني فهي قوائم مالية مكملة للقوائم الأساسية وتتمثل في قوائم القيمة المضافة، وقوائم تفصيلية أخرى لبنود إجمالية وردت في القوائم المالية.[2]

وتُعرف أيضا القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق المحاسبية، التي تُعد مرة واحدة على الأقل في السنة، وتهدف إلى إظهار الوضعية المالية للمؤسسة والأداء والتغير في حقوق الملكية، مع إبراز وضعية

---

[1] حسين علي خشارمة، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، فلسطين، المجلد 17، العدد الأول، 2003، ص96

[2] إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، **الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية (دراسة مقارنة)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد الخامس، جوان 2016، ص ص 149-150

خزينتها في نهاية السنة المالية.[1] ويشير مصطلح القوائم المالية بشكل عام إلى أنها عبارة عن مجموعة شاملة من السجلات المحاسبية والمالية تسمح بإعطاء صورة حقيقية للوضع المالي والأداء والتدفق النقدي للنشاط التجاري في نهاية السنة.[2]

ووفق المادة 25 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، تلتزم المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون عدا المؤسسات الصغيرة بإعداد وعرض القوائم المالية التالية:

- الميزانية (المركز المالي)
- جدول حساب النتائج
- جدول سيولة الخزينة (تدفقات الخزينة)
- جدول تغير الأموال الخاصة
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

2- أهمية القوائم المالية:[3]

تتجلى أهمية القوائم المالية في ثلاث نقاط هي:

- **أداة اتصال:** يعني أن القوائم المالية هي وسيلة لإيصال المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، وهمزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها.
- **وسيلة تقييم الأداء:** تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء إدارة المؤسسة والحكم على كفاءتها، وعلى المركز المالي للمؤسسة، ومدى التقدم في تحقيق أهدافها.
- **وسيلة تساعد في اتخاذ القرار:** تساعد إدارة المؤسسة في كيفية التصرف في الموارد المتاحة، وتساعد الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

---

[1] Conseil national de comptabilité, Manuel de comptabilité financière, **op cit**, p15

[2] Saidi Yahia et Berrehouma Abdelhamid, **Présentation des états financiers dans le nouveaux système Financier et Comptable Algérien 2009**, Journal of Financial And Accounting Studies, Centre University of El-Oued- Algeria, Vol 01(01), 2010, p119

[3] عمامرة ياسمينة وخديجة بلحياني، **أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير–وحدة المدية–**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة العربي التبسي، الجزائر، المجلد 01(01)، 2018، ص14

3- الاعتبارات العامة لإعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

جاء النظام المحاسبي المالي بجملة من الاعتبارات العامة التي يجب الالتزام بها خلال إعداد وعرض القوائم المالية، تتمثل فيما يلي: [1]

- يجب أن تعرض القوائم المالية بصورة صادقة الوضعية المالية للمؤسسة وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية.
- يجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطها.
- يجب أن تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية.
- يجب أن تكون القوائم المالية متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد تنشرها المؤسسة.
- تعرض القوائم المالية لزوما بالدينار الجزائري.
- يجب أن توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.
- يجب أن يتضمن كل قسم من أقسام المركز المالي، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة.
- يجب أن يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.
- مدة السنة المالية المحاسبية هي 12 شهرا وتغطي السنة المدنية، غير أنه يمكن السماح لمؤسسة معينة بإنهاء سنتها المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطها بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية. ويجب تبرير ذلك في حال كانت السنة المالية أقل أو أكثر من 12 شهر.

[1] **القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، مرجع سابق**، من المادة 26 إلى المادة 30

ثانيا: قواعد العرض والإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي بجملة من قواعد عرض القوائم المالية والإفصاح عنها نبرزها كما يلي:

1-قواعد العرض والإفصاح في قائمة الميزانية (قائمة المركز المالي)

تُعبر قائمة المركز المالي عن أصول المؤسسة والتزاماتها في نهاية الدورة المحاسبية، وكذلك تُبرز حقوق الملاك في هذه الأصول، لذا يجب الافصاح بالتفصيل عن مختلف الأصول الثابتة والأصول المتداولة والالتزامات طويلة وقصيرة الأجل مع الإفصاح عن مكونات حقوق الملاك.[1] وقدم النظام المحاسبي المالي قائمة الميزانية في شكل جدول ذو جانبين، حيث يصف فيه بصفة منفصلة عناصر الأصول ممثلة في الموارد التي تسيطر عليها المؤسسة بسبب أحداث ماضية والتي تتوقع منها فوائد اقتصادية مستقبلية،[2] وعناصر الخصوم ممثلة في المطلوبات من الالتزامات الحالية للمؤسسة الناتجة عن الأحداث الماضية، والتي يجب أن يؤدي استخدامها بالنسبة للمؤسسة إلى الحصول على موارد،[3] وتبرز فيه بصورة منفصلة العناصر الجارية والعناصر غير الجارية لكل منهما. ووضع النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى للمعلومات الواجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي والتي نوضحها من خلال الجدول الموالي:

[1] محمد محمود البابلي وشحاتة السيد شحاتة، **مبادئ المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص43

[2] Saidi Yahia et Berrehouma Abdelhamid, **op cit**, p119

[3] Ibid, p120

الجدول رقم (02): المعلومات الواجب الإفصاح عنها في صلب قائمة المركز المالي

المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جانب الأصول	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جانب الخصوم
التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مقيدة سلفا)، خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.	رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مقيدة سلفا)، خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على[1]

وفي حالة الميزانية المدمجة يتم الإفصاح أيضا عن المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة، والفوائد ذات أقلية.

وبصفة عامة يجب أن تحتوي قائمة المركز المالي في صلبها كحد أدنى على البنود الآتية:[2]

- الأراضي والمنشآت والمعدات ومختلف الاستثمارات العقارية.
- مختلف الاصول المعنوية، البيولوجية والمالية.
- الاستثمارات التي تتم محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- مختلف المخزونات من البضائع والمواد.
- الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى.
- الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى.

[1] **القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، المادة 220-1

[2] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول**، الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص313-316

- النقدية وما يعادلها.
- المخصصات والالتزامات المالية.
- التزامات الضريبة المؤجلة واصول الضريبة المؤجلة.
- حصة الأقلية الموجودة ضمن حقوق الملكية.
- رأس المال الصادر والاحتياطات.

وهناك معلومات أخرى يجب الإفصاح عنها إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الملحق وهي:[1]

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات.
- الإفصاح عن حصة الحسابات الدائنة والمدينة لأكثر من سنة.
- الإفصاح عن المبالغ المدفوعة والمستلمة الخاصة بكل من: المؤسسة الأم، الفروع، المؤسسات المساهمة في المجمع، المساهمين والمسيرين، والمبالغ المدفوعة والمستلمة في إطار شركات رؤوس الأموال.
- الإفصاح عن عدد الأسهم المرخصة، الصادرة غير محررة كليا.
- الإفصاح عن عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها أو المؤسسات المشاركة.
- الإفصاح عن الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع.
- الإفصاح عن القيمة الاسمية للأسهم.
- تبيان تطور الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية.
- الإفصاح عن حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

2-قواعد العرض والإفصاح في جدول حساب النتائج

يلخص جدول حساب النتائج مختلف الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الدورة المحاسبية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويُظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء

[1] القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، **مرجع سابق**، المادة 220-3

الفرق بين النواتج والأعباء.[1] ووضع النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى للمعلومات الواجب تقديمها في صلب جدول حساب النتائج وهي تشمل:[2]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها وذلك بتحديد الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- الإفصاح عن كل من منتجات الأنشطة العادية، المنتوجات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- الإفصاح عن المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والتثبيتات المعنوية.
- الإفصاح عن نتيجة الأنشطة العادية والعناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- الإفصاح عن النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، والنتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.
- في حالة حساب النتائج المدمجة يجب الإفصاح عن حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة، وحصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

وهناك معلومات دنيا أخرى يجب الإفصاح عنها إما في صلب جدول حساب النتائج أو في الملحق وهي:[3]

- تحليل منتجات الأنشطة العادية.
- الإفصاح عن مبلغ الحصص في الأسهم والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.
- إيرادات الاستثمار والمبيعات أو إيرادات النشاط.[4]
- الضرائب على الدخل عن الفترة الحالية.

---

[1] جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، الصفحات الزرقاء، البويرة، الجزائر، 2010، ص ص 16-17

[2] القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، **مرجع سابق**، المادة 230-2

[3] **نفس المرجع**، المادة 230-3

[4] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص576

3- قواعد العرض والإفصاح في جدول سيولة الخزينة

نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة الإفصاح عن التدفقات المالية مهما كان مصدرها، سواء كانت ناتجة عن أنشطة الاستثمار، ناتجة عن أنشطة التمويل أو التدفقات المالية المتأتية من فوائد وحصص أسهم. ويهدف جدول سيولة الخزينة إلى: [1]

- توفير المعلومات الأساسية لمستخدمي القوائم المالية التي تساعدهم على تقييم أداء المؤسسة وقدرتها على توليد السيولة المالية خلال السنة المالية.
- توفير المعلومات حول التغيرات التي تحدث على الأصل الصافي للمؤسسة، هيكلها المالي، وقدرتها على توليد السيولة المالية، ومدى تحكمها في مواجهة الصعوبات المالية إن حدثت.
- تمكن من تعزيز مبدأ القابلية لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بين المؤسسات وكذلك المعلومات المتعلقة بأدائها المهني.
- تساهم في عملية التحقق من صحة التقديرات السابقة حول التدفقات النقدية وفحص العلاقة بين مردوديتها الصافية وأثر تغير سعر الصرف.

والحاجة لإعداد قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) تتمثل أيضا في تحقيق الأهداف التالية:[2]

- إبراز أسباب التغير الحاصل في النقدية خلال الفترة المالية، وذلك بتحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في كل نشاط من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والأنشطة التمويلية التي قامت بها المؤسسة.
- الإفصاح عن مختلف الأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية.
- تقديم إضافة عن نتائج العمليات التي قامت بها المؤسسة والمفصح عنها في قائمتي الدخل والمركز المالي بما يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

[1] Ali Tazdait, **Maitrise du système comptable financier,** édition ACG, Alger 2009, P92

[2] قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحيى، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت (لبنان)، 2011، ص ص 186-187

- تسهيل عملية تقييم المؤسسة من حيث نسبة القدرة على الربحية من خلال النشاطات المختلفة التي قامت بها خلال الفترة المالية، إضافة إلى تقييم السيولة النقدية، ومدى القدرة على الوفاء بالتزامات المؤسسة تجاه الغير وفي المواعيد المتفق عليها.
- تساهم في التنبؤ بمختلف التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيت الحصول عليها، واستخداماتها من أجل تقليل الفجوات الزمنية بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة. وتساهم أيضا في إعطائنا الحد الأدنى من النقدية الواجب الاحتفاظ به خلال الفترة المالية.

ووفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي يتم الإفصاح عن التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (العملياتية) باستخدام أي من الطريقتين المباشرة وغير المباشرة كما يلي:[1]

أ. **الطريقة المباشرة:** وهي الطريقة الموصى بها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، حيث شجع هذا الأخير المؤسسات على استخدام الطريقة المباشرة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) بما يتعلق بعرض الأنشطة التشغيلية، إذ أن الطريقة المباشرة توفر المعلومات التي قد تساعد في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتقديم معلومات تساعد في تقدير تلك التدفقات بصورة أدق وأشمل مما تقدمه الطريقة الغير مباشرة. وبموجب هذه الطريقة يتم الإفصاح عن الفصول الرئيسية من إجمالي المقبوضات النقدية ومن إجمالي المدفوعات النقدية (الزبائن، الموردون، الضرائب...)، ويتم الحصول على هذه الفصول إما من السجلات المحاسبية للمؤسسة أو من قائمة الدخل بعد تعديل المبيعات وكلفة المبيعات (إيرادات الفوائد وما شابهها، ومصاريف الفوائد وما شابهها). ويتم تقريب التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

ب. **الطريقة الغير مباشرة:** بموجب هذه الطريقة يتم تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان الإفصاح عن:

- آثار المعاملات الحاصلة خلال السنة المالية على أرصدة (الاهتلاكات، المخزون، المدينون والدائنون...)
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).

[1] **القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سابق،** المادة 3.240

- التدفقات النقدية المتأتية عن أنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)، مع ضرورة تقديم هذه التدفقات كلا على حِدا.

والتدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار والتمويل، يجب على المؤسسة أن تُقدم عرضا مستقلا ومفصلا بالفصول الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية التي قامت بها المؤسسة.

ويجب الافصاح في جدول سيولة الخزينة عن التدفقات المتأتية من أنشطة الاستثمار والتمويل والمتمثلة أساسا في:

- المقبوضات أو السيولات المحتازة لحساب الزبائن مثل (حقوق الإيجار المحصلة نيابة عن المالكين أو المدفوعة لهم، الأموال التي يحتفظ بها لصالح الزبائن في المؤسسة).
- المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة ببنود سريعة وتيرة الدوران، مبالغها مرتفعة، وتاريخ استحقاقها قصير مثل (شراء وبيع الاستثمارات، القروض قصيرة الأجل...)
- التدفقات النقدية للعملات الأجنبية، حيث يجب على المؤسسة أن تُفصح عن تدفقات العملات الأجنبية الناتجة عن العمليات الأجنبية التي قامت بها، ويكون ذلك بناء على أسعار الصرف في تاريخ حدوث التدفقات النقدية.[1]
- التدفقات الناتجة عن عمليات بيع وشراء المؤسسات التابعة وغيرها من مؤسسات الأعمال الأخرى، حيث يجب أن يُفصح عنها بشكل مفصل وتُصنف على أنها تدفقات ناتجة عن أنشطة استثمارية.[2]

والشكل الموالي يوضح مختلف التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية، وأنشطة الاستثمار والتمويل:

[1] حسين القاضي ومأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص301

[2] محمد مطر وموسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 372-373

الشكل رقم (01): التدفقات النقدية المتأتية عن مختلف الأنشطة

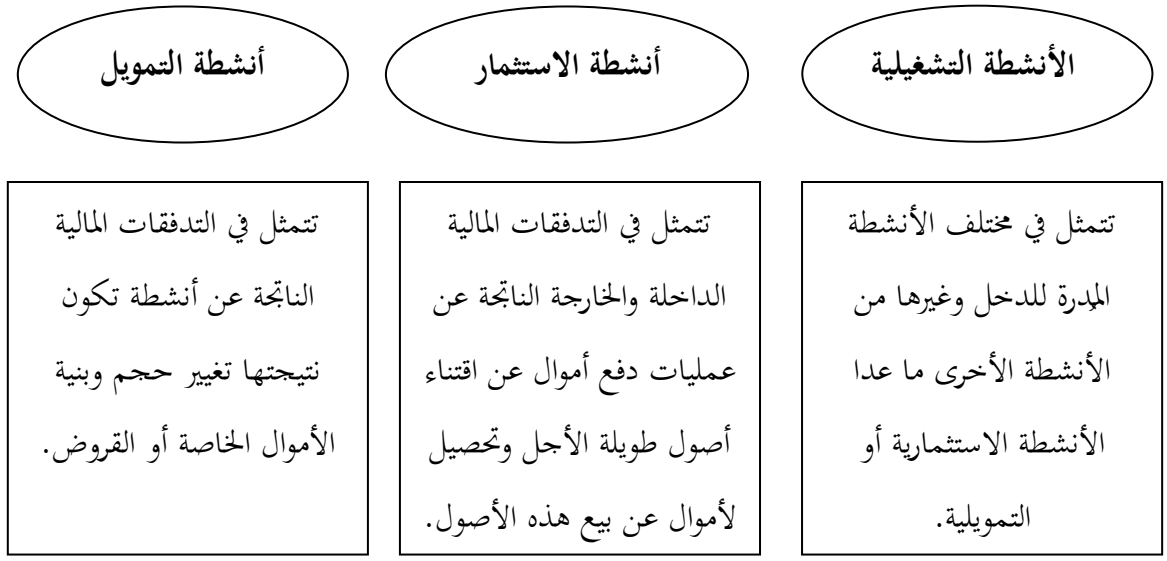

Source : Boukssessa Souhila Kheira, op cit, p112

الشكل السابق يوضح لنا مختلف التدفقات النقدية الناشئة عن العديد من الأنشطة: الأنشطة التشغيلية، أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.

4- قواعد العرض والإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية. والمعلومات الدنيا المطلوب الإفصاح عنها في هذا الجدول هي:[1]

- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة الخاصة بالأصول (الارتفاع، الانخفاض، التسديد).
- النتيجة الإجمالية للفترة مع تقديم بشكل مفصل المبالغ الإجمالية التي تعود إلى أصحاب المؤسسة الأم وأصحاب المصالح غير المسيطرة (مصالح الأقليات).[2]

[1] القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، **مرجع سابق**، المادة 250-1

[2] Boukssessa Souhila, **op cit**, p111

- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

وهناك معلومات خاصة يجب الإفصاح عنها ضمن جدول تغير الأموال الخاصة وهي:[1]

- صافي الربح أو الخسارة الخاص بالسنة المالية المنتهية.
- كل بند من بنود الدخل، المصاريف، الأرباح أو الخسائر التي يتم الاعتراف بها ضمن حقوق المساهمين.
- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

5- قواعد العرض والإفصاح في ملحق القوائم المالية

ملحق القوائم المالية هو وثيقة تلخيص، يعد جزءا من القوائم المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للمركز المالي للمؤسسة وجدول حساب النتائج، ويجب على المؤسسة الإفصاح في الملحق عن المعلومات التالية: [2]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (مدى المطابقة أو غير المطابقة للمعايير، بيان أنماط التقييم المطبقة، الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة، تفسيرات لعدم إدراج الحسابات في المحاسبة، بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية).
- الإفصاح عن المعلومات المكملة الضرورية لفهم أحسن للقوائم المالية (بيان الأصل المثبت، بيان الاهتلاكات وخسائر القيمة، ذكر ما يتعلق بالالتزامات المتخذة في مجال القرض الإيجاري، توضيحات حول طبيعة الديون، بيان المؤونات، بيان مبلغ الفوائد والمصاريف الملحقة المندرجة عند الاقتضاء في التكلفة، بيان آجال استحقاق الحسابات الدائنة والديون في تاريخ وقف الحسابات، طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات، تقديم توضيحات تخص طبيعة خسائر القيمة ومبلغها)[3]

[1] حسين القاضي ومأمون حمدان، **مرجع سابق**، ص ص 262-263

[2] القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، **مرجع سابق**، الفصل 8، ص38

[3] Boukssessa Souhila Kheira, op cit, p113

- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو المؤسسة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها (بيان اسم الكيان ومقره فيما يتعلق بالكيانات التي تحوز المؤسسة فيها على نسبة 20% أو تمارس نفوذا ملحوظا عليها، بيان كل من التسبيقات والقروض المخصصة مع توضيح الشروط الممنوحة والتسديدات التي تمت أثناء السنة المالية، بيان الأجور الإجمالية ومبالغ الالتزامات المبرمة لمعاشات التقاعد...)
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية (بيان عدد الأسهم المرخص بها في إطار شركات رؤوس الأموال، بيان القيمة الإسمية للسهم، تطور عدد الأسهم، عدد الأسهم التي تحوزها المؤسسة وفروعها أو الكيانات المشاركة لها، الأسهم المحتفظ بها لإصدارها في إطار خيارات أو عقود بيع).
- إفصاحات أخرى تشمل البنود الطارئة، الالتزامات والإيضاحات المالية ومختلف الإفصاحات غير المالية.[1]

ثالثا: قواعد الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال

سنستعرض مفهوم كل من السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأهم قواعد الإفصاح عنها كما نص عليه النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى التعريف بماهية الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال، وإبراز مختلف قواعد ومتطلبات الإفصاح عنها.

1- مفهوم السياسات المحاسبية

عرف المشرع الجزائري السياسات المحاسبية (الطرق المحاسبية) من خلال المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام قانون النظام المحاسبي المالي كما يلي: " تتمثل الطرق المحاسبية في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض الكشوف المالية."

[1] ضيف الله محمد الهادي، **أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 06(02)، 2013، ص99

وطبقا لأحكام الفقرة 21 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (إعداد وعرض القوائم المالية)، فإن السياسات المحاسبية هي تمثل المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية، على أن يتم الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ ديمومة الطرق المحاسبية.[1]

2- قواعد الإفصاح عن السياسات المحاسبية

إن مستخدمي القوائم المالية يجب أن يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمؤسسة، والتعرف على اتجاهات موقفها المالي، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ومن ثم يكون من الضروري تطبيق نفس السياسات المحاسبية في هذه الفترات المختلفة. إلا أنه يراعى بعض الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الإفصاح عن السياسات المحاسبية وأهمها:[2]

- الالتزام بالفرضيات والمبادئ المحاسبية الأساسية.
- الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة باعتبار أن الإفصاح عنها جزءا مكملا للقوائم المالية، ويجب الإفصاح عنها في مكان واحد.
- لا يمكن تبرير أية معالجة محاسبية خاطئة لعناصر القوائم المالية وذلك بحجة أنه تم الإفصاح عن هذه المخالفات.
- يجب الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة أو عن الأسباب التي أدت إلى هذا التغيير.
- في حال تم تغيير السياسات المحاسبية وكان لهذا التغيير أثر على نتائج المؤسسة خلال الفترة المالية الحالية أو الفترات اللاحقة، فإنه يجب الإفصاح عن هذا التغيير وتحديده كميا.
- عند إعداد القوائم المالية يجب إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة.

[1] محمد الحبيب مرحوم ورفيق بشوندة، **السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 10، العدد 10، جوان 2015، ص 296

[2] أحمد قايد نور الدين وسعيدي عبد الحليم، **مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي – دراسة عينة من المؤسسات** –، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، بسكرة، العدد 13، 2015، ص205

ومن أهم السياسات المحاسبية الواجب الافصاح عنها طبقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية نذكر:[1]

- الطرق المستخدمة في إثبات الاستثمارات في المؤسسات التابعة للمؤسسة الأم.
- المعالجة المحاسبية لشهرة المحل بالسجلات والدفاتر المحاسبية.
- إبراز الطريقة المستخدمة في استهلاك الشهرة ويجب ذكر أسباب استخدام أي طرق أخرى في حساب قسط الاهتلاك في حالة عدم استخدام أسلوب القسط الثابت.
- يجب الإفصاح عن الطريقة المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المجمعة للمؤسسات الشقيقة.
- الطرق المستخدمة في إثبات الاستثمارات بالقوائم المالية للمؤسسة القابضة.
- السياسة المحاسبية التي تتبعها المؤسسة في تحديد مفهوم النقدية وما في حكمها.
- أسس القياس المستخدمة في تحديد القيمة الدفترية لكل بند من بنود الأصول الثابتة.
- المعالجة المحاسبية لتكاليف إعادة الأصل إلى حالته والتي تنفق في نهاية عمره الانتاجي.
- معدلات وطرق اهتلاك الأصول الثابتة والأعمار الافتراضية لها.
- أسس التقييم المستخدمة لتقييم الأصول المعنوية.
- السياسة المحاسبية المستخدمة بشأن تكاليف الأبحاث والتطوير.
- المعالجة المحاسبية للاستثمارات الناتجة عن إعادة التقييم والمعالجة المحاسبية لفائض إعادة التقييم عند التنازل عن هذه الاستثمارات.
- أسس إعادة تقييم الاستثمارات طويلة الأجل.
- الطرق المستخدمة في تقييم وقياس المخزون وكيفية تحديد التكلفة.
- السياسات المحاسبية المتبعة لإثبات الإيرادات عن المعاملات المتعلقة بالإنشاءات وتقديم الخدمات.
- الطريقة المستخدمة في تحديد إيرادات العقود خلال الفترة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل**، دون ناشر، القاهرة، 2004، ص30-33

- الأسس المستخدمة في تحديد العبء الضريبي.
- السياسات المحاسبية المتبعة لإثبات إيرادات التأجير التمويلي.
- السياسات المحاسبية المتبعة بشأن معالجة تكاليف الاقتراض.
- الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

حيث تعتبر هذه الإفصاحات مهمة وذات علاقة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في فهم السياسات المحاسبية المفصح عنها، لهذا يجب على كل مؤسسة الاهتمام أكثر بالإفصاح عن مختلف السياسات المحاسبية وفقا لإطار إعداد القوائم المالية المتعارف عليها.

3- تعريف الأحداث اللاحقة

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية على أنها "تلك الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي قد تقع بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على إصدار القوائم المالية"[1]

وتعرف أيضا الأحداث اللاحقة بالعمليات التي تحدث في فترة بعد تاريخ الميزانية، وقبل إصدار القوائم المالية وتقرير المدقق، ويكون لها تأثير على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.[2]

كما عرفها المجلس الوطني للمحاسبة من خلال المعيار الجزائري للتدقيق رقم (560) بموجب الفقرة رقم02 "الأحداث اللاحقة هي الأحداث التي تحصل بين تاريخ إصدار القوائم المالية وتاريخ تقرير التدقيق." وهي تُعبر أيضا عن الحقائق التي يصبح محافظ الحسابات على علم بها بعد تاريخ إصدار تقريره.

وهناك نوعين من الأحداث اللاحقة:

- أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العمومية موجبة التعديل.
- أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العمومية غير موجبة التعديل.

---

[1] م.م. زينب وعباس حميدي، **الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (دراسة تحليلية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد (77)، 2009، ص 03

[2] رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص89

4- قواعد الإفصاح عن الأحداث اللاحقة

لبعض الأحداث اللاحقة على تاريخ إعداد القوائم المالية أثر على ميزانية المؤسسة أو على نتائج أعمالها، وقد يترتب عليها تعديل القوائم المالية وفق طبيعة ذلك الحدث والمعلومات الإضافية التي تترتب عليه، مثل تعديل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بناء على إفلاس أحد الزبائن في تاريخ لاحق لتاريخ إعداد القوائم المالية. وبالنسبة لهذه الأحداث التي تستوجب تعديل في القوائم المالية فقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) الإفصاح عما يلي:

- تاريخ إصدار القوائم المالية والجهة التي قامت باعتمادها.
- يجب على المؤسسة الإفصاح عن حقيقة امتلاك أصحابها (الملاك) أو غيرهم الحق في تعديل القوائم المالية بعد إصدارها.
- يجب على المؤسسة تحديث الإفصاحات التي تتعلق بالأحداث التي حصلت على معلومات حولها بعد تاريخ الميزانية.

وبالنسبة للأحداث اللاحقة التي ليس لها أثر على القوائم المالية فقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) في الفقرة رقم (20) على ضرورة الإفصاح عن الأحداث التي تكون ذات أهمية بالغة، لدرجة أن عدم الإفصاح عنها، سيؤثر على مقدرة مستخدمي القوائم المالية لأخذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وعمل التقييمات المناسبة، وعلى المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التالية:

- طبيعة الحدث.
- تقدير الأثر المالي لهذا الحدث أو بيان بعدم إمكانية عمل مثل هذا التقدير.

المطلب الثالث: الخطأ والغش في القوائم المالية وأسباب حدوثهما

إن ترتيب ومسك الدفاتر والسجلات المحاسبية للمؤسسة، يُنتج البيانات والمعلومات اللازمة لتخطيط القوائم المالية، وكل هذا يمر بمراحل عديدة من عمل، فحص، تسجيل وتلخيص وتعديلات بغرض الحصول على هذه القوائم، وهذه الأعمال التي يقوم بها العديد من الأفراد الذين يشرفون على مسك السجلات والدفاتر المحاسبية، قد تنشا عنها أخطاء عمدا أو بدون قصد، نظرا لكثرة التداول على هذه السجلات المحاسبية.[1]

وتعد إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن وجود أخطاء وغش بالقوائم المالية لأن من مهامها إنشاء أنظمة رقابية محاسبية فعالة، بحيث تضمن حماية أصول المؤسسة من السرقة والاختلاس والغش، وتضمن حقوق الأطراف ذات العلاقة.[2]

هذا ما سنحاول إبرازه من خلال التطرق إلى مفاهيم كل من الخطأ والغش في القوائم المالية، أشكالهما وأسباب حدوثهما.

أولا: مفهوم الخطأ، أشكاله وأسباب حدوثه:

الأخطاء الغير مقصودة في السجلات والدفاتر المحاسبية تقع دون سوء نية، فقد تكون نتيجة إرهاق وتعب وإجهاد المحاسب نظرا لكثرة الأعمال اليومية، أو قد تقع نتيجة لجهله وعدم معرفته بالأصول والمبادئ المحاسبية.[3] وأشكال الخطأ متعددة بتعدد الأسباب التي أدت إلى حدوثه.

1- مفهوم الخطأ:

يقصد بالخطأ التحريفات أو التغييرات الغير المقصودة في القوائم المالية، بما في ذلك حذف مبلغ أو خطأ في جمع بيانات أو معالجتها، أو تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن سهو أو تفسير خاطئ للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الافصاح.[4]

---

[1] عماد سعيد الزمر وآخرون، **مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة**، الناشر: كلية التجارة، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص58-59

[2] هدى خليل إبراهيم الحسيني، **مسؤولية مراقب الحسابات**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (28)، 2011، ص289

[3] عصام الدين محمد متولي، **المراجعة وتدقيق الحسابات، الجزء الأول**، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمين، 2009، ص71

[4] محمد حولي، **مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية (دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات في الجزائر)**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 07(02)، 2017، ص341

كما أشار معيار التدقيق الدولي رقم (240) إلى أن الخطأ عبارة عن تحريفات غير مقصودة في القوائم المالية والسجلات والدفاتر المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة الاقتصادية المعنية[1]

ويُقصد أيضا بمصطلح الخطأ المالي بأنه عدم التطابق مع ما يجب أن يكون عنصر من عناصر القوائم المالية، أما خطأ الالتزام فيقصد به عدم الالتزام بالإجراءات كما هو محدد له. ولا نَقصدُ بالخطأ، الخطأ المادي فقط، وإنما يُعد عدم الإفصاح عما حدث فعلا خطأ في حد ذاته، أي أن التضليل المتعمد في السجلات أو التخصيص غير الملائم في الأصول، يعتبر بمثابة خطأ، لأن هذه الأحداث غير عادية.[2]

مما سبق نستنتج أن الخطأ في التسجيلات أو العمليات المحاسبية هو فعل غير مقصود يرتكبه المشرف على السجلات والدفاتر المحاسبية، بسبب قلة التركيز الناتجة عن كثرة الأعمال اليومية أو نقص التكوين وعدم المعرفة بالمبادئ المحاسبية.

2- أشكال الخطأ:

يقسم المحاسبون الأخطاء إلى عدة أشكال (أنواع) أهمها:[3]

2-1 أخطاء الحذف الكلي أو الجزئي: أخطاء الحذف الكلي تنتج عن عدم قيد أو إسقاط إثبات عملية أو أكثر في سجلات اليومية العامة، أو تنتج عن عدم ترحيل طرفي المعادلة المحاسبية إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ. ومن أمثلة الحذف الكلي إسقاط بعض العمليات مثل تحصيل مبالغ نقدية من العملاء وعدم تسجيلها (عدم ترصيد حساب العملاء)، أو عدم إثبات عمليات شراء نقدية أو آجلة أو عمليات بيع بضاعة أو أصل من أصول المؤسسة. أما أخطاء الحذف الجزئي فتنتج عن سهو أو إسقاط إثبات طرف من طرفي المعادلة المحاسبية في الدفاتر المحاسبية، أو أن تتم عمليات الاثبات للعملية المحاسبية بطريقة صحيحة ويحدث السهو في عمليات الترحيل إلى دفتر الأستاذ.

---

[1] Ittonen, k, Vahama, E & Bahamas, S, **Female auditors and accruals quality**, Accounting Horizons, Vol 27(02), 2013, P32

[2] محمد فاضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص39

[3] **نفس المرجع**، ص41-43

2-2 الأخطاء الارتكابية: يظهر هذا النوع من الأخطاء أثناء عملية الترحيل من المستندات أو تجميع القيود في الصفحات المختلفة، مثل الخطأ في خانات دفتر النقدية والذي بدوره يؤدي إلى حدوث خطأ في الرصيد، ويظهر أيضا من خلال ميزان المراجعة.[1]

2-3 أخطاء فنية (الخطأ في السياسة المحاسبية): ينتج هذا النوع من الخطأ عن عدم صحة المعالجة المحاسبية لعمليات المؤسسة، وتُعد من أخطر أنواع الأخطاء لأنها تؤثر بشدة على عدالة نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة.[2] تقع هذه الأخطاء في أي مرحلة من مراحل الدورة المحاسبية، وتسمى أيضا بالأخطاء في المبادئ، ويعود السبب في حدوثها إلى الجهل أو عدم الدراية بالقواعد والمبادئ والأسس المحاسبية، أو يتم ارتكابها بسوء نية.

2-4 الأخطاء المتكافئة: هذا النوع من الأخطاء يستلزم عناية كبيرة من المدقق وذلك لعدم تأثيرها في توازن ميزان المراجعة، ويلاحظ أن الخطأ المتكافئ قد يكون في حساب واحد ولن يؤثر على نتائج الأعمال أو المركز المالي للمؤسسة، أو في حسابين مختلفين مما يؤدي إلى الخطأ في صحة أرصدة الحسابين وبالتالي في الحسابات الختامية، وهذا ما يؤثر على نتيجة الأعمال والمركز المالي للمؤسسة.

ومن أمثلة الأخطاء التي تقع في الدفاتر والسجلات المحاسبية نذكر:[3]

- أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات المحاسبية والدفاتر والقوائم المالية.
- التفسير والتطبيق السيء أو الخاطئ للسياسات المحاسبية.
- السهو أو إساءة فهم الأصول المحاسبية.

3- أسباب ارتكاب الخطأ في القوائم المالية:

نظرا لتعدد خطوات الدورة المحاسبية، استوجب على المؤسسة تعدد الموظفين وبالتالي اختلاف القنوات التي من شأنها أن تزيد من احتمال حدوث السهو والخطأ لأسباب كثيرة كجهل إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية أو الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية.[4]

---

[1] زاهره عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص178

[2] نفس المرجع، ص179

[3] Hylas , E and Ashton , H, **Audit Detection of Financial Statement Errors**. The Accounting Review, October1982, P 752.

[4] زاهره عاطف سواد، مرجع سابق، ص177

ومن أسباب حدوث الأخطاء بالدفاتر والسجلات المحاسبية نذكر:[1]

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الواجبة الاتباع.
- السهو أو الإهمال والتقصير من طرف المحاسبين في أداء عملهم والقيام بواجباتهم.
- عدم تكوين وتأهيل المحاسبين وتدريبهم للقيام بالأعمال المحاسبية المطلوبة منهم بشكل سليم.

كما يرجع أيضا ارتكاب الأخطاء لعدة أسباب، فقد تقع الأخطاء عن غير قصد نتيجة للسهو عن إثبات بعض قيود عمليات تمت فعلا أو السهو عن ترحيل بعض العمليات الحسابية، وأيضا بسبب الجهل أو عدم الدراية الكافية ببعض المبادئ والأسس المحاسبية المتعارف عليها، والواجب اتباعها في النظام المحاسبي المطبق في هذه المؤسسة. وقد تقع الأخطاء عن قصد بغرض التلاعب أو التضليل، أي يتم ارتكاب أعمال وأحداث غير عادية مثل التلاعب في عمليات الإفصاح وذلك بإخفاء حقائق أو تغيير بعض النتائج لتضليل مستخدمي القوائم المالية، أو التلاعب في المستندات الداخلية والخارجية كالقيام بالتلاعب في حسابات النقدية أو كميات المخزون لتغطية عجز أو سرقة واختلاس.[2]

ثانيا: مفهوم الغش، أشكاله وأسباب حدوثه:

بعد أن كان الهدف الأساسي لمهنة المحاسبة إيصال معلومات ذات مصداقية إلى مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، تغير هذا الهدف اليوم عند البعض من عديمي الخلق، لتكون المحاسبة أداة من أدوات التلاعب وسرقة أموال الناس، حيث تم استغلالها في أهداف غير مشروعة، ناهيك عن عدم الاهتمام بها وبمخرجاتها. إضافة إلى عدم وجود الوعي الكافي بأهميتها سواء من قبل المستثمرين أو أصحاب المؤسسات.[3] ويتمثل الغش في القوائم المالية في استخدام الخداع ومختلف الطرق الملتوية للحصول على مكاسب مالية أو إحداث خسارة للآخرين كالسرقة، الفساد، الاختلاس، غسيل الأموال والرشوة.[4]

---

[1] ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، **المعالجات المحاسبية المتبعة في حال فشل مراقب الحسابات في كشف الأخطاء المحتملة في القوائم المالية**، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد (13)، 2017، ص249-250

[2] محمد فاضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **مرجع سابق**، ص40

[3] سطام المقرن، **الغش في البيانات المالية الحكومية**، موقع الوطن أون لاين، https://www.alwatan.com.sa/article/27828، أطلع عليه يوم 2020/06/14 على الساعة 09.50

[4] مداح عبد الباسط وسعيدي يحي، **مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 03، 2017، ص179

1- مفهوم الغش:

أشار معيار التدقيق الدولي رقم (240) إلى أن الغش يعني "فعلا مقصودا من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو أطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية."

كما يعرف الغش أو الاحتيال في القوائم المالية بأنه عبارة عن "التحريف العمدي أو حذف قيم أو إفصاحات بِنية خداع أو تضليل المستخدمين المعنيين"[1]

ويُعرف أيضا الغش بأنه فعل يشتمل أساسا على استخدام أساليب الخداع للحصول على مكاسب شخصية بطريقة غير عادية أو خلق خسارة للآخرين، ويشتمل مصطلح الغش أنشطة مثل السرقة أو الفساد الإداري والاختلاس وغسيل الأموال والرشوة والابتزاز.[2]

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أن الغش في القوائم المالية هو التعمد بإخفاء أو تعديل بيانات أو التزوير في السجلات المحاسبية بغرض تحقيق أهداف خاصة بالنسبة لمرتكبيه كالاختلاس والسرقة مثلا.

2- أشكال الغش

تعددت أشكال الغش في الحسابات بتعدد الأهداف من ورائه، ويمكن حصر مختلف أشكال الغش فيما يلي: [3]

2-1 غش واحتيال العاملين: يتمثل في سرقة أصول المؤسسة، وذلك بارتكاب أخطاء متعمدة بالسجلات والدفاتر المحاسبية لإخفاء مثل هذه السرقات والاحتيالات.

2-2 غش واحتيال الإدارة: يتضمن هذا النوع غش الإدارة بصفة عامة، عن طريق ارتكاب الأخطاء المتعمدة بالدفاتر المحاسبية من طرف إدارة المؤسسة، وذلك بهدف تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها مما يؤثر على صدق وعدالة القوائم المالية.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010، ص210

[2] Dan Stirbu and All, **Fraud and error. Auditor's responsibility levels**, Annals Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Vol 11(01), 2009, P56

[3] زاهره عاطف سواد، **مرجع سابق**، ص180

وأيضا من أشكال الغش في القوائم المالية نجد:[1]

- القيام بالتلاعب وتزييف السجلات أو المستندات المحاسبية.
- القيام بتحريفات في السجلات بسبب اختلاس الأصول.
- محاولة إدارة المؤسسة إخفاء أو حذف أثر المعاملات من السجلات المحاسبية.
- القيام بتسجيل معاملات وهمية (لم تحدث).
- سوء استخدام السياسات المحاسبية.

3- أسباب ارتكاب الغش في القوائم المالية

يعتبر الجشع والافتقار إلى نظام رقابة داخلي فعال من أهم المحفزات والدوافع التي تمنح الفرصة لمعدي القوائم المالية من أجل تزييفها وتحريفها عن حقيقتها، وهذا لتبرير حدوث فجوات مالية أو من أجل التهرب من دفع الضرائب.[2]

كما أشارت العديد من الدراسات إلى أن ارتكاب الإدارة للغش مرهون بتوفر ثلاث عناصر أساسية تسمى مثلث الغش، وهذه العناصر تتمثل أساسا في وُجود دوافع أو ضغوط وراء ارتكاب الغش، توفر الفرصة للقيام بذلك، وكذلك وضع مبررات للقيام بهذا الفعل.[3] ويمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد**، مرجع سابق، ص210

[2] طارق هاني الضرغام، **تطوير دور مدقق الحسابات الخارجي في التقرير عن القوائم المالية المضللة**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة عمان العربية، 2013، ص58

[3] علي محسن محسون باسردة، **العوامل المحددة لموقف مراجع الحسابات الخارجي من اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة في اليمن "دراسة ميدانية في بيئة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية"**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017، ص127

الشكل رقم (02): مثلث الغش

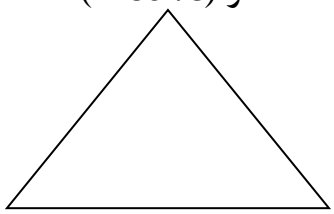

Source : Singleton W. Tommie and Singleton J. Aaron, Fraud Auditing and Forensic Accounting, 4th Edition, John Wiley and Sons Ins, New Jersey, United States Of America, 2010, P44

من الشكل السابق يظهر لنا الغش ممثلا بمثلث، يبرز لنا أسباب ارتكاب الغش المتمثلة أساسا في الحافز، الفرصة والتبرير. وفيما يلي نوضح مكونات مثلث الغش بالتفصيل:[1]

3-1 الحافز (الدافع):

يظهر الحافز نتيجة لتراكم المشاكل والضغوطات التي يتعرض لها الشخص في حياته الخاصة، إذ تؤدي به إلى ارتكاب ممارسات أو مخالفات تُخفف عنه تلك الضغوطات. ويظهر الدافع وراء ارتكاب الاحتيال والغش من طرف مُعدي القوائم المالية، نتيجة الجشع والضغوطات الخارجية التي يتعرضون لها من طرف المساهمين، والضغوطات الداخلية من طرف إدارة المؤسسة. وبصفة عامة يمكن القول أنه للمحتال دافع وراء ارتكابه الممارسات الاحتيالية، قد يكون بسبب الإدمان أو الجشع وذلك بإغرائه في الحصول على أموال، أو بسبب الضغوطات التي يتعرض لها، وكل هذا يعتبر بمثابة الحافز على ارتكاب الغش.

3-2 الفرصة

يُقصد بالفرصة الظروف الناتجة عن توفر الحافز أو الدافع لارتكاب الغش، ومن أمثلة هذه الظروف نذكر:[2]

[1] Singleton W. Tommie and Singleton J. Aaron, **Fraud Auditing and Forensic Accounting**, 4th Edition, John Wiley and Sons Ins, New Jersey, United States Of America, 2010, pp 44-47

[2] طارق هاني الضرغام، **مرجع سابق**، ص59

- انعدام الرقابة الداخلية في المؤسسة أو عدم فعاليتها، مما يفسح المجال لمرتكبي الغش للقيام بتزييف الحقائق والخروج عن السياق المألوف.
- القدرة المعرفية والمهارة الفنية لدى مرتكبي الغش، وما يُقابلها من ضعف نظام الرقابة داخل المؤسسة.
- استغلال الثقة التي وضعتها الإدارة في مرتكبي الغش لإشباع مصالحهم وحاجاتهم الشخصية وللتخفيف من الضغوطات التي يتعرضون لها.

3-3 التبرير[1]

إن مرتكبي الغش دائما ما يبررون أفعالهم الاحتيالية بأنها سلوك أكثر من كونها طريقة، أي أنهم يلجئون لتبرير سلوكهم كون المؤسسة مدينة لهم بسبب عدم توفر الرضى الوظيفي أو الاقتناع بعدم وُجود فُرص خارجية أو أطراف خارجية لمساعدتهم في الخروج من الضائقة المالية التي هم فيها، أو بسبب الخوف من خسارة الممتلكات، أو يبررون أن ما تم اختلاسه من المؤسسة كان بدافع الاقتراض منها وليس السرقة.

وفي غالب الأحيان يلجأ مُعدو القوائم المالية لارتكاب الغش وذلك بتزييف الحقائق نتيجة الضغوطات التي يتعرضون لها من الإدارة أو المساهمين، بهدف التهرب من دفع الضرائب.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك أسباب عديدة وراء ارتكاب الغش في القوائم المالية، ومن هذه الأسباب نجد:[2]

- إبراز صورة المؤسسة أفضل من حقيقتها لجلب المستثمرين وحثهم على شراء الأسهم فيها.
- الرفع في نسبة أرباح الأسهم.
- قيام المؤسسة بعمليات الاقتراض الإضافية أو القيام بتحسين الشروط لعمليات التمويل القائمة وظروفها.
- تحقيق أهداف المؤسسة وغاياتها المتمثلة بتحقيق أكبر قدر من الأرباح.
- حصول المؤسسة على مكافآت وحوافز إضافية نظير أدائها المالي.

---

[1] Singleton W. Tommie and Singleton J. Aaron, **op cit** , p47

[2] ضياء عبد الرزاق عبد الجبار، **اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية والمسؤولية المهنية للمدقق الخارجي (دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية)**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10(01)، 2018، ص469

- عدم إظهار الأرباح الحقيقية بهدف تخفيض الضريبة على الدخل أو التهرب منها.
- اختلاس أصول المؤسسة.
- قيام المؤسسة بدفع مبالغ لبضاعة أو خدمات لم يتم استلامها بعد.

ومما سبق عرضه نجد أن مختلف القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، كانت بادرة من المشرع الجزائري في سبيل تعزيز مبدأ الإفصاح عن المعلومات المالية المفيدة لمستخدمي القوائم المالية، بهدف اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، لهذا يجب على المؤسسات الالتزام بإعداد وعرض قوائم مالية متكاملة ومتناسقة مع بعضها البعض، وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية التي جاء بها هذا النظام. وذلك للتعبير بصدق عن الوضعية المالية الحقيقية للمشروع وهذا خدمة للأطراف المستفيدة منها، ولزيادة ثقة المستثمرين في إدارة المؤسسة.

المبحث الثاني: الإطار العام لمهنة محافظ الحسابات

بُغية مواكبة التطورات العالمية في ميدان المحاسبة والتدقيق، لم تكتف الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي وفقط، بل اهتمت أيضا بتطوير مهنة محافظ الحسابات، نظرا لما لها من أهمية كبيرة في ميدان المحاسبة والتدقيق، وذلك بإصدار القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، بهدف تنظيم هذه المهن.

تم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: عموميات حول محافظ الحسابات

المطلب الثاني: أوراق عمل محافظ الحسابات وتقارير المراجعة

المطلب الثالث: إجراءات المراجعة التحليلية واستخداماتها من طرف محافظ الحسابات

المطلب الأول: عموميات حول محافظ الحسابات

نجد أن مهنة تدقيق الحسابات عُرفت في الجزائر تحت عدة مُسميات منسوبة لمهن حرة (خبير محاسبي، محافظ حسابات)، ترتكز كلا المهنتين على قواعد تدقيقية، غير أن مهنة محافظ الحسابات هي الأقرب مفهوما وتقنيا على الصعيد العالمي.[1] سنتناول في هذا الجزء من الدراسة عموميات حول محافظ الحسابات وذلك بإبراز مفهومه، مهامه وأهميته بالنسبة للمؤسسة وللأطراف المستفيدة من تقاريره إضافة إلى خصائص المهام الموكلة إليه مع إبراز مختلف حقوقه وواجباته في ظل القانون المنظم للمهنة.

أولا: مفهوم محافظ الحسابات، أهميته ومهامه

سنتطرق إلى إبراز مفهوم محافظ الحسابات وإجراءات تعيينه مع إبراز مختلف المهام التي يقوم بها، إضافة إلى إبراز أهميته بالنسبة للمؤسسة ومستخدمي القوائم المالية.

[1] محمد أمين لونيسة، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية –دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص117

1- مفهوم محافظ الحسابات وإجراءات تعيينه:

تُعرف المادة 22 من القانون 10-01 المؤرخ في 2010/07/11، المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، محافظ الحسابات على أنه "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"

وعرف القانون التجاري من خلال المادة 715 مكرر 4 محافظ الحسابات أو مندوب الحسابات: "من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف الوطني، وتتمثل مهمتهم الدائمة في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها، كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها."

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن محافظ الحسابات هو شخص مهني مستقل مسجل على جدول المصف الوطني لمحافظي الحسابات، ذو كفاءة علمية ومهنية، يقوم بتدقيق حسابات المؤسسات والمجمعات من أجل إبداء رأيه الفني المحايد حول عدالة وصدق قوائمها المالية.

والشخص الذي يريد ممارسة مهنة محافظ الحسابات سواء كان شخصا معنويا أو حقيقيا لابد من توفره على شروط ومؤهلات تمكنه من أداء مهمته على أكمل وجه، ومن هذه الشروط نذكر:[1]

- حيازته على الجنسية الجزائرية.
- التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- ألا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة عمدية مخلة بشرف المهنة.
- أن يكون حاصلا على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها.
- أن يكون معتمدا من طرف الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا بالغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

[1] رضا زهواني، **ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3 (9)، جامعة الوادي، 2016، ص11

- ضرورة تأديته لليمين الدستورية المنصوص عليها في المادة 6 من القانون 10-01 المنظم للمهنة.

وفيما يتعلق بإجراءات تعيين محافظ الحسابات، تنص المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري على ضرورة قيام شركة المساهمة بتعيين محافظ للحسابات من طرف الجمعية العامة للمساهمين، ووفق المادة 26 من القانون 10-01 يتم تعيين محافظ الحسابات من بين المهنيين المسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقته كتابيا وعلى أساس دفتر الشروط. وتُحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، حيث لا يُمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عُهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات.[1] وفي حال فشل المشاورات أو لم تتمكن الجمعية العامة من تعيين محافظ الحسابات لأي سبب كان، فيتم تعيينه من طرف رئيس المحكمة التابعة لها المؤسسة إقليميا بناء على عريضة مقدمة من طرف المسؤول الأول لهذه المؤسسة.[2]

ووفق المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 يناير 2011 والمتعلق بتعيين محافظي الحسابات، يجب أن يتضمن دفتر الشروط على الخصوص ما يأتي:

- عرض عن الهيئة أو المؤسسة وملحقاتها ووحداتها وفروعها في الجزائر والخارج.
- ملخص يوضح كافة المعاينات والملاحظات والتحفظات التي أبداها محافظو الحسابات المنتهية عهداتهم عن حسابات السنوات السابقة، وكذا محافظو الحسابات للفروع في حالة إدماج الحسابات.
- العناصر المرجعية المفصلة لموضوع مهمة محافظ الحسابات والتقارير الواجب إعدادها.
- مختلف الوثائق الإدارية الواجب الإفصاح عنها.
- نموذج رسالة الترشح.
- نموذج التصريح الشرفي الذي يبين وضعية الاستقلالية تجاه المؤسسة طبقا للأحكام التشريعية.

---

[1] **القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، 2010، المواد (26) و(27)

[2] **المرسوم التنفيذي رقم 11-32، المؤرخ في 27 يناير 2011 يتعلق بتعيين محافظي الحسابات**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7، 2011، المادة 15

- نموذج التصريح الشرفي بعدم وجود مانع يحول دون ممارسة المهنة.
- المؤهلات والإمكانيات المهنية والتقنية.

2- أهمية محافظ الحسابات:

تنبع أهمية محافظ الحسابات من أهمية المهنة بحد ذاتها، إذ تُعد مهنة محافظة الحسابات مهمة جدا بالنسبة للمؤسسات لأنها تُعزز الثقة وتزيد من مصداقية قوائمها المالية، نتيجة للعمل الذي يقوم به محافظ الحسابات من تحقق واختبارات وفحص لحساباتها. ومهنة محافظة الحسابات تسعى إلى خدمة مستخدمي القوائم المالية (المستثمرون، إدارة المؤسسة، البنوك والمؤسسات المالية، مصلحة الضرائب...) من خلال التقارير التي يقدمها محافظ الحسابات ويستفيدون منها في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ويمكن توضيح أهمية محافظ الحسابات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية كما يلي:[1]

2-1 بالنسبة للمستثمرين: تُفيد تقارير محافظ الحسابات المستثمرين، وذلك من خلال مراقبة تصرفات مسؤولي إدارة المؤسسة وإيصال مختلف المعلومات المهمة عن المؤسسة وعن وضعيتها المالية للاطمئنان على أموالهم باعتبار محافظ الحسابات الوكيل الرسمي لهم.

2-2 بالنسبة لإدارة المؤسسة: تستفيد إدارة المؤسسة من تقارير وبيانات محافظ الحسابات، مما يزيد الثقة فيها وبالتالي تزيد درجة الاعتماد عليها، كما أن محافظ الحسابات يُعد المحقق والضامن على أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بكفاءة وصدق، مما يُساهم في إعادة انتخاب مسؤولي الإدارة وتجديد الثقة في أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وزيادة مكافآتهم.

2-3 بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية: تستخدم البنوك والمؤسسات المالية القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب قروض بهدف الاطلاع على وضعيتها المالية، لهذا فهي بحاجة إلى مصادقة محافظ الحسابات على هذه القوائم لكي تثق فيها.

---

[1] مروة بوقدوم، **إشكالية التكامل بين مهمة محافظ الحسابات ورقابة البنك المركزي وأثره على مصداقية القوائم المالية للبنوك التجارية –دراسة حالة عينة من البنوك التجارية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، 2019، ص ص 18-19

2-4 بالنسبة لأجهزة الحكومة ومصلحة الضرائب: تعتمد على القوائم المالية المنشورة للمؤسسات في العديد من الأغراض، منها مراقبة نشاط هذه المؤسسات للتحقق من مدى التزامها بالقوانين واللوائح وتحقيق أهداف الرقابة والإشراف، وأيضا تستخدمها بغرض تحديد الوعاء الضريبي من أجل تحصيل الضرائب، لهذا فهذه الجهات هي بحاجة إلى قوائم مالية موثوقة ومعتمدة مصادق عليها من طرف شخص مُحايد عن المؤسسة لهو محافظ الحسابات.[1]

3- مهام محافظ الحسابات

يتقيد محافظ الحسابات بجملة من المهام دون أن يتدخل في أعمال التسيير أو مهام التنظيم والإشراف على أعمال المؤسسة[2]، ومن هذه المهام نذكر:[3]

3-1 الفحص: يفحص صحة الحسابات السنوية ومدى مطابقتها للمعلومات المسجلة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص. كما يشهد أيضا بأن الحسابات السنوية للمؤسسة مستوفية كل الشروط المنصوص عنها قانونا من جهة ومنتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة الماضية، وكذلك بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسات والهيئات من جهة أخرى.[4] ويقوم أيضا محافظ الحسابات في إطار مهامه بفحص شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للمؤسسة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.[5]

3-2 التحقيق (أو التحقق): يقوم محافظ الحسابات بالتحقق من صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها،

---

[1] عبيد سعد شريم ولطف حمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات، الطبعة الثالثة**، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2011، ص14

[2] **القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، مرجع سابق، المادة 47

[3] **القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، مرجع سابق، المواد (23) و(24)

[4] طيطوس فتحي، **محافظ الحسابات في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، ص41

[5] طالب محمد كريم، **دور محافظ الحسابات في تحقيق شفافية أعمال مسيري شركة المساهمة**، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد السادس، جوان 2018، ص273

والتأكد من صحة جرد موجودات المؤسسة والتزاماتها[1]. ويقوم أيضا بالتحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للمؤسسة ومراقبة انتظام حساباتها وصحتها. ويعمل أيضا محافظ الحسابات على التحقق من احترام مبدأ المساواة بين المساهمين، وإجراء التحقيقات والرقابات التي يراها مناسبة.[2] ويتأكد من أن القائمين بالإدارة قد احترموا كل اللوائح القانونية والتنظيمية المعمول بها لا سيما تلك المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية.[3]

3-3 إبداء الرأي: يُبدي رأيه حول شروط إبرام الاتفاقيات المحددة في القانون.[4]

4-3 التقييم: تقييم شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة محل التدقيق والمؤسسات التابعة لها، أو مع المؤسسات التي يكون لمسؤولي المؤسسة محل التدقيق اتصال مباشر أو غير مباشر بها.[5]

5-3 التقرير: بعد إجراء الفحوصات المطلوبة والتحقيقات في صحة الحسابات التي قدمها مسيرو المؤسسة، يتعين على محافظ الحسابات إعداد تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة والقيام بالمصادقة عليها، وتقديمها إلى الجمعية العامة،

وإضافة إلى المهام العادية (الدائمة) لمحافظ الحسابات، هناك مهام أخرى جاء بها المشرع الجزائري منها:

- استدعاء الجمعية العامة للانعقاد في حال استدعى الأمر ذلك، حيث تُرخص المادة 715 مكرر 11 من القانون التجاري، لمحافظ الحسابات أن يطلب توضيحات من رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حول الوقائع والأحداث التي من شأنها أن تُعرقل أو تُثير الشك حول استمرارية المؤسسة في الاستغلال. وفي حال عدم وجود رد أو كان هذا الرد ناقصا، فيجوز لمحافظ الحسابات أن يطلب انعقاد الجمعية العامة لمناقشة هذه الوقائع وهذه الأحداث.

---

[1] Fela Ayachi, **Commissariat aux comptes et gouvernance d'entreprise –une analyse à partir du contexte de l'audit légal dans les entreprises en Algérie**- Thèse de doctorat en Sciences Commerciales, Université d'Oran2, 2017/2018, p54

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، **القانون التجاري الجزائري**، 2007، المادة 715 مكرر4

[3] Laure Brunouw, **L'exercice du contrôle dans les sociétés anonymes**, Faculté des séances juridiques, politiques et sociales, Lille II, Ecole doctorale N°74, octobre 2003, P36 www.univ-lille2.fr

[4] محمد بوتن، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص31

[5] Fela Ayachi, op cit, p54

- **التبليغ**: إبلاغ مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو مجلس المراقبة حسب الحالة بما يلي:[1]
  - مختلف عمليات المراقبة والتحقيقات التي قام بها محافظ الحسابات.
  - مختلف الأخطاء والأخطار المكتشفة.
  - كل الوثائق المتعلقة بالحسابات التي من الضروري إجراء تعديلات عليها، وذلك بتقديم كل الملاحظات الضرورية حول طرق التقييم المستعملة في إعداد هذه الوثائق.
  - النتائج الناجمة عن التعديلات التي طلبها محافظ الحسابات الخاصة بنتائج السنة المالية الحالية مقارنة بنتائج السنة المالية المنصرمة.
- السهر وتحت مسؤوليته على مراعاة التزام أعضاء مجلس الإدارة بمبدأ حيازتهم لعدد من الأسهم يمثل على الأقل 20% من رأس مال المؤسسة، مع ضرورة تبليغ أي خرق لهذا المبدأ في تقريره الموجه للجمعية العامة.[2]
- جاءت المادة 715 مكرر16 من القانون التجاري لتلزم محافظ الحسابات بضرورة الإشهاد بأن رؤوس الأموال الصافية تساوي على الأقل رأس مال المؤسسة في حالة تحويل شركات المساهمة إلى شركات من نوع آخر.
- دعوة الجمعية العامة العادية للمساهمين للاجتماع في حالة عدم قيام مجلس الإدارة بذلك.[3]
- العمل على محاربة تحويل الأموال غير القانونية، حيث تنص التعليمة 61 المؤرخة في 2009/01/21 على إلزام الخاضعين للضرائب الأجانب من إضافة تقرير محافظ الحسابات كتبرير لتحويل الأموال إلى الخارج، ومنه فالسماح بهذا التحويل يتوقف على رأي محافظ الحسابات في المصادقة عليه أي التصريح بتحويل هذه الأموال إلى الخارج.[4]
- العمل على مكافحة تبييض الأموال، حيث يخضع محافظ الحسابات لأحكام القانون 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، **القانون التجاري الجزائري، مرجع سابق**، المادة 715 مكرر10

[2] **نفس المرجع**، المادة 660

[3] طالب محمد كريم، **مرجع سابق**، ص275

[4] Wassila Mouzai, **La mission du commissaire aux comptes,** Rapport de formation à l ISGP, Alger, Juin 2012, p39

ومكافحتهما، حيث تنص المادة 19 على أن كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة ويظهر أن مصدرها ناتج عن جريمة أو تزوير يجب التصريح عنها من طرف محافظ الحسابات بمجرد الشك إلى المصالح المختصة.[1]

ويمكن توضيح مختلف مهام محافظ الحسابات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): مهام محافظ الحسابات

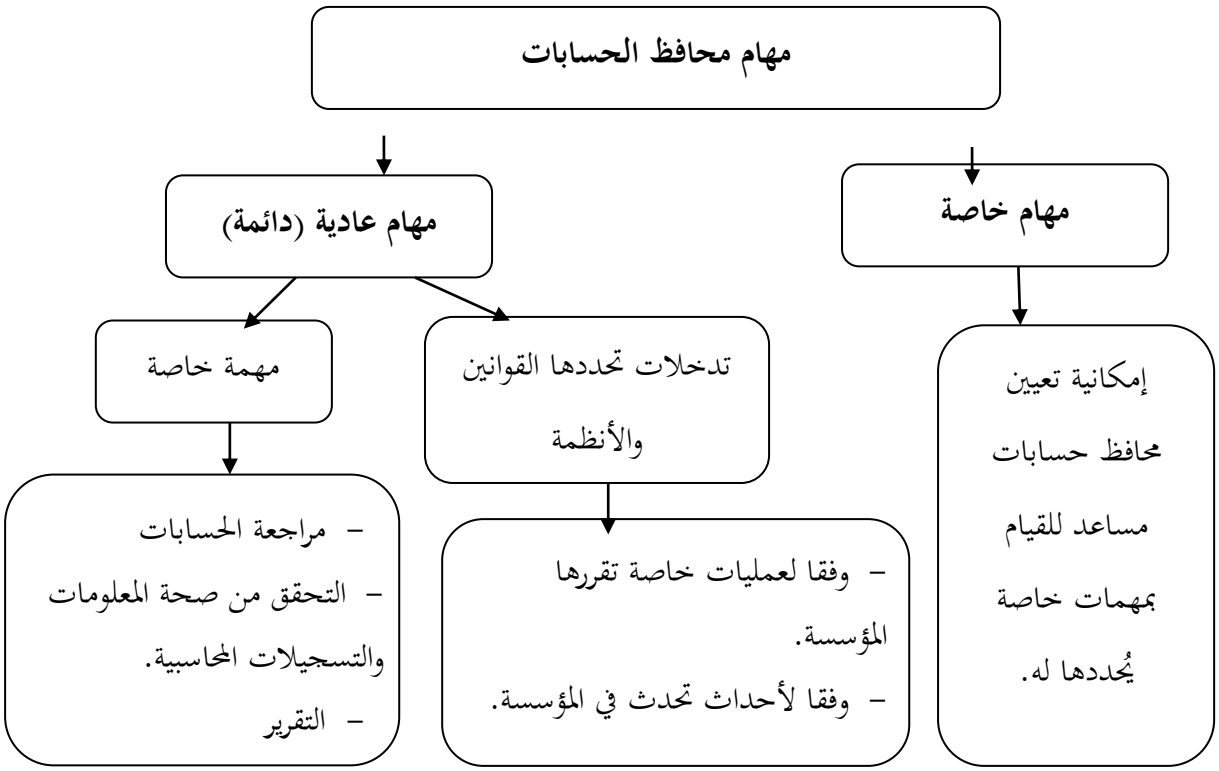

Source : Gérard LEUJEUNE, Jean-Pierre EMMERICH, Audit et Commissariat aux comptes, Gualino éditeur, Paris, 2007, p33

(بتصرف)

يُبرز لنا الشكل السابق تنوع وتعدد مهام محافظ الحسابات المنوطة به داخل المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها، دون تدخله في شؤون التسيير.

[1] Kamel Haddouch, **Commissaire aux comptes, Les domaines d'intervention du commissaire aux comptes**, Revue l'Auditeur N02, la chambre national des commissaires aux comptes, Alger, 25/10/2014, p19

ثانيا: خصائص مهام محافظ الحسابات:

تتميز مهمة محافظ الحسابات بجملة من الخصائص نذكرها كما يلي: [1]

1- الاستقلالية والموضوعية:

حتى يتسنى لمحافظ الحسابات إصدار حكم أو رأي صادق ومحايد عن الوضعية المالية للمؤسسة، يجب عليه ألا يملك عند التدقيق أي مصلحة أو ربح قد يؤثران على استقلاليته وموضوعيته، ويكفي أن نشير إلى منع محافظ الحسابات حسب المادة 64 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 من المهمات التالية:

- كل نشاط تجاري، لا سيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية.
- كل عمل مأجور يقتضي القيام صلة الخضوع القانوني.
- كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري، غير المنصوص عليها في المادة 46 من هذا القانون.
- الجمع بين ممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد لدى نفس المؤسسة أو الهيئة.
- كل عهدة برلمانية.
- كل عهدة انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة.

2- الكفاءة المهنية:

يجب أن تتوفر لدى محافظ الحسابات شهادات تثبت تأهيله في مجال المحاسبة والتدقيق، ومختلف المجالات التي لها علاقة بميدان المحاسبة والتدقيق، والتي تمكنه من إبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية، ولا تقتصر الكفاءة المهنية على الشهادات التي يتحصل عليها محافظ الحسابات قبل مزاولته المهنة، بل يجب عليه الاستمرار في التكوين لتحديث معلوماته ومواكبة التطورات التي تحدث في هذا المجال.[2]

---

[1] أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص ص 83-84

[2] رضا خلاصي مرام، **المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص89

وحتى يتمكن المدقق من ممارسة مهنة محافظ الحسابات لابد أن يتوفر على:[1]

- الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها.
- التسجيل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات إضافة إلى ذلك ينص القانون على شروط التكوين النظري والتطبيقي الملزم بها محافظ الحسابات.

وبهذه الكفاءات يتحمل محافظ الحسابات كل المسؤولية في أعماله وتصريحاته التي تستند طبعا على أدلة ومصادر علمية وقانونية تخضع لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

3- سر المهنة:

إن الاحتفاظ بسر المهنة يعتبر ميزة أساسية للتعامل مع المؤسسات أو الزبون، فمن المعلوم أن محافظ الحسابات يطلع ويكشف على جميع المعلومات التي يراها ضرورية للتدقيق، الشيء الذي يؤدي إلى التعرف على معلومات سرية للمؤسسة، لذا فهو ملزم بالكتمان والمحافظة عليها طبقا لأحكام المادة 71 من القانون 10-01 حيث يلتزم محافظ الحسابات ومساعدوه بالسر المهني عند اطلاعهم على الوثائق وعلى وضعية المؤسسة التي يقومون بتدقيق حساباتهما،[2] إلا إذا ألزم القانون إفشاء سر المهنة كما تنص عليه المادة 72 من نفس القانون، حيث لا يتقيد محافظ الحسابات بالسر المهني في الحالات المنصوص عليها قانونا وخاصة:

- بعد فتح بحث أو تحقيق قضائيين.
- بمقتضى واجب اطلاع الإدارة الجبائية على الوثائق المقررة.
- بناءً على إرادة موكليه.
- عندما يتم استدعائه للشهادة أمام لجنة الانضباط والتحكيم المقررة في المادة 3 من القانون 10-01.

كما يجب على محافظي الحسابات السهر على مراعاة ضرورة احترام سر المهنة من قبل المستخدمين أو المتربصين لديهم.[3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42**، 2010، ص5

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7**، 2011، ص24

[3] أحمد قايد نور الدين، **مرجع سابق**، ص 85

ثالثا: حقوق، واجبات ومسؤوليات محافظ الحسابات

لمحافظ الحسابات جملة من الحقوق الواجب الحصول عليها في إطار مهامه، كما تقع أيضا على عاتقه مسؤوليات وواجبات تجب عليه الوفاء بها، وهي موضحة كما يلي:

1- حقوق محافظ الحسابات:

تتمثل حقوق محافظ الحسابات فيما يلي:[1]

- حق الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان، على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر، وكل الوثائق والكتابات التابعة للمؤسسة أو الهيئة التي يقوم بتدقيق حساباتها.
- حق الطلب من القائمين بالإدارة والأعوان التابعين للمؤسسة أو الهيئة، كل التوضيحات والمعلومات، وأن يقوم بكل التفتيشات التي يراها ضرورية.
- حق الحصول في مقر المؤسسة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو بمؤسسات أخرى مساهمة معها.
- حق حضور الجمعيات العامة، كلما اقتضت الضرورة ذلك.
- الحق في الحصول على أتعابه نظير عمله المقدم، على ألا يتلقى أي أجرة أو امتياز مهما يكن شكله باستثناء الأتعاب والتعويضات المنفقة في إطار مهمته.
- الحق في الاستقالة دون أن يتخلص من التزاماته القانونية مع ضرورة تقديم إشعار مسبق مُدَته ثلاث (03) أشهر، ويُقدم تقريرا عن المراقبات والإثباتات الحاصلة.
- حق مناقشة قرار عزله أمام الجمعية العمومية.[2]

[1] **القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، مرجع سابق، أنظر المواد (31-32-33-36-37-38)

[2] زاهره عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص138

2- واجبات محافظ الحسابات:

تقع على عاتق محافظ الحسابات العديد من الواجبات أو الالتزامات الضرورية لإنجاز عمله بشكل جيد، وهي:[1]

- يجب على محافظ الحسابات أن يقوم بالفحص الدقيق للسجلات والدفاتر المحاسبية للمؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها، بغرض التأكد من صحتها وسلامتها وكشف الأخطاء الموجودة بها.
- يجب عليه فحص حسابات قائمة المركز المالي للتحقق من أنها تُعبر بصدق عن القيم الحقيقية لعناصر الأصول والالتزامات.
- محافظ الحسابات مُلزم بالسهر على تقديم التوصيات والاقتراحات الملائمة لمعالجة وتصحيح الاخطاء المكتشفة.
- ضرورة قيامه بالتحقق من أن المؤسسة تلتزم بتطبيق مختلف القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها بطريقة سليمة.
- ضرورة التزامه بقواعد قانون المهنة وآدابها وسلوكها في كل ما يتعلق بعمله، مع التزامه أيضا بمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها عند تنفيذ عملية التدقيق، لأن مخالفته لهذه المعايير تُعرضه لمساءلة قانونية أو مهنية من قبل أعضاء المهنة.[2]
- يجب على محافظ الحسابات الالتزام بالأمانة في أداء مهامه، وذكِر الحقيقة في كافة التقارير التي يقدمها للمساهمين، ولكل من يهمه الأمر من أصحاب المصالح ذات العلاقة بالمؤسسة.[3]

---

[1] آسيا هيري، **فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017، ص ص 22-23

[2] زاهره عاطف سواد، **مرجع سابق**، ص138

[3] عبيد سعد شريم ولطف حمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة**، صنعاء (اليمن)، 2011، ص72

3- مسؤوليات محافظ الحسابات:

تتلخص مسؤولية محافظ الحسابات في أن يقوم بتدقيق حسابات المؤسسة وفحص القوائم المالية، وإبداء رأيه الفني المحايد حول مدى دلالة هذه القوائم على عدالة المركز المالي للمؤسسة وعلى نتيجة أعمالها. ويجب على محافظ الحسابات أن يكون خبيرا في شؤون التدقيق والمحاسبة، ولذلك فإن رأيه في القوائم المالية هو رأي مهني وبالتالي يجب أن يكون تدقيقه للقوائم المالية مبنيا على أساس علمي وعملي سليم.[1] وتقع على عاتق محافظ الحسابات العديد من المسؤوليات منها المسؤولية المدنية، الجنائية والتأديبية، نوضحها كما يلي:[2]

3-1 مسؤولية مدنية: إن محافظ الحسابات يعد مسؤولا مدنيا تجاه المؤسسة وتجاه الغير، وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء وتقصير، مع إثبات أن الضرر ناتج بصفة مباشرة أو غير مباشرة من تلك الأخطاء وذلك التقصير.

ولا يكون محافظ الحسابات مسؤولا مدنيا عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بشؤون الإدارة أو أعضاء مجلس المديرين حسب الحالة، إلا إذا لم يكشف عنها في تقريره للجمعية العامة ولوكيل الجمهورية أو لأحدهما رغم اطلاعه عليها.[3]

وتنشأ المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات في حالة الإخلال بالتزام ناشئ عن عقد التدقيق مع عملائه، وهو ما يُعرف بالمسؤولية التعاقدية (أو المسؤولية المدنية تجاه العميل)، وتنشأ أيضا عن مخالفته لالتزام قانوني عام يتمثل في عدم المساس بحقوق الآخرين دون حق، وهو ما يُعرف بالمسؤولية التقصيرية (أو المسؤولية المدنية تُجاه الغير)، ونُوضحها كما يلي:[4]

أ. **المسؤولية المدنية تُجاه العميل (الزبون):** تنشأ هذه المسؤولية التعاقدية بين محافظ الحسابات والعميل (المؤسسة محل التدقيق) نتيجة إخلال محافظ الحسابات لبنود العقد المبرم بين الطرفين،

---

[1] تامر مزيد رفاعة، **أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص27

[2] محمد بوتن، **مرجع سابق**، ص 37

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، القانون التجاري، **مرجع سابق**، المادة 715 مكرر 14، ص191

[4] عبيد سعد شريم ولطف حمود بركات، **مرجع سابق**، ص ص76-77

أو إخلاله بتنفيذ الخدمات المنصوص عليها في العقد. ويكون من حق العميل طلب تعويض مناسب عن حجم الضرر الذي لحق به.

ب. المسؤولية المدنية تُجاه الغير (الطرف الثالث): هنا يكون محافظ الحسابات مسؤولا مسؤولية مدنية تُجاه مستخدمي القوائم المالية (المقرضون، مصلحة الضرائب، المستثمرون والدائنون...).

2-3 مسؤولية جزائية (قانونية): قد يجد محافظ الحسابات نفسه مسؤولا جنائيا، عند مخالفته لبعض نصوص قانون العقوبات في الحالات التالية، إذا استثنينا حالة عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية:

- حالة تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة.
- حالة عدم احترام سر المهنة.

وأصبحت المسؤولية القانونية من المشاكل التي تواجه مهنة التدقيق الخارجي حيث تزايدت عدد القضايا المرفوعة ضد المدققين الخارجيين وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد ساعد على ذلك عدة عوامل، من أهمها التعقيدات المتزايدة لعمليات الاختبارات والفحوص في مجال تدقيق الحسابات، والتي تعود الى مجموعة من الأسباب منها كبر حجم المؤسسة واستعمال الحاسوب في تشغيل البيانات، وظهور المؤسسات متعددة الجنسيات وتداخل عملياتها، إضافة الى النمو المتزايد من قبل مستعملي القوائم المالية بأهمية ومسؤوليات المدققين الخارجيين.[1]

ويتعرض محافظ الحسابات إلى المساءلة في حال قيامه بالغش أو الاهمال أي من الأفعال التالية:[2]

- تقديم بيانات كاذبة في التقرير المقدم من طرفه حول وضعية المؤسسة.
- وضع تقرير مغاير للحقيقة أو المصادقة على وقائع غير حقيقية تتعلق بالمؤسسة.
- التلاعب أو التغيير أو التزوير في السجلات والوثائق المحاسبية الخاصة بالمؤسسة محل التدقيق.
- عدم المحافظة على أسرار الزبون.

[1] جربوع يوسف محمود، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 235

[2] Tandon,B.N « **Ahandbook of Practical Auditing** » S.Chand& Company Ltd ,14th Edition, 2009, p435

ويمكن توضيح العقوبات الجزائية التي يتعرض لها محافظ الحسابات نظير إخلاله بالمهنة وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات في الجزائر

المخالفة المرتكبة من طرف محافظ الحسابات	النص القانوني	العقوبة	
		السجن	الغرامة المالية
الممارسة بصفة غير قانونية لمهنة محافظ الحسابات	المادة 73 من القانون 01/10	في حالة العود: من 6أشهر إلى سنة واحدة	من 500.000 إلى 2.000.000دج وفي حالة العود: تُضاعف الغرامة
المنح عمدا أو الموافقة على البيانات غير الصحيحة التي وردت في التقارير المقدمة للجمعية العامة المدعوة للبث في إلغاء حق الأفضلية في اكتتاب المساهمين.	المادة 825 من القانون التجاري	من 06 أشهر إلى سنتين	من 20.000دج إلى 500.000دج
الممارسة العمدية وقبول الاحتفاظ بوظائف محافظ الحسابات بالرغم من عدم الملائمة القانونية.	المادة 829 من القانون التجاري.	من شهرين إلى 06 أشهر	من 20.000دج إلى 200.000دج
تعمّد محافظ الحسابات تقديم معلومات كاذبة أو تأكيدها، أو عدم الكشف عن الوقائع الإجرامية التي علم بها وكيل الجمهورية	المادة 830 من القانون التجاري	من سنة إلى 05 سنوات	من 20.000دج إلى 500.000دج
إفشاء السري المهني	المادة 830 من القانون التجاري والمادة 301 من قانون العقوبات	من شهر إلى 06أشهر	من 500دج إلى 5000دج

المصدر: شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية– أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف01، 2013، ص 147

يُبرز لنا الجدول رقم (03) مختلف القوانين والأحكام الصادرة في حق محافظ الحسابات في إطار إخلاله بالمسؤولية الجزائية، وتتراوح هذه الأحكام بين غرامات مالية وأحكام بالسجن من 6 أشهر إلى مدة أقصاها 5 سنوات، وكل هذه العقوبات جاءت لكي تنظم عمل محافظ الحسابات وتُلزمه بضرورة أداء مهامه على أكمل وجه دون الإخلال بأي بند من البنود المتفق عليها مع العميل.

3-3 مسؤولية تأديبية: في حالة إخلال محافظ الحسابات بواجباته حسب ما تنص عليه قواعد الجمعيات والنقابات المهنية التي ينتسب إليها، قد يتلقى إنذارا أو لوما أو التوقيف المؤقت عن مزاولة المهنة أو الشطب من المصف الوطني لمحافظي الحسابات.[1]

ويرى آخرون أن المسؤولية التأديبية هي المسؤولية التي يتعرض لها محافظ الحسابات إذا ما خالف قواعد السلوك المهني التي تنظم مزاولة المهنة. وتختص في ذلك الهيئات التي لها صفة الإلزام القانوني والمهني على المدقق الخارجي، سواءً أكانت هيئة حكومية أو هيئة مهنية، وتثبت العقوبة على المدقق الخارجي في حال ثبوت إخلاله بواجباته عند أداء خدماته المهنية. ومدى مسؤوليته عن المخالفات التي يرتكبها عند أداء مهامه تختلف من بلد الى آخر تبعا لاختلاف نصوص القانون في ذلك البلد الذي يحكم هذه المخالفات، وتبعا لنظرة المجتمع لخطورة هذه المخالفات. وأن العقوبات الانضباطية التي يتعرض لها المدققين الخارجيين يمكن اعتبارها من أخطر أنواع العقوبات لأنها مرتبطة بشكل أساسي بسمعته بين المزاولين للمهنة وبين مستعملي القوائم المالية بشكل عام.[2]

وبناء على ما سبق يمكن توضيح المسؤوليات التي تقع على عاتق محافظ الحسابات بصفة عامة من خلال الشكل الموالي:

[1] محمد بوتن، **مرجع سابق**، ص38

[2] سالم محمد عبودو آخرون، **إجراءات التدقيق للمدقق الخارجي في قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرارية**، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، 2016، ص172

الشكل رقم (04): مسؤوليات محافظ الحسابات

المصدر: من إعداد الطالب

يتضح لنا من الشكل رقم (04) أن محافظ الحسابات تقع على عاتقه مسؤوليات متعددة: مدنية، جنائية وتأديبية، فهو مطالب بالإلمام بها وعدم الخروج عن نطاق واجباته وأداء مهامه على أكمل وجه، لئلا يقع تحت طائلة المساءلة.

المطلب الثاني: أوراق عمل محافظ الحسابات وتقارير المراجعة

لكي يؤدي محافظ الحسابات مهامه على أكمل وجه، لابد عليه من استخدام بعض الوسائل التي تساعده في إطار مهامه، وتُسهل عليه عملية التدقيق التي يقوم بها، ومن بين هذه الوسائل نجد أوراق العمل الممثلة في ملفات يُكونها من خلال جمع المعطيات والبيانات عن المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها، لإبداء رأيه الفني والمحايد في شكل تقارير يُقدمها لمستخدمي القوائم المالية.

أولا: ماهية أوراق عمل محافظ الحسابات

سنستعرض ماهية أوراق عمل محافظ الحسابات من خلال التعريف بها وإبراز مختلف أنواعها.

1- مفهوم أوراق عمل محافظ الحسابات وأهدافها

تُعرف أوراق عمل محافظ الحسابات على أنها مجموعة من الإجراءات والاختبارات التي يقوم بها، وهي تمثل مجموعة من البيانات والمعلومات التي يتحصل عليها أثناء عملية التدقيق.[1] وهناك من يُعرف أوراق العمل على أنها دليل مادي عن الوقت المستغرق في عملية التدقيق التي يقوم بها محافظ الحسابات، وهي تمثل بالنسبة له الركيزة الأساسية لكتابة التقرير.[2] وتُعرف أيضا أوراق العمل على أنها الوسيلة التي يستعملها المدقق لجمع أدلة الإثبات التي يحتاجها لتأكيد رأيه الفني المحايد في القوائم المالية، ويتم حفظها في صورة ورقية أو إلكترونية أو في أي صورة أخرى.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن أوراق عمل محافظ الحسابات هي مختلف المعلومات والبيانات التي تحصل عليها أثناء عملية التدقيق، وقام بتدوينها أو حفظها في ملفات من أجل مساعدته على إتمام عملية التدقيق وكتابة التقرير.

---

[1] ثناء القباني، **المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص155

[2] طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص125

[3] تامر مزيد رفاعة، **مرجع سابق**، ص93

ومن أهم أهداف أوراق العمل أنها:[1]

- تساعد محافظ الحسابات في عمليات التدقيق والفحص والتحليل والتقويم.
- تُعتبر من المصادر الأساسية التي يعتمد عليها محافظ الحسابات في إبداء رأيه الفني المحايد، وهذا ما يُقوي الثقة في أعماله وتقريره في نظر مستخدميه.
- تُعتبر أوراق العمل دليل إثبات على أن محافظ الحسابات قد أخذ بالأسباب ولم يُقصّر في عمله، وذلك في حالة محاسبته ووقوعه تحت طائلة المسائلة.
- تمثل أوراق العمل خبرات متراكمة تساعد محافظي الحسابات لنفس المؤسسة في السنوات القادمة.
- تعتبر أوراق العمل معيارا أو مقياسا لمستوى الأداء المهني وسُبل تطويره إلى الأحسن في المستقبل.
- تُمثل أوراق العمل سجل وثائق محاسبية للمؤسسة محل التدقيق، يُساعد في أعمال المراجعة الداخلية وتطوير نظام الرقابة الداخلي.
- تساعد في هيكلة وتنظيم مهمة المراقبة والتأكد من جمع كافة العناصر الضرورية للإدلاء برأي مُدعم حول الحسابات التي تم تدقيقها.[2]

2- أنواع أوراق عمل محافظ الحسابات

يعمل محافظ الحسابات أثناء عملية التدقيق على جمع وتصنيف أوراق العمل التي يحتاجها إلى صنفين: أوراق ثابتة أو دائمة والتي يرجع إليها باستمرار وتُحفظ في الملف الدائم، وأوراق عمل جارية تخص الفترة الجارية، وتُحفظ ضمن الملف الجاري كما يلي:

2-1 الملف الدائم:

يتضمن الملف الدائم بيانات ومعلومات تاريخية معينة لها صفة الاستمرارية، ويستفيد منها محافظ الحسابات في مراجعة حسابات المؤسسة محل التدقيق من سنة إلى أخرى. وهذه البيانات تعطي محافظ

[1] بوابة أحمر، **عالم المال والاقتصاد والإدارة**، https://a7mar.blogspot.com، أطلع عليه يوم 2020/07/22، على الساعة 23.05

[2] Décision N° 103/SPM/94 du 02 février 1994 du ministre de l'économie**, Diligences et Responsabilités du CAC,** 1994

الحسابات الجديد فكرة مبدئية عن المؤسسة، وفي حالة حلول محافظ حسابات آخر فإن هذا الملف الدائم يساعده في تخطيط مهمة التدقيق لأن معظم سجلات هذا الملف الدائم لا تتغير.[1]

ويحتوي الملف الدائم على المعلومات التالية:

- **عموميات حول المؤسسة محل التدقيق:**[2] يشمل هذا الجزء من الملف على بطاقة فنية للمؤسسة ولفروعها، عقد تأسيس المؤسسة وعدد الأسهم وحصة كل مساهم، النظام الأساسي الداخلي للمؤسسة، أسماء مسؤولي المصالح عن الإشراف على العمليات المحاسبية وإعداد القوائم المالية ومواقع نشاطهم وأرقام هواتفهم، الخرائط التنظيمية موضحا فيها المسمى الوظيفي لكل مصلحة أو تنظيم، اللوائح والنظم والقوانين والتعليمات والأوامر والقرارات وطبيعة نشاط المؤسسة وأماكن تواجد فروعها.
- **معلومات حول نظام الرقابة الداخلي**: يتضمن هذا الجزء من الملف الدائم في شقه المتعلق بنظام الرقابة الداخلي على مختلف التقارير والوثائق الخاصة بنظام الرقابة الداخلي للسنوات السابقة، خاصة رأي محافظ الحسابات السابق حول مدى سلامة النظام، ومدى الالتزام بمختلف الإجراءات على جميع مستوياته.[3] ويبرز هذا الجزء من الملف الملاحظات التي تهم محافظ الحسابات والمتعلقة أساسا بنقاط القوة والضعف بهذا النظام، وإجراءات الإدارة التي قامت بها لتحسين وتقوية هذا النظام.
- **معلومات تخص تحليلات أهم حسابات الميزانية**: يشمل على مختلف التحليلات التي لها أهمية مستمرة، كالتحليلات المتعلقة بحسابات رؤوس الأموال، الأسهم والقروض، الديون طويلة الأجل والمؤونات ومختلف الحسابات التي يرى محافظ الحسابات أهميتها وفقا لطبيعة نشاط المؤسسة.[4]

---

[1] وليَام توماس وإمرسون هِناي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض (السعودية)، 1989، ص279

[2] سفاحلو رشيد وكتوش عاشور، **مهام وتقارير محافظ الحسابات**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، 2017، ص89

[3] طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود، **مرجع سابق**، ص129

[4] ثناء القباني، **مرجع سابق**، ص158

- **معلومات تخص نتائج الفحص التحليلي**: تشمل على كافة التغيرات السنوية التي تحدث في النسب والمؤشرات المالية والتشغيلية التي تساعد محافظ الحسابات عند تخطيط مهمة التدقيق، مثل نسبة الربح الإجمالي، نسبة التداول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين.
- **معلومات تخص الجانب القانوني والجبائي**: يجب على محافظ الحسابات عند التخطيط لعملية التدقيق أن يضع ضمن الملف الدائم مختلف الوثائق الخاصة بالمؤسسة والمتعلقة بالجانب القانوني والجبائي، وكل ما له علاقة بالرقابة الجبائية واشتراكات الضمان الاجتماعي، وعقود التأمين، عقود الصفقات، ومحاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تخدم محافظ الحسابات كدليل إثبات مستمر ودائم على أن عمليات المؤسسة الهامة قد تم الموافقة عليها من طرف مجلس الإدارة.[1]

وبصفة عامة يحتوي الملف الدائم على المعلومات التالية:[2]

- اسم العميل ومواقع نشاطه وعناوين فروعه إن وُجدت.
- الطبيعة القانونية للمؤسسة وتاريخ التأسيس والقطاع الذي تنشط فيه، مع توضيح اسم وعنوان الشريك الأجنبي إن وُجد.
- عقد التأسيس والنظام الأساسي في حالة شركات المساهمة، وعقد الشركة في شركات الأشخاص.
- ملخص عن رأسمال المؤسسة ومختلف السندات والموجودات (الأصول).
- الهيكل التنظيمي للمؤسسة وبرنامج التسيير فيها.
- ملخص عن نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة.
- صور عن البيانات الضريبية عن السنوات السابقة.
- صور عن قرارات ومحاضر اجتماع مجلس الإدارة للسنوات السابقة.
- دليل الحسابات الختامية للسنوات السابقة.

[1] وليَم توماس وإمرسون هِناي، **مرجع سابق**، ص280

[2] إيهاب نظمي وهاني العزب، **تدقيق الحسابات الجانب النظري**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص125

2-2 الملف الجاري:

الملف الجاري هو النوع الثاني من الملفات التي يُعدها محافظ الحسابات للمؤسسة محل التدقيق، ولذلك يمكن تعريف الملف الجاري على أنه أوراق العمل القابلة للتطبيق في السنة التي يتم فيها إجراء عملية التدقيق، ويحتوي الملف الجاري على:[1]

- البرنامج العام لمهمة التدقيق.
- قائمة المتدخلين، وجدول أوقات التدخل (التاريخ).
- الرزنامة الزمنية لعملية التدقيق ومتابعة الأشغال.
- فترة الزيارات ومكانها.
- تواريخ تقديم التقارير وشرح الأنظمة (تقييم نظام الرقابة الداخلي).
- خرائط التتابع واستمارات الرقابة الداخلية.
- إجراءات مسك المحاسبة.
- العينات المدروسة والأخطاء المكتشفة.
- المشاكل والعراقيل التي واجهت محافظ الحسابات أثناء أدائه لمهمة التدقيق الخارجي، مع إدراج ضمن هذا الملف الجاري صورة عن التقرير النهائي حول عملية التدقيق.[2]

ثانيا: طريقة حفظ أوراق عمل محافظ الحسابات

نظرا لأهمية أوراق العمل التي يستخدمها محافظ الحسابات، لاحتوائها على معلومات هامة حول المؤسسة، فهو ملزم بحفظها على أكمل وجه، لأنه يستفيد منها في أداء مهامه، كما تُفيد أيضا محافظي الحسابات الذين يأتون بعده.

والشكل الموالي يُوضح كيفية حفظ أوراق عمل محافظ الحسابات:

[1] إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور والأخضر عياشي، **محافظ الحسابات ودوره في دعم وتحسين جودة المراجعة الخارجية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2017، ص17

[2] طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود، **مرجع سابق**، ص131

الشكل رقم (05): طريقة حفظ أوراق عمل محافظ الحسابات

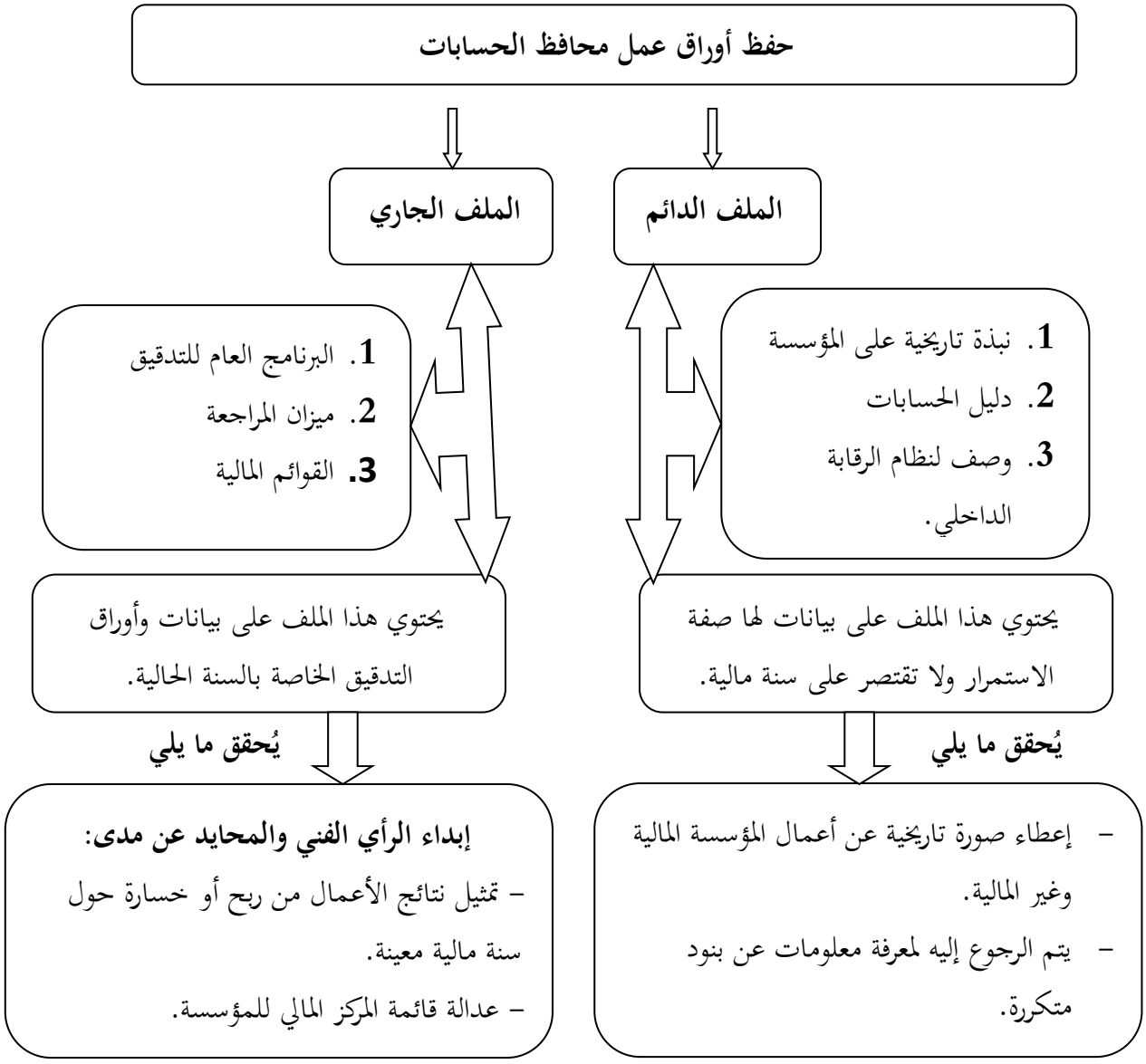

المصدر: منصور حامد محمود ومحمد أبو العلا الطحان، أساسيات المراجعة، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص175 (بتصرف)

من خلال الشكل رقم (05) يتضح لنا أن أوراق عمل محافظ الحسابات الممثلة أساسا في الملف الدائم والملف الجاري تحوي على معلومات هامة حول المؤسسة، لذا يتعين على محافظ الحسابات الالتزام بحفظ ملفات زبائنه لمدة 10 سنوات ابتداء من أول يناير الموالي لآخر سنة مالية لعهدته.[1]

[1] سفاحلو رشيد وكتوش عاشور، **مرجع سابق**، ص90

ثالثا: تقارير محافظ الحسابات ومعايير إعدادها

في إطار المهام الموكلة إليه، محافظ الحسابات مُلزم بإعداد مجموعة من التقارير المهمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، وذلك بالاعتماد على عدة معايير، هذا ما سنتطرق إليه من خلال إبراز مختلف تقارير محافظ الحسابات والمعايير التي يعتمد عليها في كتابة هذه التقارير.

1- تقارير محافظ الحسابات

يُعتبر التقرير المنتج المادي لعملية التدقيق، وهو يُعتبر كأداة اتصال بين المدقق والأطراف المستفيدة، حيث يتم بموجبه توصيل المعلومات عن نتائج عملية التدقيق التي قام بها.[1]

كما يُعتبر تقرير محافظ الحسابات من أبرز مُخرجات عملية التدقيق، والذي يتم من خلاله إيصال نتائج عملية التدقيق إلى مستخدمي القوائم المالية.[2]

ويترتب عن ممارسة مهنة محافظ الحسابات إعداد التقارير التالية:[3]

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة القوائم المالية وصورتها الصحيحة، أو رفض المصادقة المبرر.
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة، عند الاقتضاء.
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المبرمة.
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمسة تعويضات.
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية.
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية الاستغلال.

---

[1] Bidgoli Hossein, **Handbook of Information Security : Threats, Vulnerabilities**, **Prevention, Detection and Management**, Volume 3, John Wiley and Sons Inc, United States of America, 2006, P833

[2] محمد سمير الصبان وعبد الوهاب علي نصر، **المراجعة الخارجية "المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص49

[3] القانون 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، **مرجع سابق**، المادة 25

2- معايير إعداد تقارير محافظ الحسابات

هناك جملة من المعايير أو الأركان التي يجب الالتزام بها من طرف محافظ الحسابات عند إعداد وتقديم التقرير، ومن هذه الأركان نذكر:[1]

- ضرورة احتواء التقرير على ملاحظات حول مدى احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية.
- يجب أن يُوضح التقرير الظروف التي لم يتم فيها تطبيق هذه المبادئ المحاسبية بثبات في الفترة الحالية مقارنة بالفترات السابقة.[2]
- ضرورة إبراز مدى الثبات في تطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للفترة التي شملها التقرير، وذلك لضمان إجراء المقارنات بين القوائم المالية للمؤسسة لفترات متعاقبة، أو بينها وبين مؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع.
- ضرورة التزام محافظ الحسابات بالإشارة إلى أية ملاحظات إضافية يتوجب الإفصاح عنها، ومن شأنها أن تُقدم قيمة مضافة.
- يجب أن يحتوي التقرير على رأي محافظ الحسابات حول القوائم المالية، وفي حالة الامتناع عن الرأي يجب عليه تبرير ذلك لإخلاء مسؤوليته أمام مستخدمي القوائم المالية.

وجاء القرار المؤرخ في 24 يونيو سنة 2013 بجملة من المعايير التي ينبغي على محافظ الحسابات الالتزام بها خلال إعداد التقارير نوضحها من خلال الجدول رقم (04):

[1] عبد الله خالد، **علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية، الطبعة السادسة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 92-90

[2] عبيد سعد شريم ولطف حمود بركات، **مرجع سابق**، ص45

الجدول رقم (04): محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات

المعايير	الأهداف والمحتويات
معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية المتعلقة بشكل ومحتوى التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات وتحديد كيفيات التطبيق، ويحدد من خلاله محافظ الحسابات ما إذا كانت الحسابات السنوية قد تم إعدادها طبقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.
معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية المتعلقة بشكل ومحتوى تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والمدمجة، ويقوم من خلاله محافظ الحسابات بإعداد تقرير التعبير عن رأيه حول الحسابات المدعمة والمدمجة وفق المبادئ الأساسية وكيفيات تطبيقها.
معيار التقرير حول الاتفاقيات المنظمة.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات بخصوص الاتفاقيات المنظمة وكذا محتوى التقرير الخاص لمحافظ الحسابات.
معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمسة (05) أو عشرة (10) تعويضات.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التقرير الخاص حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمسة (05) أو عشرة (10) تعويضات وكذا محتوى التقرير الخاص لمحافظ الحسابات. ويجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من أن المبلغ المفصل للتعويضات يتطابق مع المعلومات المتحصل عليها التي دقق فيها مسبقا.
معيار التقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق التي تخص تدخل محافظ الحسابات المتعلق بالامتيازات الخاصة الممنوحة لمستخدمي المؤسسة وكذا محتوى التقرير الخاص لمحافظ الحسابات.

معيار التقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس (05) الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة في الشركة.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق التي تخص تدخل محافظ الحسابات فيما يخص عرض تطور نتيجة الدورة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة في الشركة للسنوات الخمس الأخيرة، ويهدف أيضا إلى تحديد محتوى التقرير الخاص بمحافظ الحسابات.
معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بمعرفة أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية من طرف محافظ الحسابات وكذا محتوى تقريره الخاص.
معيار التقرير حول استمرارية الاستغلال.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بدور محافظ الحسابات بالنسبة إلى الاتفاقية المحاسبية القاعدية حول استمرارية الاستغلال التي يستند إليها إعداد الحسابات، بما فيها التقييم الذي تم إعداده من طرف المديرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال أو النشاط، وكذا محتوى التقرير الخاص لمحافظ الحسابات.
معيار التقرير المتعلق بحيازة أسهم الضمان.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق التي تخص تدخل محافظ الحسابات المتعلق بأسهم الضمان التي يجب أن يحوزها أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس المراقبة لشركات المساهمة، وكذا محتوى تقرير محافظ الحسابات.
معيار التقرير المتعلق بعملية رفع رأس المال.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق التي تخص تدخل محافظ الحسابات المتعلق برفع رأس مال المؤسسة، وكذا محتوى تقريره الخاص.
معيار التقرير المتعلق بتخفيض رأس المال.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق التي تخص تدخل محافظ الحسابات المتعلق بتخفيض رأس المال، وكذا محتوى تقريره

	الخاص.
معيار التقرير المتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات عند إصدار قيم منقولة أخرى، وكذا محتوى تقريره الخاص.
معيار التقرير المتعلق بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات بخصوص توزيع التسبيقات على أرباح الأسهم من قبل مؤسسة تجارية، وكذا محتوى تقرير محافظ الحسابات.
معيار التقرير المتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات المتعلق بخصوص تحويل شركة ذات أسهم إلى شركة من شكل آخر، وكذا محتوى تقرير محافظ الحسابات.
معيار التقرير المتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة.	يهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات حول تحديد الفروع والمساهمات والشركات المراقبة والعمليات المرتبطة بها، وكذا حول المعلومات المقدمة في ملحق القوائم المالية المنصوص عليها وفق النظام المحاسبي المالي.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القرار المؤرخ في 24 يونيو 2013 الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، 30 أفريل 2014

من الجدول السابق يتضح لنا أن المشرع الجزائري، سهل من مهمة محافظ الحسابات، حيث أصدر العديد من المعايير التي تُساعد محافظ الحسابات في إعداد التقارير المقدمة لمختلف الجهات المستخدمة للقوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق.

ووفق القرار المؤرخ في 12 يناير سنة 2014 المحدد لكيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات، فهذا الأخير مُطالب بتسليم التقارير إلى الجهات المعنية قبل 15 يوما من انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية أو غير العادية.[1]

[1] **القرار المؤرخ في 12 يناير 2014، يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظي الحسابات**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، 2014، المادة 2، ص22

المطلب الثالث: إجراءات المراجعة التحليلية واستخداماتها من طرف محافظ الحسابات

يقوم محافظ الحسابات في سبيل الوصول إلى الرأي الموضوعي الفني والمحايد حول عدالة القوائم المالية بالكثير من الأعمال والإجراءات مثل التخطيط لعملية التدقيق، واختبار نظام الرقابة الداخلي، واختيار عينات التدقيق التي تختبر دقة أرصدة الحسابات دون الدخول في التفاصيل. ونتيجة لزيادة المنافسة على أتعاب التدقيق الخارجي، وزيادة مسؤولية محافظ الحسابات للكشف عن أية أخطاء أو عمليات غش في القوائم المالية أدى إلى ظهور إجراءات المراجعة التحليلية، التي جاءت لتُساعده للوصول إلى المستوى المطلوب من عملية التدقيق وبما يُعزز جودتها، ويمنح الثقة في مهنة التدقيق عموما. ونظرا لأهمية إجراءات المراجعة التحليلية أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)* في عام 1983 دليل المراجعة الدولي رقم (12) بعنوان الإجراءات التحليلية، وتم تعديله في عام 1988 ليحل محله معيار التدقيق الدولي رقم (520) ليشمل مفهوم الإجراءات التحليلية وأهميتها ومراحل تطبيقها ودرجة الاعتماد عليها.[1]

وتم تخصيص هذا المطلب للتفصيل في إجراءات المراجعة التحليلية واستخداماتها من طرف محافظ الحسابات، وذلك من خلال التعريف بماهية إجراءات المراجعة التحليلية، أهمية استخدامها في التدقيق، وإبراز مختلف مراحل استخداماتها.

أولا: مفهوم إجراءات المراجعة التحليلية

يعرف المعيار الجزائري للتدقيق رقم 520 في الفقرة رقم 03 إجراءات المراجعة التحليلية على أنها "تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى ومعلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن الحسابات. وتتضمن الإجراءات التحليلية مقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للكيان أو لكيانات مشابهة، وذلك باستخدام طرق بسيطة أو معقدة وهذا باللجوء إلى تقنيات إحصائية تم استحداثها لتحديد وتحليل التغيرات الهامة أو الاتجاهات الغير متوقعة."

[1] أحمد أبو الفتاح التميمي، **المراجعة التحليلية**، بحث منشور سنة 2011 على موقع جريدة المحاسبين "صوت المحاسب"، أطلع عليه يوم: 2019/09/02 على https://almohasben.com

*IFAC: International Federation of Accountants

ولقد عرف المعيار الدولي للتدقيق رقم 520 الصادر عن (IFAC)* مصطلح الإجراءات التحليلية على أنه تقييم المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المعقولة فيما بين البيانات المالية وغير المالية على حد سواء. وتشمل الإجراءات التحليلية أيضا التحقيقات اللازمة للتقلبات أو العلاقات المحددة التي لا تتسق مع المعلومات الأخرى ذات الصلة أو التي تختلف عن القيم المتوقعة بمقدار كبير.[1]

وأيضا تُعرف إجراءات المراجعة التحليلية على أنها تحليل النسب والمؤشرات الهامة، وبحث التغيرات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبئ بها. كما تتضمن المراجعة التحليلية دراسة العلاقة بين العناصر المالية وغير المالية ذات العلاقة.[2]

ويُعرفها أيضا **رزق أبو زيد الشحتة** على أنها استخدام المقارنات والعلاقات لتقييم مدى معقولية أرصدة حسابات معينة أو معلومات أخرى ظاهرة في القوائم المالية، كاستخدام النسب المالية لمقارنة هامش الربح في السنة المالية الحالية مع السنة المالية السابقة.[3]

إضافة إلى ذلك، فقد عُرفت إجراءات المراجعة التحليلية بأنها تحليل العلاقات بين عناصر القوائم المالية وغير المالية لمدة معينة وكذلك مقارنتها مع المعلومات المالية وغير المالية لفترات أخرى بغية تحديد مدى التطابق بين المعلومات وأية فروقات أو تذبذبات أو علاقات غير متوقعة للخروج بنتيجة معينة عن هذه الاختبارات.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن إجراءات المراجعة التحليلية هي تحليل مختلف الأرقام الموجودة في القوائم المالية وذلك باستخدام إجراءات مختلفة منها الاستفسار، وإجراء مقارنات بين القوائم المالية واستخدام وسائل كمية مثل: تحليل الانحدار وتحليل الاتجاهات، واستخراج النسب المالية بهدف جمع أدلة حول الحسابات المراد تدقيقها.

---

[1] International Standard on Auditing **ISA 520**, Analytical Procedures, IFAC, 2009, paragraph 4

[2] حسين يوسف القاضي وحسين أحمد دحدوح، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، ج1**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص246

[3] رزق أبو زيد الشحتة، **تدقيق الحسابات مدخل مُعاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص138

[4] Boynton and Johnson, **Modern Auditing : Assurance services and the integrity of financial reporting**, 8th ed, 2006, p 243

ثانيا: أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية

يفيد استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تحقيق أهداف التدقيق وذلك من خلال المزايا التالية:[1]

- من خلال تحليل البيانات المالية الختامية يمكن الوقوف على العديد من المظاهر التي تقود إلى اكتشاف خلل في البيانات وبالتالي تخفيض معدل حدوث الأخطاء.
- يمد التحليل المالي محافظ الحسابات بمزيد من المعلومات والبيانات عن نشاط المؤسسات محل للتدقيق في ضوء ما ينتهي إليه نشاطها الفعلي، الأمر الذي يهيئ له الفرصة للقيام بمقارنة هذه البيانات والنتائج مع التقديرات المرسومة مما يعزز نتائج التدقيق.
- تتيح النسب والمؤشرات التي تقدمها الإجراءات التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المركز المالي للمؤسسة محل التدقيق، ويمكن لمحافظ الحسابات تقويم مدى توازن الثقل النسبي لمصادر الموارد المختلفة في تمويل أوجه الاستخدام ومن ثم مدى انسجام ذلك مع أغراض المؤسسة وأهدافها.
- مراقبة الخطط والبرامج ومستوى كفاءتها في ضوء نتائج ومؤشرات التنفيذ، ودراسة أسباب الانحرافات التي تكشف عن قصور وضعف التخطيط، مما يساعد على تصحيح مسارات التخطيط وإزالة المعوقات، وبالتالي تخفيض خطر الاكتشاف ومن ثم خطر التدقيق الكلي.
- تقويم كفاءة الإدارة التنفيذية في أي مستوى إداري من مستوياتها مما يحسن أداء عملية تدقيق القوائم المالية.
- تخفيض تكلفة ووقت أداء عملية التدقيق حيث يعتبر أسلوب المراجعة التحليلية أقل أنواع اختبارات التدقيق تكلفة، نظرا لإمكانية القيام بهذه الإجراءات دون الحاجة للتنقل إلى مقر المؤسسة محل التدقيق مما يقلل أيضا من جهد محافظ الحسابات ومن وقت أداء عملية التدقيق.[2]

---

[1] بان توفيق نجم، **مدى اعتماد المدقق الخارجي على الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات في العراق**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 21، جامعة البصرة، العراق، 2012، ص273-274

[2] منصور أحمد منصور وشحاتة سيد شحاتة، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص191

- تفيد إجراءات المراجعة التحليلية في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال وذلك من خلال مساعدة محافظ الحسابات على اكتشاف الصعوبات المالية التي تمر بها المؤسسة محل التدقيق، من خلال استخدام النسب المالية التي تعد مؤشرا هاما للإشارة إلى احتمال تعرض المؤسسة للفشل المالي في المستقبل.[1]
- تُساعد إجراءات المراجعة التحليلية محافظ الحسابات على تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية وذلك بسبب عدم كفاية الإفصاح ونظام التقارير المعدة من طرف إدارة المؤسسة، وعدم قدرة نظام الرقابة الداخلي على القيام بالإجراءات التحليلية لانعدام استقلاليته عن المؤسسة.[2]

كما تُساهم أيضا إجراءات المراجعة التحليلية في مساعدة محافظ الحسابات عند فحص الفروق الجوهرية بين التوقعات ومبالغ القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق، لتحديد ما إذا كانت تُعتبر أخطاء جوهرية أم لا. وقد يتطلب ذلك من محافظ الحسابات الاستفسار من الإدارة بهذا الشأن أو القيام بتوسيع اختباراته لأرصدة القوائم المالية لتحديد ما إذا كانت مضللة بشكل جوهري أم لا.[3]

ويمكن توضيح أهمية استخدام الإجراءات التحليلية للكشف عن المشاكل (التحريفات) الموجودة بالقوائم المالية من خلال الجدول الموالي:

[1] عميرش إيمان وبورغدة حسين، **مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 09(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2015، ص210

[2] عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، **تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية لشركات المساهمة العامة (دراسة ميدانية في مكاتب وشركات التدقيق في الأردن)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 1(02)، 2008، ص279

[3] السيد أحمد السقا ونصر محمد جعيصة، **المراجعة وخدمات التأكيد –مدخل متكامل–**، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2007، ص134

الجدول رقم (05): المشاكل المحتملة التي تكشفها الاجراءات التحليلية

الاجراءات التحليلية	المشاكل المحتملة
مقارنة مستويات المخزون للسنة الحالية مع السنوات السابقة.	تحريف (خطأ) في المخزون، مشكلة تقادم المخزون.
مقارنة مصروفات البحث والتطوير مع الموازنة.	خطأ تبويب مصروفات البحث والتطوير.
مقارنة معدل دوران المدينين للسنة الحالية مع السنوات السابقة.	تحريف في المبيعات أو المدينين، تحريف في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
مقارنة إجمالي ربح منشأة العميل مع متوسطات الصناعة المنشورة.	تحريف في المبيعات وحسابات المدينين، تحريف في تكلفة البضاعة المباعة والمخزون.
مقارنة سجلات الانتاج بالوحدات مع المبيعات.	تحريف في المبيعات والمخزون.
مقارنة مصروف الفائدة إلى متوسط الرصيد المتداول لعبء الفائدة.	تدنية الالتزامات، تحريف في مصروف الفائدة.

المصدر: السيد أحمد السقا ونصر محمد جعيصة، المراجعة وخدمات التأكيد –مدخل متكامل–، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2007، ص ص 134-135

من خلال الجدول السابق، نستخلص أن إجراءات المراجعة التحليلية توفر الجهد والوقت في عملية التدقيق، كما يمكن أن تساعد محافظ الحسابات في كشف العديد من الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية، وأيضا قد تكشف عن مختلف المشاكل الإدارية القائمة داخل المؤسسة، وتُعطي الفرصة لمحافظ الحسابات لتقديم المزيد من الخدمات للمؤسسة في سبيل حل المشاكل التي تعترضها.

ثالثا: مراحل استخدام إجراءات المراجعة التحليلية

يمكن لمحافظ الحسابات أن يستخدم إجراءات المراجعة التحليلية في أي مرحلة من مراحل التدقيق التي يقوم بها، ويمكن توضيح هذه المراحل كما يلي:

1- استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق

تعتبر الإجراءات التحليلية عند بدأ عملية التدقيق إلزامية في هذه المرحلة، وذلك للوقوف على المعلومات حول المؤسسة وبيئتها، ونمط التسيير داخلها، ونظام الرقابة الداخلي فيها. إن الإجراءات التحليلية تساعد في تحديد طبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة، وهو ما يجعل محافظ الحسابات يقف على الأمور الهامة التي تتطلب اهتماما خاصا في وقت لاحق عند تدخلاته، مثل القيام بحساب معدل دوران المخزون قبل أن يتم إجراء اختبارات سعر المخزون، قد يشير إلى الحاجة إلى رعاية خاصة خلال تلك الاختبارات.[1]

2- استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مرحلة تدقيق الحسابات

خلال مرحلة التدقيق يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التحليلية، حيث تكون أكثر فعالية وكفاءة من اختبارات التفاصيل، وهناك بنود في القوائم المالية يتم تدقيقها باستخدام الإجراءات التحليلية للتحقق منها، مثل:[2]

- الأجور المباشرة والتي تُحسب على أساس ساعات العمل، حيث أن اختبار عدد العاملين داخل كل قسم من أقسام المؤسسة وعدد ساعات العمل، ومعدل الأجور يُظهر لمحافظ الحسابات قيمة الأجر عن فترة معينة بذاتها، ويمكن اختبارها ومقارنتها مع القيمة المحتسبة للأجور المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

[1] مشيد محمد، **دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف التضليل في القوائم المالية**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 01 (02)، 2017/07/01، ص22

[2] مدونة صالح محمد القرا للعلوم المالية والإدارية، **الفحص التحليلي في المراجعة**، أطلع عليه يوم 2019/08/23 https://sqarra.wordpress.com/audit2/

- التحقق من أقساط الاهتلاك، حيث يتم مقارنة القيم المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية مع أقساط الاهتلاك التي يتم حسابها بتطبيق معدلات الاهتلاك المستخدمة على تكلفة الأصول الثابتة القابلة للاهتلاك في بداية الفترة، والتغيرات التي حدثت لتلك الأصول.
- التحقق من مبالغ النفقات الثابتة المضافة، حيث يقوم محافظ الحسابات بمقارنة مستوى تلك النفقات عن السنوات السابقة والتقديرات للسنة الحالية والقيمة الفعلية المسجلة بالدفاتر المحاسبية عن الفترات أو عن السنة محل التدقيق.
- العلاقة بين أنواع مختلف العلميات المالية التي قامت بها المؤسسة، مثلا قيمة المبيعات متغير مستقل، وtva على المبيعات ومصاريف النقل متغير تابع، بحيث كلما حدث تغير في قيمة المبيعات سيقابله تغير مماثل في الضرائب ومصاريف النقل، وهنا محافظ الحسابات يستطيع أن يتنبأ بدقة عالية بقيم المتغير التابع إذا عرف قيمة المتغير المستقل.

إن الضمانات التي توفرها الإجراءات التحليلية في مرحلة تدقيق الحسابات تتمثل في إيجاد العلاقة والقدرة على التنبؤ، فضلا عن الدقة في التوقع وموثوقية البيانات المستخدمة لتحسين هذا التوقع. وتتمثل أهم المؤشرات التي يمكن أن تؤثر في الإجراءات التحليلية عند استخدامها في هذه المرحلة في طبيعة أدلة الإثبات والتأكيد، إمكانية الاعتماد على البيانات المستخدمة في إعداد القوائم المالية، صدق العلاقة المتنبئ بها ودقة تنبؤات محافظ الحسابات.

3- استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في نهاية عملية التدقيق

يتوصل محافظ الحسابات لنظرة موضوعية أخيرة على القوائم المالية التي قام بتدقيق حساباتها عند تطبيقه للإجراءات التحليلية في نهاية عملية التدقيق، وتتمثل إجراءات المراجعة التحليلية في المرحلة الأخيرة من عمل محافظ الحسابات في قراءة وتحليل القوائم المالية والملاحظات والبيانات الملحقة بها وذلك بغرض: [1]

- بحث مدى كفاية أدلة الإثبات التي قام بجمعها والتي تخص الأرصدة التي اعتبرها غير عادية في مرحلة تخطيطه لعملية التدقيق.
- التوصل إلى أرصدة الحسابات أو العلاقات الغير عادية، والمخالفات في القوائم المالية التي لم يسبق له تحديدها.

[1] مجدي محمد نصار ومريم أحمد بهرامي، **أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق التي يباشرها مدقق الديوان ومدى الاعتماد عليها من واقع دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة**، 2008، ص5

- الحكم على سلامة القوائم المالية ككل وكفاية الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط المؤسسة وما أظهرته من نتائج خلال السنة محل التدقيق، بالإضافة إلى الحكم على حقيقة مركزها المالي في نهاية الفترة والتأكد من إمكانية استمراريتها في الاستغلال.

وفي هذه المرحلة يستخدم محافظ الحسابات أدوات مختلفة من أدوات الإجراءات التحليلية للتوصل إلى الأهداف السابقة، وهذه الأدوات تتمثل في مقارنة الأرصدة المدرجة في القوائم المالية بالأرقام المقابلة لها في القوائم المالية لنفس المؤسسة محل التدقيق والتي تخص السنة السابقة، تحليل النسب المالية، تحليل الاتجاهات وتحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية حيث ينسب محافظ الحسابات قيمة كل أصل من أصول الميزانية على سبيل المثال إلى قيمة إجمالي الأصول، وأيضا بالنسبة للخصوم، وكذلك بالنسبة لبنود جدول حساب النتائج بحيث ينسب كل بند إلى المبيعات وهكذا.

ويمكن تلخيص إجراءات المراجعة التحليلية الموافقة لمختلف مراحل التدقيق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في عملية تدقيق الحسابات

مرحلة عملية المراجعة	الهدف	طبيعة الإجراءات المستخدمة
إعداد برنامج المراجعة	– فهم أعمال المؤسسة. – تقييم احتمال وجود أخطاء في القوائم المالية غير المراجعة. – وضع حدود الأهمية النسبية. – تحديد مجالات المراجعة ذات المخاطر المرتفعة. – تقرير إمكانية استمرار المؤسسة في الاستغلال. – تخطيط طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة.	– تحليل الاتجاه. – تحليل المؤشرات على بيانات المؤسسة. – تحليل مقارنة لبيانات المؤسسة مع تلك المرتبطة بمؤسسات أخرى مماثلة ومتوسطات الصناعة.
تنفيذ الاختبارات الأساسية	– الحصول على دليل إثبات للتأكد أو التصديق على أرصدة حسابات فردية أو تخفيض الاختبارات التفصيلية.	– تحليل المؤشرات تأسيسا على علاقات مباشرة بين الحسابات الفردية.
إعداد وعرض تقرير المراجعة	– التأكيد أو التصديق على الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها بخصوص صدق وعدالة القوائم المالية.	– تحليل الاتجاه وتحليل النسب المالية للحسابات الفردية. – تحليل الاتجاه لبيانات القوائم المالية.

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، **فلسفة المراجعة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص571

من خلال الجدول رقم (06) يتضح لنا أن محافظ الحسابات يمكنه استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في جميع مراحل عملية التدقيق التي يقوم بها، بدءا بمرحلة التخطيط وإعداد برنامج التدقيق إلى غاية نهاية مرحلة التدقيق وإعداد وعرض التقرير. وما نلاحظه أن طبيعة الإجراءات تختلف من مرحلة تدقيقية إلى أخرى.

ومما سبق عرضه يتضح لنا أن محافظ الحسابات هو ذلك الشخص المهني الكفؤ والمحايد الذي تقع على عاتقه العديد من المسؤوليات والواجبات التي يجب أن يؤديها على أكمل وجه، إذ يلعب دور الرقيب على أعمال إدارة المؤسسة، فهو يقوم بدور الحَكم بين الإدارة وأصحاب رأس المال باعتباره الوكيل الرسمي عن المساهمين، وهذا للحفاظ على أموالهم وحمايتها من أي تقصير أو تلاعب من طرف إدارة المؤسسة. وتتجلى أهميته بالنسبة لإدارة المؤسسة في المصادقة على حساباتها، وبالنسبة للمساهمين في الحُكم على مدى تمثيل القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

ونجد أن قدرة محافظ الحسابات على أداء الواجبات المطلوبة منه تتوقف على مدى التزامه بمعايير الأداء المهني وكذلك استقلاليته، كما يجب عليه أن يتحلى بالنزاهة والموضوعية والحفاظ على سر المهنة، وأن يبذل العناية المهنية اللازمة عند أداء مهمته، إذ أن نجاح محافظ الحسابات في إبداء رأي مُحايد حول عدالة وصدق القوائم المالية يعتمد على كفاءته المهنية وعلى قدراته العلمية، حيث يجب أن تكون لديه المعرفة الكافية بكل ما يتعلق بميدان المحاسبة والتدقيق.

كما نجد أن إجراءات المراجعة التحليلية تلعب دورا هاما في مساعدة محافظ الحسابات في أداء عمله، وذلك من خلال خفض تكلفة عملية التدقيق وتوفير الوقت والجهد المبذول من طرفه في عملية تدقيق وفحص الحسابات، لذا هو مُطالب بالاستعانة بالإجراءات التحليلية لمساعدته في تقييم أدلة الاثبات التي قام بجمعها، وفي تقدير سلامة النتائج التي توصل إليها خاصة فيما يخص كشف الأخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية في حال وُجودها، لأنه مُطالب في إطار مهامه بتدقيق الحسابات والتحقق من خلوها من الخطأ والغش، حيث تقع على عاتقه العديد من المسؤوليات في هذا المجال الذي سنُفصل فيه في المبحث القادم، وذلك من خلال التطرق إلى الواجبات والمسؤوليات التي يخضع لها محافظ الحسابات للتحقق من تطبيق الفروض والمبادئ المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي من طرف المؤسسات التي يقوم بتدقيق حساباتها.

المبحث الثالث: مسؤوليات محافظ الحسابات ودوره في التحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي

بعدما تطرقنا سابقا إلى المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، سنستعرض في هذا المبحث العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك بإبراز دور ومسؤولية محافظ الحسابات في التحقق من تطبيق مختلف الفروض والمبادئ المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، من خلال إبراز دوره في التحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال والواجبات المطلوبة منه، و سنتناول دور ومسؤولية محافظ الحسابات وإجراءاته في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح بالقوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، وأيضا سيتم إبراز مختلف إجراءات محافظ الحسابات التي يقوم بها للتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

تم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: دور ومسؤولية محافظ الحسابات في التحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال.

المطلب الثاني: دور ومسؤولية محافظ الحسابات وإجراءاته في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح بالقوائم المالية للمؤسسات محل التدقيق.

المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات وإجراءاته في اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية والتبليغ عن حُدوثهما.

المطلب الأول: دور ومسؤولية محافظ الحسابات في التحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال

أصبح دور محافظ الحسابات بعد ظهور حوكمة المؤسسات أكثر أهمية من ذي قبل، وخاصة بعد صدور معيار التدقيق الدولي رقم570 الذي عرض بعض الإرشادات لتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال، إلا أنه لا يزال إصدار حكم غير مناسب من قبل محافظي الحسابات في العديد من الدول متكررا، حيث أن 25% إلى 90% من المؤسسات التي أفلست قد حصلت على تقرير غير متحفظ

(نظيف) قبل إفلاسها بعام.[1] في حين نجد أن 28 % من المؤسسات النيوزلندية التي أعلنت إفلاسها حصلت على تقارير تحتوي على فقرات تحذيرية تؤكد على أن هناك شك في استمرارية الاستغلال.[2]

ومن هنا نجد أن محافظ الحسابات يجب عليه أن يبذل جهدا كبيرا في التحقق من مدى التزام المؤسسات محل التدقيق بتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد قوائمها المالية، للتقرير عنها وتحذيرها قبل فوات الأوان. وهذا ما سنتطرق إليه من خلال إبراز مسؤوليات محافظ الحسابات، واجباته والإجراءات والمؤشرات التي يمكن أن تساعده للحكم عن استمرارية المؤسسة في الاستغلال.

أولا: مسؤوليات وواجبات محافظ الحسابات في التقرير عن استمرارية المؤسسة في الاستغلال

نعلم أن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد قوائمها المالية، غير أن محافظ الحسابات تقع على عاتقه بعض المسؤوليات والواجبات في التقرير عن مدى التزام المؤسسة بإعداد قوائمها المالية وفق فرضية استمرارية الاستغلال، هذا ما سنتناوله من خلال إبراز مسؤوليات وواجبات محافظ الحسابات في التقرير عن استمرارية المؤسسة في الاستغلال.

1- مسؤوليات محافظ الحسابات في التقرير عن استمرارية المؤسسة في الاستغلال

يعد محافظ الحسابات مسؤولا عند التخطيط وأداء مهمة المراقبة عن تقدير صحة استعمال الاتفاقية المحاسبية القاعدية حول استمرارية الاستغلال لإعداد الحسابات، من طرف المديرية.[3]

كما يعد تقرير محافظ الحسابات الوسيلة التي يعبر بها عن رأيه في القوائم المالية أو الامتناع عن إبداء الرأي عند اللزوم، وفي كلتا الحالتين يجب على محافظ الحسابات أن يذكر إذا كان ما قام به وفقا لمعايير التدقيق التي تتطلب منه الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية في رأيه قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأنها نفس المبادئ التي طبقت في الفترة السابقة، وفي كل مرة يرتبط فيها اسم محافظ

[1] Semra Akbas and Ayhan k, **An Analysis of the effect of financial ratios on financial situation of Turkish enterprises resulting from their annual operations**, International research journal of finance and economics, vol 19, 2009, pp 489-505

[2] Konstantinidou Sylvia, **Auditor's, bankers and insolvency practitioners Auditors' "going-concern" opinion logit model**, Managerial Auditing Journal, 17(08), 2002, P487-501

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24**، 2014، ص18

الحسابات بالقوائم المالية فإنه يتحمل مسؤولية إخطار مستخدمي هذه القوائم بطبيعة هذا الارتباط. ومن الأمور التي تجعل محافظ الحسابات يصدر بشأنها تقريرا هو عدم التطبيق السليم لأحد المبادئ المحاسبية.[1]

وأيضا جاء معيار التدقيق الجزائري رقم570 ليؤكد مسؤولية محافظ الحسابات بشأن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال، وذلك عن طريق جمع عناصر مقنعة كافية وملائمة من أجل تقدير صحة فرضية استمرارية الاستغلال الموضوعة من طرف الإدارة أثناء إعداد وعرض القوائم المالية. وكذلك يجب عليه استنتاج وجود عدم يقين معتبر أو لا، حول قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها.

كما يتعين على محافظ الحسابات أخذ بعين الاعتبار العوامل التي يمكن أن تؤثر على استمرارية المؤسسة في الاستغلال، وقد تكون هذه العوامل ذات طبيعة مالية[2] مثل ظهور النسب المالية السالبة لرؤوس الأموال، أو قد تكون هذه العوامل ذات طبيعة تشغيلية أو قانونية.

2- الواجبات المطلوبة من محافظ الحسابات للتقرير عن استمرارية المؤسسة في الاستغلال

تنص الفقرة رقم 9 من المعيار الجزائري للتدقيق رقم570 على أنه عند أداء إجراءات تقييم المخاطر، يجب على محافظ الحسابات أن:

- يحدد إن كانت هناك أحداث أو ظروف من شأنها أن تبعث بشك معتبر حول قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها.
- يحدد إذا سبق للإدارة أن أجرت تقييما مبدئيا لقدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها.
- يناقش هذا التقييم مع الإدارة ويحدد إذا كانت هذه الأخيرة قد حددت أحداث أو ظروف مأخوذة منعزلة أو في مجملها، من شأنها أن تبعث بشك كبير حول قدرة المؤسسة على الاستمرارية في الاستغلال.
- يناقش خطط العمل للتصدي لهذه الأحداث أو الظروف.

[1] بن عيسى عبد الرحمن، **استخدامات المراجعة التحليلية في تقرير محافظ الحسابات عن قدرة شركات المساهمة على الاستمرارية في النشاط – دراسة حالة شركة بيوفارم–**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 8 (02)، 2018، ص463

[2] Elisabeth Berlin et Cie, **Manuel Comptabilité et Audit**, BERTI Edition, Algérie, 2013, p654

وفي حالة إذا لم تقم الإدارة بالتقييم بعد، فيجب على محافظ الحسابات أن:

- يناقش مع الإدارة حول الأسباب التي من خلالها تعتزم تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال.
- يتحرى لدى الإدارة عن وجود أحداث أو ظروف مأخوذة منعزلة أو في مجملها، من شأنها أن تبعث بشك كبير حول قدرة المؤسسة على الاستمرارية في الاستغلال.

وهناك إجراءات تدقيق إضافية عند الكشف عن الأحداث أو الظروف التي من شأنها أن تثير شك كبير حول قدرة المؤسسة على الاستمرارية في الاستغلال، يجب على محافظ الحسابات أن يجمع عناصر مقنعة كافية وملائمة من أجل تحديد وجود عدم اليقين، من خلال وضع حيز التنفيذ إجراءات إضافية تتضمن ما يلي:[1]

- مطالبة الإدارة بتقييم قدرة المؤسسة على مواصلة استغلالها، في حال لم يتم القيام به بعد.
- تقدير خطط العمل المستقبلية للإدارة لمواجهة المشاكل التي حددتها خلال تقييمها وتحديد إذا كان تنفيذها كفيلا بتحسين الوضعية، وما إذا كانت هذه الخطط قابلة للتنفيذ في مختلف الظروف.
- تحديد إذا ما ظهرت حقائق أو عناصر جديدة بعد تاريخ إجراء الإدارة لتقييمها.
- مطالبة الإدارة بتصريحات كتابية، وعند الاقتضاء من الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، فيما يخص خطط عملهم المستقبلية وقابلية تنفيذ مثل تلك الخطط.

[1] الذنيبات علي عبد القادر، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية –نظرية وتطبيق–، الطبعة الثانية**، الجامعة الأردنية، عمان، 2009، ص87

ثانيا: المؤشرات والإجراءات التي يمكن أن يستخدمها محافظ الحسابات للحكم على استمرارية المؤسسة في الاستغلال

للحكم على استمرارية المؤسسة محل التدقيق في الاستغلال من عدمه، هناك جملة من المؤشرات والإجراءات التي يمكن الاعتماد عليها من طرف محافظ الحسابات.

1- المؤشرات التي تساعد محافظ الحسابات للحكم على مدى تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال

يستخدم محافظ الحسابات الإجراءات التحليلية كمؤشر ليستدل به على الصعوبات المالية التي يمكن أن تعترض المؤسسة محل التدقيق، إذ يمكن لمحافظ الحسابات أن يستخدم بعض أنواع الإجراءات التحليلية لتحديد احتمال وجود الفشل المالي. ومن بين هذه الإجراءات ملاحظته لوجود ارتفاع كبير في نسبة الديون طويلة الأجل إلى صافي رأس المال مع وجود انخفاض عن المتوسط في نسبة الأرباح إلى إجمالي الموجودات، إذ يظهر لمحافظ الحسابات مؤشر يعبر عن وجود خطر كبير لحدوث الفشل المالي، والذي يتطلب منه القيام بالتأكد من إمكانية استمرارية المؤسسة في الاستغلال وإجراء تعديل في تقرير التدقيق عند الانتهاء من عملية التدقيق.[1]

كما يجب على محافظ الحسابات الأخذ بعين الاعتبار جملة من المؤشرات للتأكد من إمكانية استمرارية المؤسسة في الاستغلال، ومن بينها المؤشرات التشغيلية، المالية وبعض المؤشرات الأخرى، نوضحها من خلال الجدول التالي:

[1] ناظم شعلان جبار التميمي، **مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق ودورها في اكتشاف التضليل في القوائم المالية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية –المحور المحاسبي–، المجلد 13(02)، 2011، ص123

الجدول رقم (07): المؤشرات التي يستخدمها محافظ الحسابات للحكم على استمرارية المؤسسة في الاستغلال

المؤشرات الممكن ملاحظتها	طبيعتها
– رؤوس الأموال الخاصة السلبية – عدم قدرة المؤسسة على الدفع للدائنين عند الاستحقاق – بلوغ تاريخ استحقاق قروض لأجل ثابت دون أفاق حقيقية للتجديد أو إمكانية التسديد. – مؤشرات سحب الدعم المالي من المقرضين أو الدائنين. – القدرة على التمويل الذاتي غير كافية. – النسب المالية الرئيسية غير إيجابية. – عدم قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل من أجل تطوير منتجات جديدة أو استثمارات حيوية أخرى.	**مؤشرات ذات طبيعة مالية**
– مغادرة المستخدمين الرئيسيين دون استخلافهم. – خسارة صفقة مهمة أو إعفاء، أو رخصة أو ممول رئيسي. – حدوث نزاعات اجتماعية خطيرة. – نقص دائم في المواد الأولية الضرورية.	**مؤشرات ذات طبيعة تشغيلية**
– عدم احترام الالتزامات المتعلقة برأس مال المؤسسة أو التزامات قانونية أخرى. – الإجراءات القضائية الجارية ضد المؤسسة التي يمكن أن تكون لها آثار مالية لا يمكن للمؤسسة مواجهتها.	**مؤشرات أخرى (قانونية)**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على[1]

الجدول السابق يوضح لنا جملة من المؤشرات التي يمكن لمحافظ الحسابات الاعتماد عليها في تقدير مدى التزام المؤسسة محل التدقيق بتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال من عدمه.

[1] **القرار المؤرخ في 24 يونيو 2013 الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم24، 30 أفريل 2014، ص 18-19

2- الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات للحكم على تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال

جاء معيار التدقيق الدولي رقم 570 المتعلق بفرضية استمرارية الاستغلال بجملة من الإجراءات التي يجب على محافظ الحسابات القيام بها قصد الحصول على أدلة إثبات لإزالة الشكوك المتوقعة حول فرضية استمرارية الاستغلال وهي:[1]

- تحليل التدفقات النقدية ومختلف التنبؤات والقيام بمناقشة الإدارة حولها.
- تدقيق الأحداث اللاحقة للدورة المحاسبية.
- القيام بتدقيق وتحليل القوائم المالية المرحلية إن وُجدت.
- تدقيق شروط اتفاقيات إصدار السندات والقروض.
- قراءة وتحليل محاضر الجمعية العمومية للمساهمين ومجلس الإدارة والمجموعات الاستشارية الهامة للتعرف على صعوبات التمويل.
- الاستفسار من المحامي أو المستشارين القانونيين في حالة وجود قضايا مرفوعة ضد المؤسسة أو ضد أحد مسيريها.
- التأكد من وجود التزامات قانونية لتوفير الدعم المالي المرتبط بالمؤسسة وأطراف التمويل، وتحديد قدرة الأطراف على توفير أموال إضافية.

وهناك جملة من الإجراءات الأخرى التي يقوم بها محافظ الحسابات بخصوص تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال نذكر منها:[2]

- النظر في موقف المؤسسة فيما يتعلق بعدم تلبية احتياجات الزبائن.
- ينبغي على محافظ الحسابات أن ينظر في الخطط المسطرة من طرف مسؤولي المؤسسة ومناقشتها مع الإدارة، خاصة منها الموضوعة في سبيل تحسين الظروف المالية للمؤسسة.

---

[1] حسين القاضي ومأمون حمدان، **المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص238

[2] عمر شريقي، **التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 "المنشأة المستمرة" والتشريع الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 19، جوان 2016، ص ص 230-231

- عندما يكون هناك شك بشأن ملائمة فرض استمرارية الاستغلال، يجب على محافظ الحسابات أن يجمع دليلا كافيا ومناسبا لإخلاء مسؤوليته تجاه الشك باستمرارية المؤسسة في الاستغلال.[1]

ومما سبق عرضه نجد أن محافظ الحسابات هو مُطالب في إطار المهام الموكلة إليه بجمع عناصر مقنعة وكافية، من أجل الحكم على صحة فرضية استمرارية الاستغلال، الموضوعة من طرف إدارة المؤسسة أثناء إعداد وعرض القوائم المالية. وعلى الرغم من تأكيد معايير الأداء المهني على مسؤولية محافظ الحسابات على دراسة وتقييم مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال، إلا أن هذه الأخيرة لم تُلزمه بتصميم وتنفيذ إجراءات معينة خاصة بالبحث عن مختلف المخاطر والأحداث التي تهدد استمرارية نشاط المؤسسة.

ومع أن محافظ الحسابات غير مُطالب بإدراج تقرير عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال إلا في حالة الشك في ذلك، أي ليس هدفا بحد ذاته، غير أنه أثناء تنفيذه لإجراءات التدقيق العادية للحصول على رأي بشأن صدق وعدالة القوائم المالية المعروضة، يمكنه أن يستخدم بعض المؤشرات المالية، التشغيلية والقانونية التي تثير الشك حول استمرارية المؤسسة في الاستغلال.

المطلب الثاني: دور ومسؤولية محافظ الحسابات وإجراءاته في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح بالقوائم المالية للمؤسسات محل التدقيق

يُعد محافظ الحسابات أحد الأطراف الرئيسية في لجنة التدقيق وهو خاضع للمسائلة، وللوفاء بهذه المسؤولية يجب عليه أن يبذل العناية المهنية الواجبة والمتمثلة في الالتزام بقواعد أخلاقيات المهنة أي الالتزام بمعايير التدقيق المعتمدة في أداء مهمته، إذ أن محافظ الحسابات يتحمل مسؤولية كبرى بالرغم من أن القوائم المالية تُعد وتعرض من قبل إدارة المؤسسة وهي مسؤولة بالدرجة الأولى عن الإفصاح فيها، لذا فقد شددت المجمعات المهنية المحاسبية على وُجوب إخضاع تلك القوائم لمجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة، كما ألزمت في نفس الوقت محافظي الحسابات الذين يتولون تدقيقها بإبداء الرأي الفني المحايد حول مدى

[1] عمر شريقي، **مرجع سابق**، ص231

التزام المؤسسة محل التدقيق بتلك المبادئ والتأكد من أن الإفصاح في القوائم المالية يلبي احتياجات مختلف الجهات المستفيدة منها.[1]

ومن أجل التفصيل أكثر في هذا الدور الذي يؤديه محافظ الحسابات، سنقوم بإبراز كافة المسؤوليات التي تقع على عاتقه في هذا الجانب، إضافة إلى إبراز مختلف الإجراءات التي يمكن أن يقوم بها للتحقق من مدى التزام المؤسسة محل التدقيق بتطبيق متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

أولا: دور ومسؤولية محافظ الحسابات في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح في القوائم المالية

يتطلب الإطار العام للإفصاح، ضرورة تعيين المساهمين لمحافظ حسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، ويكون مؤهل ذي كفاءة مهنية لإجراء تدقيق لكافة عمليات وأنشطة المؤسسة بغرض إبداء الرأي الفني المحايد والموضوعي في مدى صدق وعدالة قوائمها المالية. وتجدر الإشارة إلى أن محافظ الحسابات يكون مسؤولا أمام المساهمين فيما يتعلق بإبداء الرأي في عملية التدقيق ويبذل العناية المهنية الواجبة ويكون مسؤولا عما ورد بتقريره.

ويعمل محافظ الحسابات في ظل إطار قانوني يترتب عليه مسؤولية قانونية تشمل مسؤولية مدنية لإصلاح ما قد ينشأ من تقصير أو إهمال أو عدم كفاءة في العمل، ومسؤولية جنائية لمكافحة الجريمة، ومسؤولية تأديبية لكفالة الانتظام في مزاولة المهنة، كما يعمل أيضا في إطار مهني تحكمه معايير تكفل الارتقاء بالمستوى الفني لمهنة المحاسبة ومعايير التدقيق، وتمكن من الوصول إلى عرض نزيه للوضع المالي ونتائج الأعمال.[2]

كما يعمل أيضا محافظ الحسابات في إطار فني متمثلا في المعايير والمبادئ الرقابية التي توفر الحد الأدنى من الإرشاد الذي يساعد على تحديد الخطوات والإجراءات الرقابية التي ينبغي تطبيقها في العملية الرقابية، من هذه المبادئ ما هو متعلق بأخلاقيات المهنة من ثقة وأمانة ومصداقية ونزاهة واستقلالية وموضوعية وحياد، وتجنب لتضارب المصالح والسرية المهنية والكفاءة والتطوير المهني المستمر، ومنها ما هو

[1] ناظم شعلان جبار التميمي وصلاح صاحب شاكر، **دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق، المجلد 03، العدد 09، 2009، ص 37

[2] **نفس المرجع**، ص ص 37-38

متعلق بالمعايير الفنية الرقابية مثل التخطيط لعملية التدقيق والإشراف ودراسة نظام الرقابة الداخلي وتقييم مدى مطابقتها مع القوانين السارية وأدلة الإثبات وتحليل البيانات وإعداد التقارير.[1]

وعلى هذا فإن مسؤولية محافظ الحسابات القانونية والمهنية مهمة وخطيرة، تؤثر على فئات متعددة من المجتمع، وأن التقصير في أداء مهمة التدقيق يعرض محافظ الحسابات للمسؤولية أمام الأطراف المستفيدة والمستخدمة للقوائم المالية، أي أنه لكي يكون لمحافظ الحسابات دور فعال ومهم في مجال الإفصاح لابد من عدم تركيزه لاهتمامه بمصالح المساهمين فقط، بل ينبغي مراعاة كافة مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة والمصلحة بالمؤسسة، مع ضرورة الاهتمام بسلوك وآداب المهنة.

ثانيا: إجراءات محافظ الحسابات للتحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح في القوائم المالية

هناك جملة من الإجراءات يتبعها محافظ الحسابات لمراقبة تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي نوردها كما يلي:

1- إجراءات محافظ الحسابات للتحقق من تطبيق قواعد العرض والإفصاح في القوائم المالية

جاء معيار التدقيق الدولي رقم 320 (الأهمية النسبية "المادية" في التدقيق) بالعديد من إجراءات التدقيق، التي ينبغي على محافظ الحسابات القيام بها للتحقق من ملائمة وكفاية الافصاح بالقوائم المالية التي يقوم بتدقيق حساباتها، ومن هذه الإجراءات نذكر:

- التخطيط الملائم لعملية التدقيق مع الأخذ بعين الاعتبار ماهية الأمور التي تجعل البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري، من أجل تخفيض مخاطر التدقيق للمستوى الأدنى المقبول، إذ أن التخطيط الملائم يساعد محافظ الحسابات على الاهتمام المناسب بالمجالات المهمة لعملية التدقيق، ويساعده في التعرف على المشاكل المحتملة وحلّها في الوقت المناسب. كما أن التخطيط الملائم يساعد في التنظيم والتسيير الصحيحين لمهمة التدقيق بهدف جعلها فعالة وذات كفاءة.

- تصميم خطة التدقيق مع وضع مستوى مقبول للأهمية النسبية، وذلك لاكتشاف الأخطاء المحتملة، واصفا فيها المدى المتوقع من عملية التدقيق وكيفية تنفيذها، وينبغي أن يوثق الأمور

[1] ناظم شعلان جبار التميمي وصلاح صاحب شاكر، **مرجع سابق**، ص 37-38

المهمة لتوفير أدلة لتعزيز رأيه وأن عملية التدقيق قد تمت بما يتوافق مع معايير التدقيق المعمول بها.

- عند إجراء عملية تدقيق القوائم المالية، على محافظ الحسابات أن يكون لديه معرفة كافية بطبيعة عمل المؤسسة، تمكنه من تحديد وفهم الحالات والمعاملات والممارسات التي يعتقد بأن لها تأثير مهم على القوائم المالية أو على الفحص أو على التقرير.
- التحقق من صحة القوائم المالية الافتتاحية للسنة الأولى من عُهدته ومدى تطابقها مع القوائم المالية الختامية للفترة السابقة.[1]
- على محافظ الحسابات تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية، وعند مستوى الإثبات لفئات لمعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات، وأن مخاطر وجود أخطاء جوهرية على مستوى القوائم المالية قد يدل على وجود بيئة رقابة ضعيفة، أو ضعف ناتج عن نقص الكفاءة الإدارية وهذا الأمر له أثار سلبية مباشرة على القوائم المالية.
- القيام بإجراءات تدقيق لتقييم ما إذا كان العرض العام للقوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات ذات العلاقة هي حسب الأسس والمبادئ المحاسبية التي نص عليها النظام المحاسبي المطبق.
- الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة تتعلق بتحديد الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات الجارية مع هذه الأطراف، أو استنتاجه بأن الافصاح عنها في القوائم المالية غير مناسب، فإنه يجب على محافظ الحسابات تقييد تقريره على نحو ملائم.
- على محافظ الحسابات إجراء اختبار التأكد من أن كافة حسابات الميزانية وقائمة الدخل والمعلومات المرتبطة قد تم تحديدها بشكل صحيح في القوائم المالية، وأنه قد تم عرضها بشكل ملائم في صلب أو ملاحق القوائم المالية.[2]
- في حال تم إجراء إفصاح مناسب في القوائم المالية فإنه على محافظ الحسابات أن يصدر تقريره بدون تحفظ، إلا أنه ينبغي عليه تعديل تقريره بإضافة فقرة إيضاحية تبين وجود عدم تأكد

---

[1] سوسة بدر الدين، **أثر معايير التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية (دراسة ميدانية لآراء عينة من المدققين على ضوء معايير التدقيق الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص مالية، محاسبة وتدقيق، جامعة عنابة، 2019/2018، ص41

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبار التفاصيل**، دون ناشر، القاهرة، 2004، ص67

مادي فيما يتعلق بالحدث أو الظروف التي قد تثير شكا كبيرا حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال.[1]

كما تفرض معايير التدقيق على محافظ الحسابات الالتزام بالإشارة في تقريره إلى مدى احترام إدارة المؤسسة محل التدقيق عند إعدادها القوائم المالية للقواعد المحاسبية المتعارف عليها والثبات في تطبيقها، مع التزامها بالإفصاح التام في القوائم المالية. ويتطلب من محافظ الحسابات إبداء الرأي فيما إذا كانت المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية تعتبر مبادئ معترف بها أم لا، وفي هذا الإطار يجب على محافظ الحسابات: [2]

- التحقق من مقابلة التكاليف بالإيرادات والعمل على تحقيق هذا على الفترات المحاسبية المتعلقة بها.
- التحقق من أن إجراءات إعداد وعرض القوائم المالية تمت في إطار الحياد وعدم الانحياز لجهة معينة، وتعبر بأقصى درجة ممكنة عن الصدق في المعلومات التي توفرها الطرق المحاسبية للمهتمين بالمركز المالي للمؤسسة.
- التحقق من قابلية القوائم المالية للمقارنة من خلال الفترات المختلفة وضمان عدم تأثرها بالتغيرات في القواعد المحاسبية المطبقة.
- التحقق من طبيعة التغييرات في المبادئ المحاسبية وأثرها على القوائم المالية.

وتنص أيضا المعايير المهنية للتدقيق على ضرورة توفر تقرير محافظ الحسابات على توضيح فيما يخص كفاية الإفصاح بالقوائم المالية بدرجة معقولة، وتؤكد أيضا مسؤولية محافظ الحسابات في إقرار احتواء القوائم المالية على الحقائق العامة والبيانات الضرورية لمستخدمي هذه القوائم كالمساهمين والجهات الحكومية.[3]

---

[1] ناظم شعلان جبار التميمي وصلاح صاحب شاكر، **مرجع سابق**، ص39

[2] نساب عائشة، **مدى قدرة التدقيق الخارجي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات من خلال سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 02، 2017/2016، ص170-171

[3] نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص51

ويجب أيضا على محافظ الحسابات التحقق من تمتع المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية بالخصائص التالية:[1]

- **الشمولية**: يقصد بها شمولية (احتواء) القوائم المالية على كافة المعلومات من أجل الإجابة على كل استفهام.
- **الدقة**: يقصد بها الدقة في تصوير المركز المالي للمؤسسة محل التدقيق، وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة.
- **الملائمة**: أي ارتباط المعلومات بالقرارات التي يتم اتخاذها، وتتأثر الملائمة في المعلومات بطبيعتها وأهميتها.
- **التوقيت**: حيث يجب توفير المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب، قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة، لذلك لابد من مراعاة إعداد وعرض القوائم المالية.
- **الوضوح**: ويقصد به خلو المعلومات المعروضة من الغموض والالتباس لتسهيل فهمها من طرف مستخدمي القوائم المالية.

وكذلك في إطار مهام محافظ الحسابات، وتدعيما للإفصاح والشفافية بالقوائم المالية يجب عليه التحقق من امتثال المؤسسة محل التدقيق للاعتبارات العامة لسلامة القوائم المالية، حيث جاء معيار المحاسبة الدولي رقم(01) بجملة من الاعتبارات لعرض القوائم المالية وتشمل ما يلي:[2]

– العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: يتمثل في عرض الأحداث والعمليات والظروف التي مرت بها المؤسسة بشكل صادق وبما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية المحدد من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية.

---

[1] لطيف زيود وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قارا الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 01، 2007، ص182

[2] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية**، دار وائل للنشر، الطبعة 03، عمان 2013، ص23-27

– **معلومات عن المؤسسة:** يجب على المؤسسة الافصاح عن الشكل القانوني الخاص بها ومكانها، والتشريع الذي تخضع له ووصف لطبيعة عملياتها وأنشطتها الرئيسية، إضافة إلى اسم المؤسسة المسيطرة والمؤسسة المسيطرة المحتملة للوحدة الاقتصادية، وكل هذه المعلومات المؤسسة ملزمة بالإفصاح عنها في حال لم يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية المعروضة.[1]

– **أساس الاستحقاق المحاسبي:** يتم الامتثال لهذا المبدأ من خلال الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم تسديدها أو لم يتم تسديدها، وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة سواء تم قبضها أو لم يتم.[2]

– **الاتساق في العرض:** يجب على المؤسسة الالتزام بالاتساق في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية.

– **المعلومات المقارنة:** يجب على المؤسسة القيام بعرض المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة لكل المعلومات الكمية الرقمية التي يتطلبها معيار المحاسبة الدولي isa1، ويجب أن تتضمن المعلومات المقارنة معلومات مختصرة ووصفية ملائمة لفهم القوائم المالية للفترة الحالية.

ويمكن أيضا لمحافظ الحسابات اتخاذ بعض الإجراءات الإضافية لتعزيز الإفصاح بالقوائم المالية نذكر منها:

- التحقق من التزام المؤسسة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها، وفي حالة اكتشاف خرق لها يُعلم الجهات المعنية بذلك.[3]
- التحقق من الإفصاح الفوري عن المعلومات الحساسة والجوهرية.
- الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة تتعلق بتحديد الأطراف ذات العلاقة والافصاح عنها من قبل الإدارة وتأثير المعاملات المهمة مع الأطراف ذات العلاقة بالقوائم المالية.

---

[1] خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015، مطبوعة جامعية**، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص138

[2] نساب عائشة، **مرجع سابق**، ص174 -176

[3] سوسة بدر الدين، **مرجع سابق**، ص41

- ضمان التبليغ الفوري عن أي عمل أو تصرف تقوم به إدارة المؤسسة من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة للمؤسسة محل التدقيق، وعن مدى الشفافية في التقارير المعروضة عليه.
- ضرورة حصول محافظ الحسابات على أدلة إثبات كافية كما وكيفا للتأكد من أن المعلومات المقدمة في الملاحق صادقة.[1]

2- إجراءات محافظ الحسابات للتحقق من تطبيق قواعد الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة

تُعد إدارة المؤسسة هي المسؤول الأول عن التغيرات التي تحدث في الطرق والسياسات المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل مقبولة قبولا عاما لنفس الأحداث الاقتصادية وهذا يعطي الإدارة مرونة كافية لتختار من بينها ما يناسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهناك جملة من الإجراءات الواجب على محافظ الحسابات القيام بها للحد من حرية الإدارة الزائدة في استعمال البدائل والمعالجات المحاسبية نذكر منها:[2]

- التركيز على ضرورة احترام المؤسسة لمبدأ الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة إلا في حالة الضرورة.
- تعزيز يقظة وكفاءة المدققين الداخليين ولجان المراجعة في اكتشاف التلاعب بالممارسات المحاسبية البديلة من خلال حث المساهمين على اختيار مدققين داخليين ذو كفاءة عالية.

ومن الإجراءات الواجب على محافظ الحسابات القيام بها عند وقوع أحداث بين تاريخ إصدار القوائم المالية وتاريخ تقريره وفق ما جاء به معيار التدقيق الجزائري رقم 570 نذكر ما يلي:

- مطالبة الإدارة بإعلامه بالأحداث التي من شأنها التأثير على القوائم المالية، والتي علمت بها بين تاريخ عرض القوائم المالية وتاريخ إصدار التقرير.
- وضع الإجراءات الكفيلة بجمع العناصر المثبتة الكافية والملائمة لتحديد ما إذا كانت هذه الأحداث قد تم تحديدها.

[1] Elisabeth Berlin, op. cit, p670

[2] نساب عائشة، **مرجع سابق**، ص182-183

- القيام بمسح ميداني للتحقق من الوثائق المحاسبية أو في المعاملات الحاصلة بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير التدقيق.
- الأخذ بعين الاعتبار لتقييمه الشخصي للمخاطر قصد تحديد طبيعة ونطاق إجراءات التدقيق اللازمة لفحص الإجراءات التي قامت الإدارة بوضعها للتأكد من أن الأحداث اللاحقة قد تم تشخيصها.
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والمساهمين والمكلفين بالرقابة بما في ذلك لجنة التدقيق واللجنة التنفيذية، والاستفسار عن الموضوعات التي نوقشت في الاجتماعات ولم ترد في المحاضر.
- الاطلاع على محاضر وتقارير اللجان للفترة اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية.
- الاطلاع على أحداث القوائم المالية المرحلية المتوفرة للمؤسسة والميزانيات التقديرية وتوقعات التدفقات النقدية وتقارير الإدارة حول هذه الأحداث.
- معاينة القوائم المالية بعد الإقفال للتحقق من وُجود أحداث تستوجب الافصاح عنها، وعلى محافظ الحسابات دراسة أثر هذه الأحداث اللاحقة على القوائم المالية وعلى تقريره.[1]
- طلب توضيحات من مستشار المؤسسة حول القضايا والمطالبات المرفوعة ضد المؤسسة محل التدقيق.
- الاستفسار من الإدارة فيما إذا كانت هناك أية أحداث لاحقة حدثت والتي قد يكون لها تأثير على القوائم المالية خصوصا ما يلي:
  - الاستفسار عما إذا كانت هناك التزامات جديدة، قروض أو ضمانات ممنوحة، التي تم إبرامها.
  - الاستفسار عما إذا كانت أصول المؤسسة قد تم بيعها بالفعل أو تم التخطيط للتنازل عنها.
  - الاستفسار عما إذا كانت هناك أصول قد تمت مصادرتها من طرف الإدارة أو أُهلكت جراء حريق أو حادث ما.

[1] سوسة بدر الدين، **مرجع سابق**، ص42

- الاستفسار عما إذا تم فعلا أو تم التخطيط لإصدار أسهم أو سندات جديدة لرفع رأس المال أو دخول المؤسسة في اتفاقات للدمج أو التصفية.
- الاستفسار عما إذا كانت هناك أي أحداث أو تطورات جديدة متعلقة بالخصوم متوقع حدوثها.
- الاستفسار عما إذا كانت هناك تسويات محاسبية غير عادية مدرجة أو أن هناك نية لإجرائها.
- الاستفسار عن الأحداث ذات دلالة لتقييم التقديرات أو المؤونات المسجلة في القوائم المالية.
- الاستفسار عما إذا كانت هناك أية أحداث قد وقعت أو من المرجح وقوعها والتي قد تثير تساؤلات حول ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية وحسب الحالة مثل الأحداث المشككة في مبدأ استمرارية الاستغلال.

– على محافظ الحسابات مطالبة الإدارة أو مسؤولي المؤسسة بمنحه تصريح كتابي يؤكدون فيه أن كل الأحداث اللاحقة لتاريخ إصدار القوائم المالية التي تطلبت تعديل أو تقديم معلومة وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها، قد تمت معالجتها فعلا.

– يجب على محافظ الحسابات ألا يُهمل تنفيذ الإجراءات سالفة الذكر في حالة وجود فروع أو مؤسسات تابعة.

يتضح لنا مما سبق أن محافظ الحسابات تقع على عاتقه العديد من المسؤوليات في مجال الإفصاح المحاسبي، حيث هو مُطالب في إطار مهامه ببذل العناية المهنية اللازمة وإبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة وصدق القوائم المالية، وذلك ببذل الجهد في الحصول على معرفة كافية وشاملة بطبيعة المؤسسة محل التدقيق والتحقق من مدى سلامة الإفصاح فيها، وبالقدر الكافي عن مختلف المعلومات الضرورية لمستخدميها.

المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات ومسؤولياته في اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية والتبليغ عن حدوثهما

تُعد مسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف الأخطاء المادية والمخالفات الموجودة في القوائم المالية، بمثابة الفجوة الأساسية التي أثارت اهتمام جميع المهتمين بمهنة المحاسبة والتدقيق نظرا لتأثيرها على عملية اتخاذ القرار،[1] وتضع إدارة المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية كامل الثقة في شخص محافظ الحسابات من أجل اكتشاف الأخطاء والغش والعناصر المخالفة لطبيعتها المحاسبية غير العادية التي لها تأثير على قائمة المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة، كما يتوقعون منه أن يضمن تقريره الكفاية الفنية والنزاهة والاستقلال والموضوعية التي من شأنها أن تمنع صدور القوائم المالية المضللة.[2]

وقد حددت المعايير الدولية للتدقيق دور ومسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الغش في المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) كما تعرضت أيضا إلى دور ومسؤولية محافظ الحسابات فيما يتعلق بالالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها وذلك في المعيار الدولي للتدقيق رقم (250).[3]

هذا ما سنُفصل فيه من خلال إبراز مختلف المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية والإرشادات اللازمة المتعلقة بمسؤولية محافظ الحسابات عن اكتشاف الخطأ والغش عند تدقيق القوائم المالية.

أولا: دور ومسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية

في معظم الأحيان لا تفصل معايير التدقيق بين مسؤولية وواجبات محافظ الحسابات في البحث عن الأخطاء والغش، بغض النظر عما إذا كان ذلك بسبب تقرير مالي مضلل أو اختلاس الموارد. كما يجب على محافظ الحسابات الحصول على تأكيد معقول بشأن خلو القوائم المالية من الأخطاء والغش، وبالمثل تعترف المعايير بصعوبة اكتشاف الغش مقارنة بالأخطاء لأن الإدارة أو مرتكبي الغش يحاولون إخفائه، ومع ذلك صعوبة اكتشاف الغش من طرف محافظ الحسابات لن تغير من مسؤوليته المرتبطة بالتخطيط الجيد

---

[1] خالد عبد العزيز حافظ صالح، **مسؤولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة (بالتطبيق على ديوان المراجعة القومي)**، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، العدد 15، 2016، ص6

[2] هدى خليل إبراهيم الحسيني، **مرجع سابق**، ص287

[3] محمد الدوس، **مدى اهتمام مدققي الحسابات الخارجيين بتدقيق الالتزام الضريبي عند تطبيقهم لمعياري التدقيق الدوليين رقم (250–240) في الشركات المساهمة السورية**، مجلة جامعة البعث، المجلد 38 (29)، 2016، ص45

والملائم لعملية التدقيق.[1] كما أنه من الضروري أن يُدرك مستخدمو القوائم المالية أن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد وعرض قوائمها المالية، وهي من تتحمل مسؤولية حدوث الخطأ والغش فيها، وأن محافظ الحسابات تقع على عاتقه مسؤولية التخطيط وتنفيذ التدقيق، وفق إجراءات ومعايير مُحددة من قبل المنظمات المهنية المحلية أو الدولية، بهدف الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش الإدارة.[2]

وتقع أيضا على محافظ الحسابات مسؤولية تقييم المخاطر التي قد تحدث من جرّاء وجود أخطاء أو تلاعبات تؤثر بشكل واضح على القوائم المالية في المؤسسات التي يقوم بتدقيق حساباتها، لأنها المرجع الرئيسي الذي يعتمد عليه في بناء خطة التدقيق وبرنامج الاختبار.

ولا يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية عن منع الخطأ أو الغش، ولكن يجب عليه أن يلتزم بقدر كاف من العناية المهنية عند القيام بعملية تدقيق الحسابات وكتابة تقارير المراجعة، كما يجب عليه أن يحرص عند ممارسة مهامه، خاصة عندما يتوقع أي تشويه في القوائم المالية قد يُحدث آثارا واضحة على المركز المالي للمؤسسة، وفي حالة اكتشاف محافظ الحسابات أخطاء أو غش أو سلوك غير قانوني في القوائم المالية، يجب أن يبدأ عملية تدوين الملاحظات لعرضها على مسؤولي مكتب التدقيق الداخلي بالمؤسسة، لتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها نتيجة لتلك الملاحظات.[3]

كما يجب على محافظ الحسابات الاستفسار من إدارة المؤسسة حول اكتشاف أي خطأ أو غش أو أية تصرفات غير عادية في الحسابات.[4] ويجب عليه الإلمام جيدا بنشاط المؤسسة وأن يكون قادرا على تحديد مخاطر التحريفات على القوائم المالية، وكذلك يجب عليه الإحاطة بكافة الظروف والمحددات التي

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة وخدمات التأكد بعد قانون Sarbanes-Oxley**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص563

[2] علي محسن محسون باسردة، **مرجع سابق**، ص124

[3] Hani Ali Aref Alrawashdeh and Dr. Hani Al-Rawashdeh, **The role of external auditors in error and fraud discovered in the financial statements in the jordanian public shareholding companies (industrial),** European Journa of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol 4(8), 2016, p25

[4] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، الطبعة الأولى**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص48

تُحدد عملية الدقيق، لكي يتمكن من تحديد نِطاق التدقيق بالشكل الذي يُمكّن من الوصول إلى تأكيد معقول بخُلو كافة القوائم المالية من الخطأ والغش.[1]

وجاء معيار التدقيق الدولي رقم (200) ليؤكد أن إدارة المؤسسة مع المكلفين بالحوكمة يتحملون مسؤولية منع واكتشاف الخطأ والغش بشكل رئيسي، وذلك بمسؤولية التزامها واستمرارها بتطبيق النظم المحاسبية الملائمة ونظام الرقابة الداخلي الكفؤ، لما له من دور فعال في التقليل من الوقوع في الخطأ والغش، بما في ذلك الالتزام بأحكام الأنظمة واللوائح التي تحدد المبالغ والإفصاحات المقرر عنها في القوائم المالية للمؤسسة. بينما يعد محافظ الحسابات مسؤولا عن الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب خطأ أو غش، ويأخذ بعين الاعتبار عند تدقيق القوائم المالية الإطار النظامي والتنظيمي المطبق في المؤسسة، لذا يجب عليه بذل العناية المهنية اللازمة أثناء قيامه بالتخطيط لعملية التدقيق.

ومن الأخطاء التي يجب على محافظ الحسابات اكتشافها والتي تقع تحت مسؤوليته ما يلي:[2]

- أخطاء في الدفاتر أو السجلات المحاسبية، التي تحدث عندما تسجل المعاملات المالية، مثل الخطأ في كتابة أرقام الحسابات أو الخطأ في التوجيه المحاسبي لها.
- أخطاء في الإجراءات تنتج عن عدم الامتثال للتدابير اللازمة لتنفيذ عمليات معينة، أو عدم الامتثال لإجراءات بعض المعاملات المالية كعدم الالتزام بالإجراءات الخاصة ببعض عمليات الصرف أو التحصيل المالي.
- الأخطاء الفنية المتعلقة بعدم الامتثال للتطبيق الصحيح للقواعد المحاسبية، أو عدم فهم بعض المعاملات المالية عندما يتم تسجيلها، أو الجهل بتلك القواعد أو التفسير الخاطئ لطبيعة تلك العمليات.

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة "شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية"، الجزء الأول**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص215

[2] سامي محمد الوقاد ولؤي محمد الوديان، **تدقيق الحسابات (1)**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 60-61

وكما نعلم أن محافظ الحسابات في نطاق عملية التدقيق التي يقوم بها، لا يُجري فحص شامل للحسابات، بل يُجري فحصه على عينة مقصودة يقوم باختيارها، لهذا لا يُعتبر مسؤولا عن الخطأ إذا التزم بالعناية المهنية وقام بالآتي:[1]

- أحسن اختيار العينة التي يُجري عليها اختباراته.
- قام باختبار نظام الرقابة الداخلي بالتفصيل.
- إجراء مقابلات واستفسارات مع مسؤولي الإدارة حول ما يُثير الشك بوجود خطأ في القوائم المالية.
- تنفيذ عملية التدقيق بصورة سليمة وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها.

وتتجلى أيضا مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش من خلال كشف المخالفات المالية والمحاسبية، والمخالفات القانونية للنظام العام المعمول به، والمتمثلة أساسا في:[2]

- مخالفة وعدم الالتزام بإجراءات صرف مبالغ أو نفقات معينة.
- تجاوز مبالغ معينة فوق حد المدفوعات المسموح بها.
- خطأ في تسجيل المبالغ في السجلات والدفاتر المحاسبية.
- انتهاك إجراءات الشراء أو البيع أو التصنيع أو التمويل.
- انتهاك بعض المناقصات أو إجراءات المزاد العلني.
- انتهاك القانون من خلال النظام الداخلي للمؤسسة.
- انتهاك بعض البنود لشروط العقد لتكوين المؤسسة.
- انتهاك العقود المختلفة بين المؤسسة والأطراف الأخرى.
- مخالفة التشريعات التي تنظم القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة.

[1] خالد عبد العزيز حافظ صالح، **مرجع سابق**، ص11

[2] رأفت سلامة محمود وآخرون، **علم تدقيق الحسابات العملي**، **الطبعة الأولى**، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2011، ص ص 192-191

وهناك إجماع على أن اكتشاف الغش يختلف عن اكتشاف الخطأ من حيث الصعوبة، إذ أن محافظ الحسابات يتلقى صعوبات كبيرة في اكتشاف الغش مقارنة باكتشافه للخطأ على الرغم من التزامه بإجراءات التدقيق بطريقة مهنية. وبهذا الخصوص أشار معيار التدقيق الدولي رقم (240) إلى أن مُخاطرة عدم الكشف عن الغش أكبر من مُخاطرة عدم الكشف عن الخطأ، ويعود السبب في ذلك إلى أن إدارة المؤسسة تكون في وضع يُمكنها من التلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية نتيجة تمتعها بالسلطة التي من خلالها تتجاوز أو تُلغي بعض الإجراءات الرقابية، أي تقوم بإخفاء الغش عن محافظ الحسابات باستخدام طُرق مختلفة، وبالرغم من صعوبة اكتشاف ذلك إلا أن هناك مجموعة من المظاهر يمكن أن توحي بوجود غش مثل:[1]

- عدم وُجود تطابق بين دفتر الأستاذ وحساب المراقبة الخاص به.
- نُقص معلومات أو انعدامها في عقد هام.
- إبراز نتائج اختبار الإجراءات التحليلية بما لا يتفق مع التوقعات المنتظرة.

ثانيا: إجراءات محافظ الحسابات لإخلاء مسؤوليته عن اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية

تنص الفقرة رقم (14) من المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) على أنه رغم وجود نظام محاسبي فعال ونظام رقابة داخلي كفؤ في المؤسسات يؤدي إلى التقليل من احتمال وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن خطأ أو غش، إلا أن هناك دائما بعض الخطورة من أن الضوابط الداخلية قد لا تعمل كما هو مصمم لها. وكذلك فإن الأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية قد لا تكون فعالة ضد الخطأ والغش الناتج عن التواطؤ من الموظفين أو الإدارة. لذلك يجب على محافظ الحسابات الحذر أثناء تدقيق الحسابات للتأكد من خلوها من خطأ أو غش، ومن الإجراءات التي يمكن أن يتبعها لإخلاء مسؤوليته نذكر:[2]

- الحصول على المعلومات الضرورية لتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الغش، وذلك بالاستفسار من الإدارة على وجهات نظرهم حول مخاطر الغش، والأخذ بعين الاعتبار أية

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، **مرجع سابق**، ص201

[2] عماد صالح نعمة، **موقف المدقق الخارجي تجاه مسؤولية الإهمال في كشف الغش**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 29، 2013، ص219-224

علاقات غير عادية أو غير متوقعة التي تم تحديدها في أداء الإجراءات التحليلية في تخطيط عملية التدقيق.

- الأخذ بعين الاعتبار أثناء قيامه بتدقيق الحسابات وجود واحد أو أكثر من عوامل خطر الغش.
- الاهتمام أكثر بتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلي.
- الاستماع إلى الأطراف المشتبه بها أو الذين يملكون قدرا كافيا من المعلومات المتعلقة بالواقعة المعينة.
- تحديد العلامات التحذيرية، من خلال الأخذ بعين الاعتبار لأي موقف يثير الشك بخطر احتمال حدوث الغش.
- السهر على تطبيق إجراءات التدقيق التي تعالج تحديد عوامل مخاطر الغش على نحو كاف.
- يفرض المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) في الفقرات (19و20) على محافظ الحسابات ضرورة إبلاغ الإدارة، وبالسرعة الممكنة بالنتائج الحقيقية المكتشفة بوجود شكوك لديه باحتمال حدوث خطأ أو غش حتى ولو لم يكن له تأثير جوهري على القوائم المالية.
- إجراء مناقشة بين أعضاء فريق التدقيق (محافظ الحسابات ومساعديه) للبحث في احتمال وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية بسبب الغش قبل وأثناء عملية جمع المعلومات.
- التحقق من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين وعن خلفياتهم الثقافية والأخلاقية لديها خاصة الأشخاص الذين يكونون على صلة مع أصول المؤسسة وسجلاتها المحاسبية.
- تخطيط الإجراءات التحليلية، وذلك بأخذ محافظ الحسابات بعين الاعتبار نتائج الإجراءات التحليلية في تحديد خطر الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش، كما يجب عليه أن يجري الإجراءات التحليلية من دون أن يتأثر بالبيانات والمعلومات المقدمة من طرف الزبون.
- وضع إجراءات تدقيقية لا يمكن التنبؤ بها من طرف مرتكبي الغش، والعمل على تغييرها من سنة إلى أخرى.
- الاستمرارية في تنفيذ عملية تقييم المخاطر طوال تنفيذ عقد التدقيق.

وتنص المادة 715 مكرر 13 من القانون التجاري والمادة 65 من القانون 10-01 على ضرورة قيام محافظ الحسابات بتبليغ وكيل الجمهورية عن كل المخالفات وحالات الغش المكتشفة في إطار القيام بمهمته من أجل إخلاء مسؤوليته، حيث مهمة التبليغ تدخل ضمن مهام محافظ الحسابات، إضافة إلى ما نصت عليه المادة 714 مكرر4 من القانون التجاري وهو المصادقة على موثوقية حسابات المؤسسة محل التدقيق والتأكيد على حماية منافع المستثمرين.[1]

وتتمثل إجراءات محافظ الحسابات عند اكتشاف مؤشرات تشير إلى احتمال وجود خطأ أو غش في القوائم المالية أثناء أداء مهامه في:[2]

- توسيع منهجية التدقيق لإثبات أو إنكار الخطأ أو الغش.
- التأكد من تصحيح الخطأ إن وُجد.
- ضمان أنه تم معالجة التحريف والإفصاح عنه.
- ينبغي على محافظ الحسابات تبليغ الإدارة بنتائج التدقيق في حالة الشك بوجود احتيال أو العثور على خطأ مادي أو غش مع إخطار المختصين كلما اقتضت الضرورة إلى ذلك.
- ينبغي على محافظ الحسابات تبليغ وكيل الجمهورية بمختلف الأفعال الإجرامية التي اكتشفها أثناء عملية التدقيق، وهو مُلزم أيضا بإبلاغ هذه الانتهاكات لمجلس الإدارة للنظر فيها، وإن لم يتم معالجتها فيقوم بتبليغها لأقرب جمعية عامة للمساهمين.[3]

[1] El Besseghi Mourad : **Commissaire aux comptes et SG du conseil de la CNCC, La révélation par le CAC au procureur de la république : entre délation systématique et caution aux irrégularités**, Revue l'Auditeur N02, la chambre national des commissaires aux comptes, Alger, 25/10/2014, pp.5-6

[2] عراب سارة وزيدان محمد، **مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2018، ص497

[3] Amel AIAD**, La révélation par le CAC au procureur de la république : les précautions à prendre**, Revue L'auditeur, N°02, la chambre national des commissaires aux comptes, 25/10/2014, p04

وفي حال التعذر على محافظ الحسابات اكتشاف الخطأ مباشرة، فيجب عليه البحث بالوسائل الممكنة عنه وأهمها:[1]

- إجراء مطابقة مختلف الوصولات المدينة والدائنة التي ترد إلى المؤسسة من عند المتعاملين الخارجيين مع أرصدة الحسابات المعنية للمدينين والدائنين وغيرهم.
- مراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل عمليات الصرف وعدم وجود أعباء مقيدة وهمية أو إغفال تقييد إيرادات معنية.
- مراسلة المتعاملين مع المؤسسة لطلب المصادقات على الحسابات المشكوك فيها، ومطابقة هذه المصادقات الواردة مع أرصدة الحسابات المعنية.
- الاهتمام أكثر بكل تصريحات العاملين داخل المؤسسة التي قد تثير الشك حول وجود خطأ معين في الحسابات.

ومن أهم الإجراءات التي تساعد محافظ الحسابات على اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية نذكر:[2]

- القيام بمراجعة العمليات الحسابية، وذلك بجمع الطرف المدين والطرف الدائن في ميزان المراجعة، للتأكد من عدم وجود اختلال في التوازن.
- التحقق من عمليات الترحيل أو إدراج البيانات من دفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة.
- مراجعة عمليات ترصيد الحسابات في دفتر الاستاذ.
- إجراء مطابقة بين عمليات الترحيل من اليومية إلى دفتر الأستاذ.
- التحقق من تسجيل العمليات في دفتر اليومية.
- إعادة جمع الطرف المدين والطرف الدائن في دفتر اليومية (مجموع ما قبله وما بعده).

[1] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص346

[2] **نفس المرجع**، ص ص 347-350

وهناك جملة من الإجراءات التي يجب أن يأخذها محافظ الحسابات بعين الاعتبار عند تصميم الاختبارات اللازمة لاكتشاف عمليات الغش، نذكر منها:[1]

- تحديد ما إذا كان نظام الرقابة الداخلي مُصمم بشكل مناسب ومُفعل لتحقيق الأهداف المسطرة.
- القيام بإجراء اختبارات لتحديد ما إذا كانت تقنيات التحكم داخل المؤسسة تعمل بشكل فعال.
- تحديد فيما إذا كان النظام المحاسبي المطبق مرتبطا بتطبيقات أخرى داخل أو خارج المؤسسة محل التدقيق، للوصول إلى مختلف الضوابط الرقابية التي تحكم عملية الارتباط.[2]
- تحديد نقاط قوة أو ضعف مستوى المؤسسة والنظام الداخلي بها.

وبناء على ما سبق، نجد أن محافظ الحسابات لا يمكن أن يكون الضامن الوحيد لخو القوائم المالية من الخطأ والغش إلا في حدود الوسائل المتاحة لديه. ولكن من الضروري على محافظ الحسابات أن يقوم ببذل العناية المهنية اللازمة عند أداء مهامه لمراقبة خلو القوائم المالية من الخطأ والغش، وفي حالة عدم ظهور ما يُثير الشك، فعليه الاكتفاء بالإجراءات العادية التي يقوم بها لتنفيذ برنامج التدقيق لديه. وفي حالة ظهور ما يُثير الشك لديه بوجود خطأ أو غش، فينبغي عليه أن يبذل جهدا كبيرا هو ومساعديه، وأن يقوم بإجراءات تدقيق تفصيلية للحسابات المشكوك فيها.

كما يجب على محافظ الحسابات إبلاغ الجهات المعنية بمختلف التلاعبات المكتشفة أثناء عملية التدقيق. وكذلك نجد أن محافظ الحسابات بالرغم من عدم مسؤوليته عن الخطأ والغش المرتكب من طرف إدارة المؤسسة، إلا أنه يُعد مسؤولا عن تخفيف تأثيرهما على القوائم المالية وذلك من خلال قيامه بإجراءات المراجعة الملائمة لكشف هذه التحريفات، ومطالبة مُعدي القوائم المالية بإعادة ضبطها إن كانت الأخطاء المكتشفة لها تأثير مباشر أو غير مباشر على المركز المالي للمؤسسة.

[1] Dacey F Robert and Wilshusen, **Federal Information System Controls Audit Manual (FISCAM), United States Government Accountability Office – GAO-**, REPORT February 2009, P 354

[2] طارق هاني الضرغام، مرجع سابق، ص34

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في النظام المحاسبي المالي ومهنة محافظ الحسابات، والمسؤوليات الواقعة على عاتقه في سبيل تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل التدقيق، ومن خلال عرض الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي تم الخروج بخلاصة مفادها أن النظام المحاسبي المالي جاء ليُعزز مبدأ ترقية القوائم المالية، ورفع مصداقية وجودة معلوماتها المالية، والتوجه نحو المزيد من الشفافية والإفصاح. إذ يُفيد تطبيق النظام المحاسبي المالي العديد من مستخدمي القوائم المالية كالمستثمرين والمقرضين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، من خلال توفير معلومات مالية ذات جودة، موثوق بها وقابلة للمقارنة.

وبالنسبة لدراسة الإطار النظري لمهنة محافظ الحسابات، توصلت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات في الجزائر هو شخص مهني مستقل يمكن الاعتماد عليه في الحكم على مدى عدالة وصدق القوائم المالية المعدة من طرف إدارة المؤسسة محل التدقيق، وبالرغم من الواجبات المثقلة المفروضة على محافظ الحسابات والمسؤوليات الكبيرة الواقعة على عاتقه، التي تُعرضه لطائلة المساءلة في حال إخلاله بها، إلا أن هذا الأخير يلعب دورا هاما لا يمكن تجاهله، باعتباره الضامن لحقوق الغير وحقوق الأقلية داخل المؤسسة محل التدقيق.

ومن خلال مختلف الأدوار التي يقوم بها، والتي تتطلب منه اليقظة والحذر، نجد أن محافظ الحسابات يُمثل الوصي الشرعي عن المساهمين في المؤسسات، وتتمثل مهمته الدائمة في ضمان مصداقية وشرعية المعلومات المالية والمحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، وهذا ما يساهم في حماية حقوق أصحاب المصالح (المساهمين، المقرضين، مصلحة الضرائب...).

كما تم التوصل إلى أن التزام محافظ الحسابات بقواعد أخلاقيات المهنة ومعايير التدقيق المتعارف عليها، تجعله شخصا مهنيا محترفا وأمينا، مما يكسبه الثقة لدى المساهمين، العملاء وأي طرف آخر من مستخدمي القوائم المالية أو تقارير محافظ الحسابات. وأنه بالرغم من مسؤولية إدارة المؤسسة عن إعداد وعرض قوائمها المالية وعن الإفصاح فيها إلا أن محافظ الحسابات هو ملزم ببذل جهد كبير لإبداء الرأي الفني المحايد حول مدى التزام المؤسسة محل التدقيق بتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد قوائمها المالية للتقرير عنها وتحذيرها قبل فوات الأوان، وهو مُلزم بالتحقق من أن الإفصاح في هذه القوائم يُلبي

احتياجات مختلف الجهات المستفيدة منها. كما تم التوصل إلى أن محافظ الحسابات ليس مسؤولا عن حدوث الخطأ والغش في القوائم، لكنه مسؤول عن كشفهما والتبليغ عن حدوثهما في حدود الوسائل المتاحة لديه.

إضافة إلى ما سبق، نجد أن محافظ الحسابات باعتباره أداة فعالة من أدوات الرقابة الخارجية المستقلة يُمكن الاعتماد عليه من طرف المشرع الجزائري لمراقبة مدى تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الخاضعة، في حال التزامه بالمهام والمسؤوليات التي جاء بها هذا الأخير، وفي حال التزامه بإجراءات التدقيق الكفيلة بتحديد مدى التزام المؤسسة محل التدقيق بتطبيق مبادئ وفروض النظام المحاسبي المالي. هذا ما سنتطرق إليه في الجانب التطبيقي للدراسة، وذلك من خلال قياس درجة التزام محافظ الحسابات بإجراءات التدقيق التي تسمح له بمراعاة تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، وتسمح له بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، وبالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد

بعدما تطرقنا في الجانب النظري لدور محافظ الحسابات والمسؤوليات التي تقع على عاتقه لمراعاة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية محل التدقيق، سنحاول في هذا الجانب التطبيقي للدراسة، تحديد مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي، من خلال قياس مدى التزامه بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال من طرف هذه المؤسسات، وكذا قياس مدى التزامه بالتحقق من تطبيق المؤسسات محل التدقيق لمتطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى قياس مدى التزامه بإجراءات التحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

ولتحقيق أهداف الدراسة وحتى نتمكن من الإلمام بموضوع البحث وجمع أكبر قدر من المعلومات تم تصميم استبيان خاص لهذا الغرض، وتوزيعه على عينة من محافظي الحسابات الناشطين في العديد من ولايات الجزائر، وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS24)، ولهذا تم تخصيص هذا الفصل لعرض المنهجية التي تم اتباعها للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، ثم تحليلها واختبار مدى صحة الفرضيات، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: تحليل البيانات الإحصائية

المبحث الثالث: اختبار صحة فرضيات الدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

للتعرف على مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل التدقيق، تم التطرق في هذا المبحث إلى المنهجية المتبعة في إجراء الدراسة الميدانية، وذلك من خلال وصف المنهج والأدوات المستخدمة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وأسلوب اختيار عينة الدراسة، إضافة إلى أسلوب إعداد الاستبيان وطريقة توزيع وجمع الاستمارات مع إجراء الاختبارات الضرورية لتحديد مدى صدق أداة الدراسة لما وُضعت لقياسه. وتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: طبيعة الدراسة الميدانية
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة، عينتها وحدودها
المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات والمعلومات

المطلب الأول: طبيعة الدراسة الميدانية

تناولنا في هذا الجزء من الدراسة وصفا لطبيعة الدراسة الميدانية، وذلك من خلال عرض المنهج المتبع لإعداد الدراسة، وأدوات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات.

أولا: المنهج المستخدم في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة ومعرفة مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على الكتب، الدوريات، الأبحاث والدراسات، والنصوص التنظيمية والقانونية المتعلقة بمتغيرات الدراسة. وذلك للتعريف بماهية النظام المحاسبي المالي وإبراز أهميته وأهدافه، والمبادئ المحاسبية التي جاء بها هذا النظام، وقواعد العرض والإفصاح التي نص عليها لإعداد وعرض القوائم المالية. إضافة إلى التعريف بماهية مهنة محافظ الحسابات، من خلال التطرق إلى مفهوم محافظ الحسابات، مهامه، خصائص مهمة محافظ الحسابات والمسؤوليات التي تقع على عاتقه تجاه تدقيق حسابات المؤسسات الاقتصادية، والإجراءات التي يقوم بها لمراقبة مدى التزام هذه المؤسسات بتطبيق النظام المحاسبي المالي. ولتحقيق أهداف الدراسة الميدانية تم استخدام المنهج الاستقرائي المتمثل في الاستبيان الذي تم إعداده وتوزيعه على عينة من محافظي الحسابات في الجزائر، وذلك لقياس مدى التزام محافظ الحسابات بمراعاة تطبيق النظام المحاسبي المالي في

المؤسسات محل التدقيق، حيث تضمن الاستبيان متغيرات مستقلة للدراسة المتمثلة في إجراءات مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، إجراءات مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق قواعد العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، وإجراءات محافظ الحسابات لكشف الأخطاء والغش بالقوائم المالية والتبليغ عن حدوثهما، والمتغير التابع المتمثل في مراعاة تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ثانيا: نموذج الدراسة

انطلاقا من الجانب النظري للدراسة والهدف الذي تسمو إليه، سيتم قياس مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال الأبعاد الآتية:

- مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال.
- مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق قواعد العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.
- مراعاة محافظ الحسابات لخلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

وبناء على ما سبق، يمكن توضيح نموذج الدراسة التطبيقية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (نموذج الدراسة)

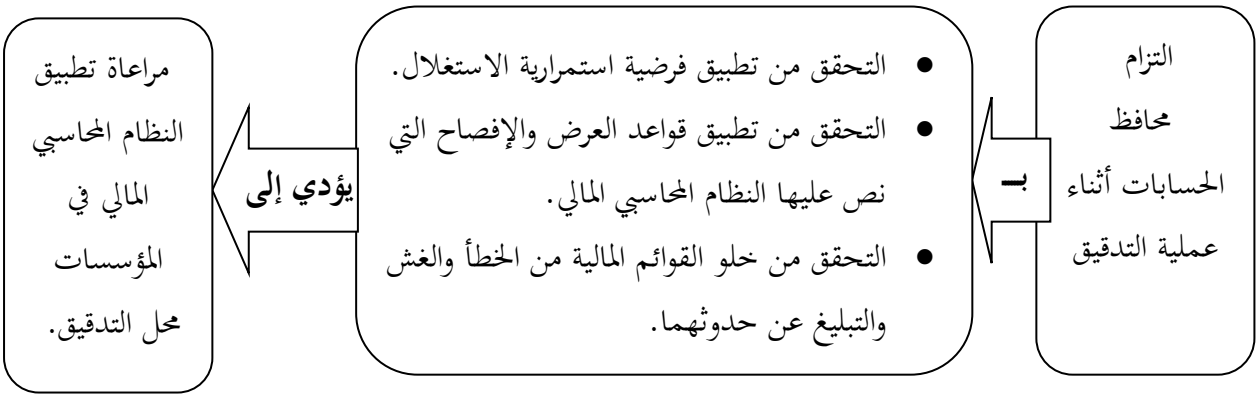

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الإطار النظري للدراسة

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة، عينتها وحدودها

مجتمع الدراسة هو مجموعة من العناصر أو الأفراد التي يسعى الباحث أن يُعمّم عليها نتائج دراسته، والعينة هي جزء من هذا المجتمع، هذا ما تم التطرق إليه في هذا المطلب، وذلك من خلال التعريف بماهية مجتمع الدراسة، تحديد العينة المستهدفة وإبراز مختلف حدود الدراسة والمعيقات التي اعترضتها.

أولا: مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة في الجزائر، والبالغ عددهم (2379) بعنوان نشاط 2019، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (08): عدد محافظي الحسابات في الجزائر بعنوان نشاط 2019

عدد محافظي الحسابات	
الأشخاص الطبيعيون	2369
الأشخاص المعنويون	10
المجموع	**2379**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القرار رقم 18 المؤرخ في 31 جانفي 2019 المحدد لقوائم المهنيين المسجلين في جداول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بعنوان نشاط 2019

ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة والمقدر بـ (2379) مفردة، ولصعوبة الاتصال بكافة أفراده تم الاعتماد على أسلوب المعاينة وذلك باختيار جزء من المجتمع الإحصائي للدراسة للاستدلال على خواص المجتمع بأكمله عن طريق تعميم نتائج العينة.

وبما أن مجتمع الدراسة معلوم سنقوم باختيار العينة عن طريق استخدام معادلة " Steven Thompson " والتي صيغتها كما يلي:[1]

[1] Steven K. Thompson, Sampling, A John Wiley and Sons, third édition, New Jersey, 2012 USA, P59-60

$$n = \frac{NP\ (1-P)}{(N-1)\left(\frac{d^2}{z^2}\right) + P(1-P)}$$

حيث:

n : حجم العينة

N : حجم مجتمع الدراسة

z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة المعنوية 0.05 وهي تساوي 1.96 =z

d : نسبة الخطأ وتساوي 0.05

P: نسبة توفر الخاصية المحايدة وهي تساوي 0.5

وبالتعويض في المعادلة السابقة نجد:

$$n = \frac{2379 \times 0.5(1-0.5)}{(2379-1)\left(\frac{0.05^2}{1.96^2}\right)+0.5(1-0.5)} = 331$$

وتم توزيع (350) استمارة على عينة الدراسة، ويوضح الجدول التالي نسبة الاستجابة المتحصل عليها والقابلة للدراسة كما يلي:

الجدول رقم (09): الاحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة

مجتمع الدراسة	**2379**	**النسبة المئوية**
عينة الدراسة (الاستمارات الموزعة)	350	%14.71
عدد الاستمارات المسترجعة	187	%53.43
عدد الاستمارات الصالحة للتحليل	**176**	**%50.28**
عدد الاستمارات غير الصالحة	11	%03.14
عدد الاستمارات غير المسترجعة	163	%46.57

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن عدد الاستمارات المسترجعة والصالحة للتحليل بلغ 176 استمارة أي ما نسبته 50.28% من إجمالي الاستمارات الموزعة، وهي نسبة لا بأس بها، نتيجة للاعتماد

على التوزيع المباشر في معظم الأحيان. وتوزع أفراد عينة الدراسة حسب أماكن نشاطهم على معظم ولايات الوطن كما هو موضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب أماكن النشاط

الولاية	التكرار	الولاية	التكرار
شلف	05	قالمة	04
الأغواط	02	قسنطينة	05
باتنة	06	مستغانم	11
بسكرة	06	المسيلة	07
البليدة	04	معسكر	07
تلمسان	08	ورقلة	09
تيارت	10	وهران	12
الجزائر	17	بومرداس	03
الجلفة	05	تيسمسيلت	04
سطيف	12	الوادي	05
سعيدة	05	عين الدفلى	06
سيدي بلعباس	07	غليزان	08
عنابة	08	**المجموع**	**176**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

يشير الجدول رقم (10) المتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب أماكن نشاطهم، إلى أن عينة الدراسة شملت أغلب ولايات الوطن (25 ولاية)، وهذا ما سيساهم في تعميم نتائجها على كافة مجتمع الدراسة.

ثانيا: حدود الدراسة ومعيقاتها

لا تخلو أي دراسة ميدانية من محددات ومعيقات تعترضها، وفيما يخص هذه الدراسة فتمثلت حدودها ومعيقاتها فيما يلي:

1- حدود الدراسة الميدانية:

نظرا لطبيعة الدراسة الميدانية وبغرض تحقيق أهدافها، تم تناولها وفق الحدود الآتية:

1-1 الحدود المكانية:

لمعرفة مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي، اقتصرت هذه الدراسة على عينة من محافظي الحسابات الناشطين في العديد من ولايات الجزائر.

1-2 الحدود الزمانية:

غطت الدراسة الفترة الزمنية الواقعة من شهر أوت 2019 إلى غاية 30 جوان 2020.

1-3 الحدود الموضوعية:

لمعرفة مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات محل التدقيق، ركزت الدراسة على الأبعاد التالية:

- **البعد الأول:** إبراز مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال.
- **البعد الثاني:** إبراز مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.
- **البعد الثالث:** إبراز مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

2- معيقات الدراسة:

اعترض الجانب النظري للدراسة العديد من المعيقات منها: قلة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة المباشرة بين محافظ الحسابات وتطبيق النظام المحاسبي المالي، إضافة إلى قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع.

أما الجانب التطبيق للدراسة فاعترضته هو أيضا بعض المعيقات المتمثلة أساسا في عدم استجابة بعض محافظي الحسابات أو عدم الاهتمام بالإجابة على أسئلة الاستبيان، متحججين بانشغالهم بالعمل، وأيضا تخللتها بعض المشاكل من بينها جائحة covid19 (كورونا) التي عطلت من تنقل الطالب إلى بعض الأماكن لتوزيع الاستبيان، مما اضطره إلى استخدام مختلف وسائل التواصل التكنولوجية. وبالرغم من هذه المشاكل والمعيقات لم تثبط من عزيمتنا لإتمام هذه الدراسة وجمع البيانات المتعلقة بها.

المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات والمعلومات

يعتبر الاستبيان من بين أهم أدوات جمع البيانات والمعلومات في ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ويُستخدم الاستبيان كأداة لجمع المعلومات والبيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الأدوات الأخرى[1]، ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة، وهدفها المتعلق بمعرفة مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل التدقيق، تم استخدام أداة الاستبيان لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث تم إعداد وتوزيع الاستبيان على عينة من محافظي الحسابات الناشطين في الجزائر. أما نوع الأسئلة التي احتواها الاستبيان فكانت من النوع المغلق، بحيث يختار المستجيب أحد البدائل الخمسة التي تتضمنها الإجابة على الأسئلة المطروحة.

أولا: مرحلة تصميم الاستبيان وتوزيعه

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية تم إعداد استبيان وصياغة محاوره على عدة مراحل وفق ما يلي:

1- مرحلة تصميم الاستبيان

استنادا على ما تم تناوله في الجزء النظري للدراسة، وبالرجوع للنصوص التنظيمية الخاصة بكل من النظام المحاسبي المالي ومهنة محافظ الحسابات، وبالرجوع أيضا للدراسات السابقة، تم تصميم الاستبيان وهو يتكون من جزأين: الجزء الأول يتضمن معلومات شخصية ومهنية حول عينة الدراسة، والجزء الثاني يتكون من ثلاث محاور تضمنت (31) فقرة أساسية تحتوي على 49 عبارة فرعية، وتمت مراجعتها وتحكيمها من قبل عدد من الأساتذة المتخصصين في ميدان المحاسبة والتدقيق في كل من جامعة سيدي بلعباس وجامعة

[1] بن واضح الهاشمي، **مطبوعة محاضرات في منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، طبعة 2016، ص90

تيارت، وكذا عدد من محافظي الحسابات (**أنظر الملحق رقم 04**)، وتم الأخذ بكل ملاحظاتهم التي كان لها إسهام كبير في تحسين فقرات الاستبيان وجعلها أكثر سهولة ووضوح بالنسبة للمستجوبين ومتسقة مع بعضها البعض، وساهمت كثيرا في إخراج الاستبيان إلى صيغته النهائية من قسمين كما يلي:

أ. **القسم الأول للاستبيان:**

قبل التطرق إلى الجزء الأول للاستبيان، تم إدراج فقرة تمهيدية لتوضيح عنوان الدراسة، الجهة الموجه لها الاستبيان، وشرح موجز لمتغيرات الدراسة وأهدافها، إضافة إلى الحرص على أهمية إجابات أفراد عينة الدراسة، والتأكيد على سرية المعلومات المقدمة، وأنها ستستخدم لأغراض البحث العلمي وفقط، وفي نهاية الفقرة التمهيدية تم تقديم شكر مسبق للمستجوبين على حسن تعاونهم واستجاباتهم للرد على أسئلة الاستبيان.

ويتكون الجزء الأول للاستبيان من (05) فقرات تُغطي الجوانب التالية: العمر، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة كمحافظ حسابات، الولاية التي يعمل بها.

ب. **القسم الثاني للاستبيان**

يتضمن هذا القسم محاور الدراسة الثلاث وهي كما يلي:

- **المحور الأول**: يتعلق بمعرفة مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إطار المصادقة على حسابات المؤسسات محل التدقيق، ويتكون هذا المحور من (10 عبارات) مرقمة من 1 إلى 10.
- **المحور الثاني**: يتعلق بمعرفة مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق قواعد العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، والافصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة، ويحتوي هذا المحور على (28 عبارة)، وتم تقسيم هذا المحور إلى جزأين:
  - **الجزء الأول**: يتعلق بمعرفة مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق قواعد العرض والافصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، ويتكون هذا الجزء من (17 عبارة) مرقمة من 11 إلى 27.

- **الجزء الثاني**: يتعلق بمعرفة مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق قواعد العرض والإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية والإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، ويتكون هذا الجزء من (11 عبارة) مرقمة من 28 إلى 38.

– **المحور الثالث**: يتعلق بمعرفة مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما، ويتكون من (11 عبارة) مرقمة من 39 إلى 49.

وللإجابة على فقرات الاستبيان تم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي مع إعطاء لكل إجابة وزن، وذلك لقياس مدى موافقة المستجوبين على كل فقرة من فقرات محاور الدراسة، وهي موضحة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

المحاور	الإجابات				
المحور الأول	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الثاني	أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما
المحور الثالث	أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما
الأوزان	(01) درجة واحدة	(02) درجتان	(03) درجات	(04) درجات	(05) درجات

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الصيرفي محمد عبد الفتاح، البحث العلمي –الدليل التطبيقي للباحثين–، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2006، ص135

من الجدول السابق يتضح لنا أن استخدام مقياس ليكارت الخماسي جاء ليسهل عملية تحليل النتائج من خلال حساب الوسط المرجح لإجابات العينة على عبارات الاستبيان، وبما أن المتغير الذي يعبر عن خيارات الإجابات هو مقياس ترتيبي والأرقام الموافقة له تعبر عن الأوزان، لذلك يتم حساب المدى بإجراء الفرق بين الحد الأعلى للدرجات والحد الأدنى وهو يساوي 4، ثم يتم حساب طول الفئة وذلك

بقسمة المدى على عدد الفئات أي طول الفئة = 5/4 ومنه طول الفئة هو 0.8 ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (12): توزيع الإجابات حسب الوسط الحسابي وفقا لمقياس ليكارت الخماسي

الوسط الحسابي المرجح	إجابات أفراد عينة الدراسة
من 1 إلى 1.8	غير موافق بشدة – أبدا
أكبر من 1.8 إلى 2.6	غير موافق – نادرا
أكبر من 2.6 إلى 3.4	محايد – أحيانا
أكبر من 3.4 إلى 4.2	موافق – غالبا
أكبر من 4.2 إلى 5	موافق بشدة – دائما

المصدر: من إعداد الطالب

وللتعرف على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق قواعد العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، ودرجة التزامه بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش، اعتمد الطالب على المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة لتكون مؤشرا على درجة الالتزام بالاعتماد على المعيار التالي في الحكم إلى تقدير المتوسطات الحسابية، وذلك من خلال تقسيم درجات الالتزام إلى ثلاث مستويات (**مرتفعة، متوسطة، منخفضة**) بالاعتماد على المعادلة التالية وهي معيار التصحيح.[1]

$$\frac{\text{أعلى درجة} - \text{أدنى درجة}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

المدى الأول: 1+ 1.33 = 2.33

المدى الثاني: 2.34 + 1.33 = 3.67

المدى الثالث: 3.67+ 1.33 = 5

[1] Sekaran, U, **Research Methods For Business, A Skill-Bulding Approach. JohnWiley and Sons Inc**, New York, 2013

ويمكن توضيح مؤشرات الوسط الحسابي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): مقياس درجة الالتزام

الوسط الحسابي	درجة الالتزام
[2,33 – 1]	منخفضة
[3,67– 2,34]	متوسطة
[5 – 3,68]	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالب

2- مرحلة توزيع الاستبيان

تم الاعتماد في توزيع الاستبيان على عدة طرق أهمها التوزيع المباشر على أفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال حضور الملتقيات الجامعية والملتقيات الجهوية والوطنية لمحافظي الحسابات في كل من ولايتي مستغانم بتاريخ 2020/02/06 وولاية وادي سوف بتاريخ 07 و2020/03/08، وكذلك تم الاستعانة بالعديد من محافظي الحسابات، وبوسائل الاتصال الالكترونية من خلال إعداد الاستبيان في ملف وورد وأيضا بصيغة إلكترونية بالاعتماد على موقع Google drive، وتمت صياغة الاستبيان باللغتين العربية والفرنسية، مراعاة لبيئة عمل محافظي الحسابات في الجزائر، الذين يعتمدون على اللغة الفرنسية في مختلف نشاطاتهم، وتم إرسال الاستبيان إلى البعض منهم عن طريق البريد الالكتروني.

ثانيا: اختبار صدق وثبات الاستبيان

صدق الاستبيان يعني تمثيله لمجتمع الدراسة بشكل جيد، أي أن إجابات أفراد عينة الدراسة المتحصل عليها تعطينا المعلومات التي وُضعت لأجلها الأسئلة، أما ثبات الاستبيان فيعني أنه إذا تم إعادة توزيع هذا الاستبيان على عينة أخرى من نفس المجتمع وبنفس الحجم فإن النتائج ستكون متقاربة مع النتائج المحصل عليها سابقا من العينة الأولى، وتكون النتائج بين العينتين متساوية باحتمال يساوي معامل الثبات.[1] ويعرف

[1] غيث البحر ود. معن التنجي، **التحليل الإحصائي للاستبيانات باستخدام برنامج IBM SPSS Statistics**، مركز سبر للدراسات الإحصائية والسياسات العامة، 2014، ص14، تم تحميله من الموقع: www.sabr-sp.com

أيضا صدق الاستبيان بأنه شمول هذا الأخير على كل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من جهة، ووضوح عباراته ومفرداته من جهة أخرى، بحيث تكون واضحة ومفهومة لمستخدميها.[1]

وبغرض التأكد من صدق هذا الاستبيان ومدى تمثيله لمجتمع الدراسة بشكل جيد، ومدى مساهمته في تحقيق أهدافها واختبار فرضياتها والتأكد من ثباته، تم استخدام مقياس الصدق الظاهري للتحقق من صدق أداة الدراسة، واستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس مدى ثباته وفقا لإجابات أفراد عينة الدراسة.

1- اختبار الصدق الظاهري

لاختبار صدق أداة الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة جامعيين في كل من جامعة تيارت وجامعة سيدي بلعباس، وعدد من محافظي الحسابات (**أنظر الملحق رقم 04**)، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار بكافة النصائح المقدمة في سبيل تحسين صياغة أسئلة الاستبيان وإخراجه في شكله النهائي كما هو موضح في (**الملحق رقم 02**) و(**الملحق رقم 03**).

2- اختبار الثبات

يعني ثبات الاستبيان أنه إذا أعدنا توزيعه على عينة أخرى من نفس المجتمع وبنفس الحجم وفي نفس الشروط والظروف، سنتحصل على نتائج متقاربة باحتمال يساوي معامل الثبات.

ولاختبار ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لكافة محاورها، والنتائج موضحة في الجدول رقم (14)، والقاعدة العامة لاستخدام هذا المعامل هي كما يلي:[2]

- إذا كان معامل ألفا كرونباخ أقل من (0.6) يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ضعيف.
- إذا كان معامل ألفا كرونباخ يقع في المجال من [0.6-0.7[يعني أن الدراسة تتمتع بثبات مقبول.
- إذا كان معامل ألفا كرونباخ يقع في المجال من [0.7-0.08[يعني أن الدراسة تتمتع بثبات جيد.

[1] ذوقار عبيدات وآخرون، **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**، الأردن، دار الفكر، 2001، ص189

[2] أوما سيكران، **طرق البحث في الإدارة: مدخل بناء المهارات البحثية، ترجمة إسماعيل علي بسيوني وعبد الله بن سليمان العزاز**، المنشورات العلمية لجامعة الملك سعود، السعودية، 1998، ص445

- إذا كان معامل ألفا كرونباخ أكبر من (0.8) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ممتاز.

الجدول رقم (14): نتائج اختبار معامل ثبات ألفا كرونباخ ((Cronbach's Alpha

محاور الدراسة	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال.	10	0.702
المحور الثاني: مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق قواعد العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي	**28**	**0.806**
المحور الثالث: مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.	11	0.649
كل محاور الدراسة	**49**	**0.822**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (14) يبرز نتائج اختبار الثبات لجميع محاور الدراسة وهي أكبر من (60%) وتعني هذه القيم وجود درجة عالية من الثبات لكافة محاور الدراسة، حيث بلغت لنا قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل المحاور (0.822) وهي تشير إلى تمتع الاستبيان بثبات ممتاز.

وبحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات (0.822) نحصل على معامل الصدق الذي يساوي (0.906) مما يدل على أن الاستبيان صادق لما وُضع لقياسه، أي أنه مقبول لإجراء الدراسة التطبيقية، كما أنه يمثل المجتمع الذي سحبت منه العينة.

3- اختبار الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة:

يُقصد بالاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان تحديد مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه. وسيتم قياس درجة الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه باستخدام معامل الارتباط الخطي لبيرسون (Pearson)، حيث يأخذ معامل الارتباط القيم التالية:

- إذا كانت قيمة المعامل صفر (0) فهذا يعني أن العبارات مستقلة تماما.
- إذا كانت قيمة المعامل أكبر من الصفر (موجبة) فالارتباط طردي، ويكون هذا الارتباط قويا في حالة اقتراب المعامل من الواحد الصحيح (1)، وضعيفا عند اقترابه من الصفر(0).
- إذا كانت قيمة المعامل سالبة فالارتباط عكسي، ويكون قويا عند اقترابه من الواحد السالب، وضعيفا في حالة اقترابه من الصفر.

3-1 اختبار الاتساق الداخلي لعبارات الفرضية الاولى:

نتائج اختبار الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول المتعلق بالفرضية الأولى مع المحور ككل موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): معامل الارتباط لكل عبارة من عبارات الفرضية الأولى

الرقم	للتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في المؤسسات محل التدقيق، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
01	يتحقق من مدى التزام المؤسسة بتسديد استحقاقات الدائنين في وقتها المحدد.	**0.633	0.000
02	يراقب ويحلل المؤشرات السلبية للنسب المالية إن وُجدت.	**0.600	0.000
03	يقوم بالتدقيق التفصيلي الشامل للحسابات ذات المخاطر المرتفعة.	**0.549	0.000
04	يتحقق من قدرة المؤسسة على تأمين السيولة اللازمة لتغطية الأصول الثابتة.	**0.709	0.000
05	يتحقق من عدم وجود مشاكل في استحقاق القروض ومن قدرة المؤسسة على تسديدها في وقتها المحدد.	**0.613	0.000
06	يستفسر عن وجود عملاء يعانون من صعوبة في المركز المالي ولا يقدرون على التسديد.	**0.341	0.000
07	يستفسر في حالة ملاحظته لفقدان مدراء تنفيذيين وقياديين دون استبدالهم.	**0.368	0.000

08	يستفسر في حالة ملاحظته لانخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج.	0.549**	0.000
09	يأخذ بعين الاعتبار القضايا القانونية القائمة ضد المؤسسة والتي تنشأ عنها التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها.	0.559**	0.000
10	يتحقق من مدى التزام المؤسسة بمختلف المتطلبات القانونية الأخرى.	0.407**	0.000

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 / *الارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (15) يوضح لنا معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول "**مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال**" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبرز أن معاملات الارتباط المبينة دالة وهي أكبر من الصفر (0)، أي هناك علاقة ارتباط طردية بين عبارات المحور الأول والمحور ككل، حيث مستوى الدلالة المعنوية أقل من القيمة الجدولية (0.05) في كل عبارات المحور الأول، أي أنها ذات دلالة إحصائية عالية. وبذلك يعتبر المحور صادق لما وُضع لقياسه.

3-2 اختبار الاتساق الداخلي لعبارات الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية:

سيتم قياس درجة الارتباط بين كل عبارة من عبارات الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية مع عبارات الفرضية الثانية ككل باستخدام معامل الارتباط الخطي لبيرسون (Pearson)، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول رقم (16) كما يلي:

الجدول رقم (16): معامل الارتباط لكل عبارة من عبارات الفرضية الفرعية الأول للفرضية الثانية

الرقم	للتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
11	يتحقق من قيام المؤسسة بإعداد وعرض القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.	0.388**	0.000
12	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن كافة العمليات والنشاطات	0.298**	0.000

	التي قامت بها.		
13	يتحقق من قيام المؤسسة بعرض قوائمها المالية بالدينار الجزائري.	0.315**	0.000
14	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول في مجموعات حسب طبيعتها (أصول غير جارية، أصول جارية) كما نص عليها النظام المحاسبي المالي.	0.529**	0.000
15	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول بقيمتها الصافية بعد طرح الاهتلاكات وخسائر القيمة.	0.277**	0.000
16	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الخصوم حسب طبيعة (رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم الجارية والخصوم الغير جارية) وتاريخ استحقاقها كما نص عليها النظام المحاسبي المالي.	0.181*	0.000
17	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن رأس المال الصادر ورأس المال الغير مستدعى.	0.385**	0.000
18	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الاحتياطات والأرباح المحتجزة.	0.431**	0.000
19	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن المصاريف والإيرادات الخاصة بالأنشطة العادية وغير العادية.	0.494**	0.000
20	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن صافي الدخل والضرائب والرسوم المماثلة.	0.450**	0.000
21	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة عن النتيجة الصافية للسنة المالية وتغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي لها تأثير مباشر كرؤوس الأموال.	0.553**	0.000
22	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة	0.458	0.000

	عن عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد).		
23	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تدفقات الخزينة عن التدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية وعمليات الاستثمار.	0.230**	0.000
24	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تدفقات الخزينة عن التدفقات الناتجة عن عمليات التمويل (الحصص المدفوعة للمساهمين، زيادة رأس المال النقدي، إصدار قروض أو تسديد قروض).	0.089	0.016
25	يتحقق من الإفصاح في قائمة الملاحق عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وفي إعداد وعرض القوائم المالية.	0.523**	0.000
26	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن في قائمة الملاحق عن المعلومات الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية.	0.409**	0.000
27	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات حول المؤسسات التي تعاملت معها أو مع مسيريها.	0.558**	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (16) الذي يبرز لنا معاملات الارتباط لكل عبارات الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية المتمثلة في " **يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي**" والدرجة الكلية للفرضية الثانية، نلاحظ أن كل معاملات الارتباط دالة وهي أكبر من الصفر (0)، أي أن هناك علاقة طردية بين عبارات الفرضية الفرعية الأولى والمحور الثاني للدراسة، ومستوى الدلالة المعنوية لكل العبارات هو أقل من القيمة الجدولية (0.05) أي ذات دلالة إحصائية عالية، وعليه فإن عبارات الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية صادقة لما وُضعت لقياسه.

3-3 اختبار الاتساق الداخلي لعبارات الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية:

سيتم قياس درجة الارتباط بين كل عبارة من عبارات الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية مع عبارات الفرضية الثانية ككل باستخدام معامل الارتباط الخطي لبيرسون (Pearson)، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول رقم (17) كما يلي:

الجدول رقم (17): معامل الارتباط لكل عبارة من عبارات الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية

الرقم	للتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
28	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تحديد مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة.	0.426**	0.000
29	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم وجرد المخزونات.	0.584**	0.000
30	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الضرائب المؤجلة.	0.588**	0.000
31	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة تكاليف البحث والتطوير.	0.545**	0.000
32	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العقود طويلة الأجل وعقود الإيجار التمويلي.	0.589**	0.000
33	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الامتيازات الممنوحة للمستخدمين (حقوق الامتياز).	0.429**	0.000
34	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية.	0.473**	0.000

35	يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن التغيرات التي حدثت في السياسات المحاسبية والأسباب التي أدت إليها.	**0.300	0.000
36	الاطلاع على الوثائق والسجلات المحاسبية للتحقق من أي معاملات حدثت بعد تاريخ إقفال الميزانية (التزامات جديدة، قروض....).	**0.542	0.000
37	الاستفسار من الإدارة عن الأصول التي تم بيعها أو إتلافها بسبب حريق أو سبب آخر بعد تاريخ إقفال الميزانية.	**0.407	0.000
38	مطالبة الإدارة أو مسؤولي المؤسسة بتقديم تصريح كتابي يؤكدون فيه أن كل الأحداث اللاحقة التي تطلبت تعديل أو تقديم معلومة قد تمت معالجتها فعلا.	0.137	0.007

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يوضح لنا الجدول رقم (17) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية المتمثلة في "**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.**" والدرجة الكلية للفرضية الثانية، نلاحظ أن كل معاملات الارتباط ذات دالة إحصائية عالية وهي أكبر من الصفر (0)، ومستوى الدلالة المعنوية لكل العبارات هو أقل من القيمة الجدولية (0.05)، أي هناك علاقة طردية بين عبارات الفرضية الفرعية الثانية والمحور الثاني للدراسة، وعليه فإن عبارات الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية صادقة لما وُضعت لقياسه.

3-4 اختبار الاتساق الداخلي لعبارات الفرضية الثالثة:

سيتم قياس درجة الارتباط بين كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة مع الدرجة الكلية للفرضية الثالثة ككل باستخدام معامل الارتباط الخطي لبيرسون (Pearson)، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم (18): معامل الارتباط لكل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	للتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عنهما، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (sig)
39	استخدام الشك المهني أثناء تدقيق الحسابات بأخذه بعين الاعتبار لاحتمال وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية نتيجة خطأ أو غش.	*0.157	0.037
40	الاهتمام أكثر بتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة لتحديد مواطن الضعف.	**0.348	0.000
41	التحقق من عدم وجود شكوك حول مصداقية أو كفاءة الإدارة والمكلفين بالحوكمة.	**0.460	0.000
42	التحقق من عدم وجود عمليات أو تسجيلات غير اعتيادية في القوائم المالية.	**0.534	0.000
43	يطالب مسؤولي إدارة المؤسسة أو مسؤولي الرقابة الداخلية بإجراء تقييم خطر حدوث تشوهات كبيرة بسبب الخطأ أو الاحتيال إذا لم يفعلوا ذلك.	**0.722	0.000
44	يقوم بإجراء مناقشة مع مساعديه لدراسة الأخطاء المادية المحتملة في القوائم المالية بسبب الاحتيال قبل وأثناء جمع المعلومات.	**0.438	0.000
45	التحقق من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين وعن خلفياتهم المهنية والأخلاقية خاصة الذين هم على صلة مع أصول المؤسسة أو سجلاتها المحاسبية.	**0.681	0.000
46	العمل على تغيير إجراءات التدقيق من سنة لأخرى لمنع التنبؤ بها من طرف مرتكبي الغش.	**0.710	0.000

47	الحصول على حسابات العملاء والقيام بمقارنتها مع الوثائق والسجلات المحاسبية.	*0.103	0.020
48	القيام بإبلاغ الجهات المعنية عند اكتشاف خطأ أو غش في القوائم المالية.	**0.410	0.000
49	الامتناع عن المصادقة إذا ثبت أن الخطأ أو الغش المكتشف له أثر كبير على القوائم المالية ولم يتم أخذه بعين الاعتبار من طرف إدارة المؤسسة	**0.234	0.002

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (18) الذي يوضح لنا معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة المتمثلة في **"يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش"** والدرجة الكلية للفرضية الثالثة، نلاحظ أن كل معاملات الارتباط دالة إحصائيا وهي أكبر من الصفر (0)، ومستوى الدلالة المعنوية لكل العبارات هو أقل من القيمة الجدولية (0.05)، ومنه هناك علاقة طردية بين عبارات الفرضية الثالثة والمحور الثالث للدراسة، وعليه فإن عبارات الفرضية الثالثة صادقة لما وُضعت لقياسه.

3-5 اختبار الاتساق الداخلي لكافة محاور الدراسة:

نوضح معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبيان من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): معامل الارتباط بين محاور الدراسة والمعدل الكلي لعبارات الاستبيان

محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة SIG
المحور الأول	10	**0.652	0.000
المحور الثاني	28	**0.665	0.000
المحور الثالث	11	**0.805	0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (19) يتضح لنا أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة وبين المعدل الكلي لعبارات الاستبيان قوية، حيث أن معامل ارتباط في كل المحاور هو أكبر من الصفر (0)، وكذلك مستوى الدلالة المعنوية (SIG) هو أقل من القيمة الجدولية (0.05) في كل المحاور، حيث نلاحظ أن المحور الثالث المتعلق بمعرفة مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عنهما، هو الأقوى ارتباطا بقيمة (0.805)، ويليه المحور الثاني المتعلق بمعرفة مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي بمعدل ارتباط قيمته (0.665)، في حين جاء المحور الأول المتعلق بمعرفة مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، في المرتبة الأخيرة بمعدل ارتباط قيمته (0.652). وعليه بناء على ما سبق تعتبر كل عبارات الاستبيان صادقة لما وُضعت لقياسه.

المبحث الثاني: تحليل البيانات الإحصائية

بعدما تطرقنا سابقا إلى أداة جمع البيانات الممثلة أساسا في الاستبيان، وبعد عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة واختبار صدقها، تم التطرق في هذا المبحث إلى أهم الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية بغرض اختبار فرضياتها. حيث تم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: أساليب التحليل الإحصائي وخصائص أفراد عينة الدراسة

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات الدراسة

المطلب الأول: أساليب التحليل الاحصائي للبيانات وخصائص أفراد عينة الدراسة

في هذا المطلب تم عرض أهم الأساليب الإحصائية التي تم الاستعانة بها لتحليل البيانات والمعلومات المحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى إبراز مختلف خصائص أفراد عينة الدراسة.

أولا: أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على فرضياتها، تم الاستعانة بمختلف الأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي (SPSS 24) لمعالجة البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقاييس النزعة المركزية:

مقاييس النزعة المركزية هي مقاييس عددية يتم استخدامها بغرض قياس تموضع، تمركز أو تجمع البيانات، ومن بين مقاييس النزعة المركزية التي تم استخدامها نذكر:

- **الوسط الحسابي (المتوسط) Mean**: يعتبر المتوسط الحسابي من أهم وأفضل مقاييس النزعة المركزية، ومن أكثرها استخداما في التحليل الإحصائي. وتم استخدام هذا المقياس بغرض

وصف آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة، كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات الاستبيان.

- **الانحراف المعياري:** يدل الانحراف المعياري على مدى تشتت قيم متغيرات الدراسة عن الوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبيان، إذ أن قيم الانحراف المعياري كلما اقتربت من الصفر (0) دل ذلك على قلة تشتت البيانات والعكس صحيح. والهدف من استخدام هذا المقياس هو معرفة مدى التشتت في أراء أفراد عينة الدراسة قياسا بالوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبيان.

2- الإحصاء الوصفي:

تم استخدام العديد من المقاييس بغرض وصف آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة وتحليل خصائصها، ومن أهم المقاييس المستخدمة نذكر:

- **التكرارات والنسب المئوية:** من أجل التعرف أكثر على الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة ولتحديد اتجاهات أراءها حول عبارات الاستبيان.
- **اختبار T لعينة واحدة (Test T sur échantillon unique):** من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة.
- **اختبار مربع كاي (Test du khi-deux):** لاختبار تأثير المتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي والخبرة المهنية) على فرضيات الدراسة.

ثانيا: خصائص أفراد عينة الدراسة

تم عرض الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة، وذلك باستعراض مختلف البيانات الشخصية والمهنية، بغية معرفة مدى تمثيل أفراد العينة لمجتمع الدراسة. وتتمثل نتائج التحليل الإحصائي لخصائص أفراد عينة الدراسة فيما يلي:

1- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر:

إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغير العمر موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	00	%00
من 30 إلى 40سنة	07	%04
أكثر من 40 سنة	169	%96
المجموع	**176**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر كما يلي:

الشكل رقم (07): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

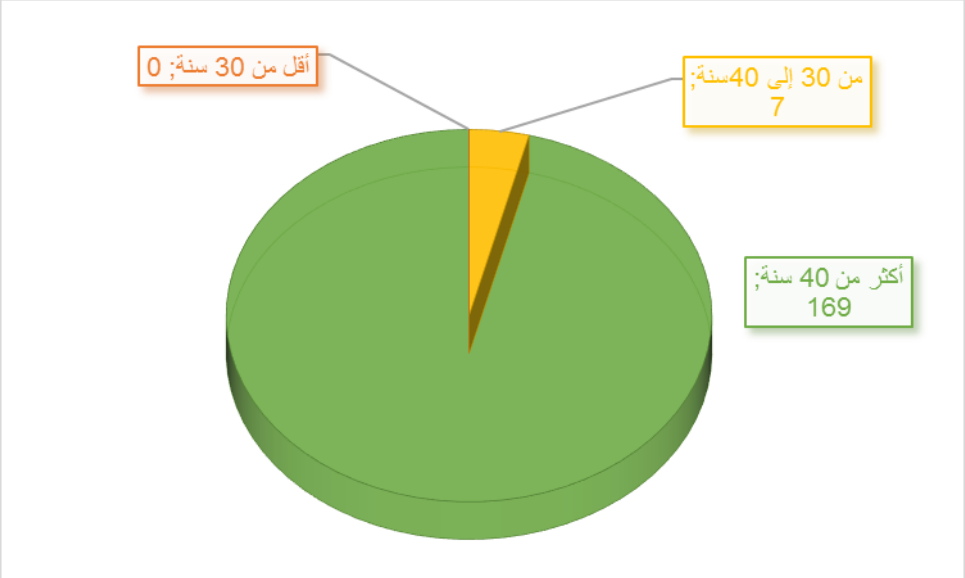

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (20) والشكل رقم (07) نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة المبحوثين كانت أعمارهم فوق 30 سنة، حيث ما نسبته 04% بالتقريب، من أفراد عينة الدراسة أعمارهم ما بين 30 و40سنة، في حين أن أغلب أفراد عينة الدراسة وبنسبة 96%، أعمارهم أكثر من 40سنة، هذا ما يوحي بخبرتهم في الميدان كمحافظي حسابات مما يعزز من مصداقية النتائج وجودتها.

2- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي (الشهادة المحصل عليها)

تراوحت نتائج الدراسة فيما يخص المؤهل العلمي المحصل عليه من قبل محافظي الحسابات عينة الدراسة، بين العديد من الشهادات الجامعية والمهنية نوضحها من خلال الجدول رقم (21) كما يلي:

الجدول رقم (21): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار
ليسانس	55
ماستر	56
ماجستير	1
دكتوراه	28
شهادات أخرى	36
المجموع	176

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

ويمكن توضيح نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): تبويب أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

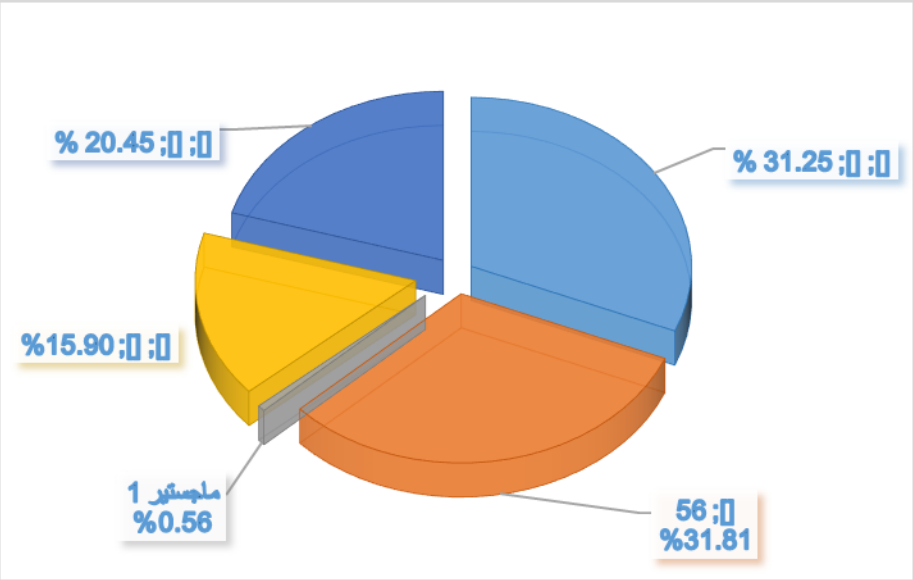

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) والشكل رقم (08) أن غالبية محافظي الحسابات عينة الدراسة حاصلين على شهادات جامعية حيث تراوحت أعلى نسبة بين ليسانس وماستر بنسبة 31.3% و31.8% على التوالي، في حين نسبة الحاصلين على شهادات الدراسات ما بعد التدرج ماجستير ودكتوراه فكانت 0.6% و15.9% على التوالي، أما نسبة الحاصلين على شهادات أخرى (شهادات مهنية في المحاسبة والتدقيق) فبلغت 20.5%. وهذا التنوع في الحاصلين على مختلف المؤهلات العلمية يساهم في تبسيط وفهم أسرع لعبارات الاستبيان كما يساعد في الحصول على إجابات دقيقة وموضوعية.

3- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

الجدول الموالي يوضح نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة (محافظي الحسابات) وفق تخصصاتهم العلمية كما يلي:

الجدول رقم (22): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار
محاسبة	75
مالية	13
محاسبة وتدقيق	83
أخرى	05
المجموع	**176**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

ويمكن توضيح نتائج توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): تبويب أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

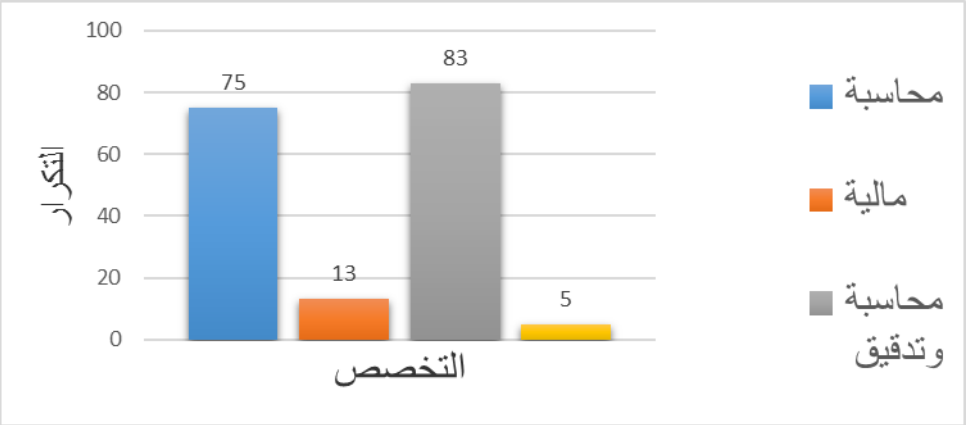

المصدر: من إعداد الطالب بناء على برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (22) والشكل رقم (09) يتضح لنا أن غالبية أفراد عينة الدراسة وبنسبة 47.2% هم من حملة شهادات جامعية أو مهنية في تخصص المحاسبة والتدقيق، وأيضا تضمنت عينة الدراسة نسبة 42.6% من المتخصصين في المحاسبة، ثم يليهم المتخصصين في المالية بنسبة 7.4%، ثم نسبة 2.8% من إجمالي عينة الدراسة تخصصاتهم العلمية أخرى. والملاحظ أن غالبية أفراد عينة تخصصاتهم العلمية محاسبة، محاسبة وتدقيق بمجموع نسبي قدره 89.8% من إجمالي عينة الدراسة وهي نسبة عالية جدا مما يعطي ذلك مؤشر قوي على أن غالبية محافظي الحسابات عينة الدراسة على دراية كافية بأعمال المحاسبة والتدقيق، مما يعني تمكنهم من إعطاء آراء وإجابات دقيقة على عبارات الاستبيان وهذا ما ينعكس على دقة النتائج.

4- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية كمحافظي حسابات موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية كمحافظ حسابات	التكرار
أقل من 5 سنوات	26
من 5 إلى 10 سنوات	72
أكثر من 10 سنوات	78
المجموع	**176**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

ويمكن عرض نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية كمحافظ حسابات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): توزيع افراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية كمحافظي حسابات

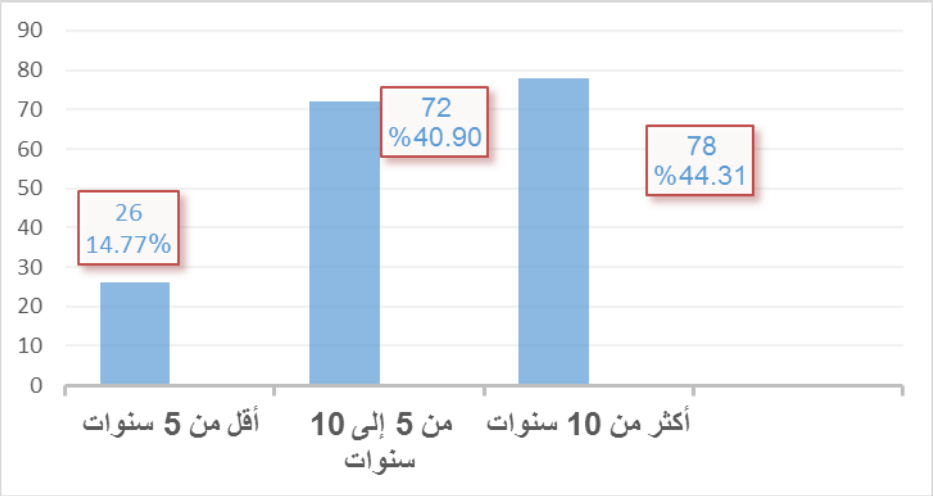

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (23) والشكل رقم (10) نجد أن نسبة 44.31% من عينة الدراسة لهم خبرة مهنية أكثر من 10 سنوات كمحافظي حسابات، في حين نسبة الذين تتراوح خبرتهم المهنية ما بين 5 و10 سنوات كمحافظي حسابات فبلغت 40.90%، أما الذين تتراوح خبرتهم المهنية أقل من 5 سنوات كمحافظي حسابات فبلغت نسبتها 14.77%. والملاحظ أن عينة الدراسة توزعت لتشمل كافة فئات الخبرة المختلفة في ميدان محافظة الحسابات هذا ما يمكنهم من الإجابة بقدر عال من الكفاءة على مختلف أسئلة الاستبيان، وبالتالي يمكننا من الحصول على إجابات دقيقة من أفراد عينة الدراسة.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

يتضمن هذا المطلب عرض لمختلف نتائج الدراسة الميدانية، وذلك بوصف وتحليل آراء أفراد عينة الدراسة بغية معرفة مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في المؤسسات محل التدقيق، وكذا مدى التزامه بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، إضافة إلى معرفة مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما. ومن خلال هذه المؤشرات يمكن معرفة مدى التزام محافظ الحسابات بمراعاة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات التي يقوم بتدقيق حساباتها، لذا سيتم تحليل أراء عينة الدراسة في شكل تكرارات ونسب مئوية مع حساب مختلف المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستبيان، وتحديد الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة، وفيما يلي عرض وتحليل نتائج محاور الدراسة.

أولا: عرض نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه "**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.**" والجدول رقم (24) يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة (التكرارات والنسب المئوية) لكل عبارة من عبارات الفرضية الأول الخاصة بمعرفة مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، وذلك من خلال قياس مدى التزامه بتحليل المؤشرات المالية، التشغيلية والقانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال، وتم استخدام مقياس ليكارت الخماسي للإجابة على أسئلة هذا المحور، والنتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم (24): توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الفرضية الأولى

للتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	غير موافق بشدة	غير موافق	بدون رأي	موافق	موافق بشدة	المجموع
	التكرار					النسبة العامة
	النسبة المئوية %					
1.يتحقق من مدى التزام المؤسسة بتسديد استحقاقات الدائنين في وقتها المحدد.	00	00	07	80	89	**176**
	00	00	04	45.5	50.6	**%100**
2.يراقب ويحلل المؤشرات السلبية للنسب المالية إن وُجدت.	00	00	07	63	106	**176**
	00	00	4	35.8	60.2	**%100**
3.يقوم بالتدقيق التفصيلي الشامل للحسابات ذات المخاطر المرتفعة.	00	00	10	80	86	**176**
	00	00	5.7	45.5	48.9	**%100**
4.يتحقق من قدرة المؤسسة على تأمين	00	1	9	68	98	**176**

السيولة اللازمة لتغطية الأصول المتداولة.	00	0.6	5.1	38.6	55.7	**%100**
5.يتحقق من عدم وجود مشاكل في استحقاق القروض ومن قدرة المؤسسة على تسديدها في وقتها المحدد.	00	1	6	114	55	**176**
	00	0.6	3.4	64.8	31.3	**%100**
6.يستفسر عن وجود عملاء يعانون من صعوبة في المركز المالي ولا يقدرون على التسديد.	73	77	24	2	00	**176**
	41.5	43.8	13.6	1.1	00	**%100**
7.يستفسر في حالة ملاحظته لفقدان مدراء تنفيذيين وقياديين دون استبدالهم.	00	00	9	115	52	**176**
	00	00	5.1	65.3	29.5	**%100**
8.يستفسر في حالة ملاحظته لانخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج.	5	3	31	116	21	**176**
	2.8	1.7	17.6	65.9	11.9	**%100**
9.يأخذ بعين الاعتبار القضايا القانونية القائمة ضد المؤسسة والتي تنشأ عنها التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها.	00	1	2	41	132	**176**
	00	0.6	1.1	23.3	75	**%100**
10.يتحقق من مدى التزام المؤسسة بمختلف المتطلبات القانونية الأخرى.	00	00	7	97	72	**176**
	00	00	4	55.1	40.9	**%100**
المجموع	**4.43**	**4.72**	**6.36**	**44.09**	**40.4**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج السابقة نستخلص أن غالبية أفراد عينة الدراسة بمجموع 84.49% يوافقون على أن محافظ الحسابات في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات محل التدقيق يلتزم بتحليل مختلف المؤشرات المالية، التشغيلية والقانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال، في حين أن نسبة قليلة جداد من عينة الدراسة تقدر بحوالي 9.15% يرون أن محافظ الحسابات لا يلتزم بمراقبة وتحليل المؤشرات التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال. في حين بلغت نسبة الحياد العام لأفراد عينة الدراسة عن الإجابة على أسئلة المحور الأول ما نسبته 6.36% فقط.

ثانيا: عرض نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أنه "**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي**" ولتحليل نتائج هذه الفرضية تم تجزئتها إلى فرضيتين فرعيتين، لهذا سنقوم بعرض نتائج كل فرضية فرعية على حِدا كما يلي:

1- عرض نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه "**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.**" والجدول رقم (25) يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة (التكرارات والنسب المئوية) لكل عبارة من عبارات الفرضية الفرعية الأولى الخاصة بمعرفة مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، وتم استخدام مقياس ليكارت الخماسي للإجابة على أسئلة هذه الفرضية، والنتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم (25): توزيع إجابات عينة الدراسة على أسئلة الفرضية الفرعية الأولى

للتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا ما	دائما	المجموع
	التكرار					
	النسبة المئوية %					النسبة العامة
11.يتحقق من قيام المؤسسة بإعداد وعرض القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.	00	00	01	35	140	**176**
	00	00	0.6	19.9	79.5	**%100**
12.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن كافة العمليات والنشاطات التي قامت بها.	00	00	01	51	124	**176**
	00	00	0.6	29	70.4	**%100**
13. يتحقق من قيام المؤسسة بعرض قوائمها المالية بالدينار الجزائري.	00	00	04	53	119	**176**
	00	00	2.3	30.1	67.6	**%100**
14. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول في مجموعات حسب	00	00	02	57	117	**176**
	00	00	1.1	32.4	66.5	**%100**

طبيعتها (أصول غير جارية، أصول جارية) كما نص عليها النظام المحاسبي المالي.						
15.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول بقيمتها الصافية بعد طرح الاهتلاكات وخسائر القيمة.	03	00	02	54	117	**176**
	1.7	00	1.1	30.7	66.5	**%100**
16.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الخصوم حسب طبيعة (رؤوس الأموال الخاصة، خ ج وخ غ ج) وتاريخ استحقاقها كما نص عليها النظام المحاسبي المالي.	01	00	01	48	126	**176**
	0.6	00	0.6	27.3	71.5	**%100**
17.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن رأس المال الصادر ورأس المال الغير مستدعى.	00	13	10	55	98	**176**
	00	7.4	5.7	31.3	55.7	**%100**
18. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الاحتياطات والأرباح المحتجزة.	00	1	23	89	63	**176**
	00	0.6	13.1	50.6	35.8	**%100**
19.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن المصاريف والإيرادات الخاصة بالأنشطة العادية وغير العادية.	01	00	11	66	98	**176**
	0.6	00	6.3	37.5	55.7	**%100**
20.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن صافي الدخل والضرائب والرسوم المماثلة.	01	00	09	63	103	**176**
	0.6	00	5.1	35.8	58.5	**%100**
21.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة عن النتيجة الصافية للسنة المالية وتغييرات الطريقة	10	02	05	97	62	**176**
	5.7	1.1	2.8	55.1	35.2	**%100**

المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي لها تأثير مباشر كرؤوس الأموال.						
22.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة عن عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد)	15	04	08	80	69	**176**
	8.5	2.3	4.5	45.5	39.2	**%100**
23.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول سيولة الخزينة عن التدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية وعمليات الاستثمار.	60	99	08	05	04	**176**
	34.1	56.3	4.5	2.8	2.3	**%100**
24.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول سيولة الخزينة عن التدفقات الناتجة عن عمليات التمويل (الحصص المدفوعة للمساهمين، زيادة رأس المال النقدي، إصدار قروض أو تسديد قروض)	68	96	08	04	00	**176**
	38.6	54.5	4.5	2.3	00	**%100**
25.يتحقق من الإفصاح في قائمة الملاحق عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وفي إعداد وعرض القوائم المالية.	00	00	13	57	106	**176**
	00	00	7.4	32.4	60.2	**%100**
26.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في قائمة الملاحق عن المعلومات الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية	01	00	19	75	81	**176**
	0.6	00	10.8	42.6	46	**%100**
27.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات حول المؤسسات التي تعاملت معها أو مع مسيريها.	01	00	01	57	117	**176**
	0.6	00	0.6	32.4	66.5	**%100**
المجموع	**5.39**	**7.16**	**4.22**	**31.63**	**51.5**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (25)، نستنتج أن غالبية محافظي الحسابات عينة الدراسة وبنسبة إجمالية 51.5% يلتزمون في إطار مهامهم دائما بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، في حين 5.39% من عينة الدراسة لا يلتزمون أبدا بهذه الإجراءات.

2- عرض نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه "**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال**" والجدول رقم (26) يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة (التكرارات والنسب المئوية) لكل عبارة من عبارات الفرضية الفرعية الثانية الخاصة بمعرفة مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال، وتم استخدام مقياس ليكارت الخماسي للإجابة على أسئلة هذه الفرضية، والنتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم (26): توزيع إجابات عينة الدراسة على أسئلة الفرضية الفرعية الثانية

للتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا ما	دائما	المجموع
	التكرار					
	النسبة المئوية %					النسبة العامة
28.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تحديد مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة	07	05	04	67	93	**176**
	04	2.8	2.3	38.1	52.8	**%100**
29.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم وجرد المخزونات	00	07	02	45	122	**176**
	00	04	1.1	25.6	69.3	**%100**
30.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الضرائب المؤجلة	00	08	02	58	108	**176**
	00	4.5	1.1	33	61.4	**%100**
31.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة	00	04	06	58	108	**176**
	00	2.3	3.4	33	61.4	**%100**

تكاليف البحث والتطوير						
32.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العقود طويلة الأجل وعقود الإيجار التمويلي.	00	00	03	46	127	**176**
	00	00	1.7	26.1	72.2	**%100**
33.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الامتيازات الممنوحة للمستخدمين (حقوق الامتياز)	00	00	08	39	129	**176**
	00	00	4.5	22.2	73.3	**%100**
34.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية	00	00	15	40	121	**176**
	00	00	8.5	22.7	68.8	**%100**
35.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن التغيرات التي حدثت في السياسات المحاسبية والأسباب التي أدت إليها.	14	00	16	84	62	**176**
	08	00	9.1	47.7	35.2	**%100**
36.الاطلاع على الوثائق والسجلات المحاسبية للتحقق من أي معاملات حدثت بعد تاريخ إقفال الميزانية (التزامات جديدة، قروض...).	00	00	22	113	41	**176**
	00	00	12.5	64.2	23.3	**%100**
37.الاستفسار من الإدارة عن الأصول التي تم بيعها أو إتلافها بسبب حريق أو سبب آخر بعد تاريخ إقفال الميزانية.	00	00	11	109	56	**176**
	00	00	6.3	61.9	31.8	**%100**
38.مطالبة الإدارة أو مسؤولي المؤسسة بتقديم تصريح كتابي يؤكدون فيه أن كل الأحداث اللاحقة التي تطلبت تعديل أو تقديم معلومة قد تمت معالجتها فعلا.	90	73	11	01	01	**176**
	51.1	41.5	6.3	0.6	0.6	**%100**
المجموع	**5.74**	**4.66**	**5.17**	**34.20**	**50.21**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (26)، نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة وبنسبة 84.41% غالبا ما أو دائما يلتزمون بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية، في حين بلغت نسبة محافظي الحسابات الذين لا يلتزمون أبدا بهذه الإجراءات 5.74% من إجمالي عينة الدراسة.

ثالثا: عرض نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على أنه "**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عنهما**" والجدول رقم (27) يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة (التكرارات والنسب المئوية) لكل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة الخاصة بمعرفة مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش، وتم استخدام مقياس ليكارت الخماسي للإجابة على أسئلة هذه الفرضية، والنتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم (27): توزيع إجابات عينة الدراسة على أسئلة الفرضية الثالثة

للتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا ما	دائما	المجموع
	التكرار					
	النسبة المئوية %					النسبة العامة
39. استخدام الشك المهني أثناء تدقيق الحسابات بأخذه بعين الاعتبار لاحتمال وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية نتيجة خطأ أو غش.	00	00	01	76	99	**176**
	00	00	0.6	43.2	56.3	**%100**
40. الاهتمام أكثر بتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة لتحديد مواطن الضعف.	00	00	08	80	88	**176**
	00	00	4.5	45.5	50	**%100**
41. التحقق من عدم وجود شكوك حول مصداقية أو كفاءة الإدارة	75	54	40	07	00	**176**
	42.6	30.7	22.7	04	00	**%100**

والمكلفين بالحوكمة.						
42. التحقق من عدم وجود عمليات أو تسجيلات غير اعتيادية في القوائم المالية.	02	00	20	56	98	**176**
	1.1	00	11.4	31.8	55.7	**%100**
43. يطالب مسؤولي إدارة المؤسسة أو مسؤولي الرقابة الداخلية بإجراء تقييم خطر حدوث تشوهات كبيرة بسبب الخطأ أو الاحتيال إذا لم يفعلوا ذلك.	42	20	15	66	33	**176**
	23.9	11.4	8.5	37.5	18.8	**%100**
44. يقوم بإجراء مناقشة مع مساعديه لدراسة الأخطاء المادية المحتملة في القوائم المالية بسبب الاحتيال قبل وأثناء جمع المعلومات.	06	14	20	34	102	**176**
	3.4	08	11.4	19.3	58	**%100**
45. التحقق من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين وعن خلفياتهم المهنية والأخلاقية خاصة الذين هم على صلة مع أصول المؤسسة أو سجلاتها المحاسبية.	42	42	27	33	32	**176**
	23.9	23.9	15.3	18.8	18.2	**%100**
46. العمل على تغيير إجراءات التدقيق من سنة لأخرى لمنع التنبؤ بها من طرف مرتكبي الغش.	14	19	16	82	42	**176**
	08	10.8	9.1	46.6	25.6	**100**
47. الحصول على حسابات العملاء والقيام بمقارنتها مع الوثائق والسجلات المحاسبية	124	44	08	00	00	**176**
	70.5	25	4.5	00	00	**%100**
48. القيام بإبلاغ الجهات المعنية عند اكتشاف خطأ أو غش في القوائم المالية.	00	00	25	66	85	**176**
	00	00	14.2	37.5	48.3	**%100**
49. الامتناع عن المصادقة إذا ثبت أن الخطأ أو الغش المكتشف له أثر كبير	00	00	130	20	26	**176**
	00	00	73.8	11.4	14.8	**%100**

على القوائم المالية ولم يتم أخذه بعين الاعتبار من طرف إدارة المؤسسة.						
المجموع	**15.76**	**9.98**	**15.96**	**26.87**	**31.42**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق نستخلص أن معظم أفراد عينة الدراسة من محافظي الحسابات بنسبة 58.29% يلتزمون في غالب الأحيان بالتحقق من عدم وجود الخطأ والغش في القوائم المالية للمؤسسات التي يقومون بتدقيق حساباتها، في حين بلغت نسبة محافظي الحسابات الذين لا يقومون بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش 15.76% من إجمالي عينة الدراسة.

وبصفة عامة نستخلص من الجداول السابقة الخاصة بعرض أراء وإجابات أفراد العينة على عبارات الدراسة، أن معظم محافظي الحسابات عينة الدراسة يلتزمون في إطار مهامهم بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، كما يلتزمون أيضا بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي ويلتزمون أيضا بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما. وبغرض التأكد أكثر من صحة فرضيات الدراسة السابقة الذكر، سنتطرق في المطلب الموالي إلى اختبار هذه الفرضيات وذلك للخروج بنتائج عامة حول الدراسة وتقديم بعض التوصيات والمقترحات.

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات الدراسة

بعدما توصلنا سابقا إلى أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي كانت إيجابية، إلا أن هذا الحكم هو بحاجة إلى تأكيد، لهذا تم تخصيص هذا المطلب لعرض نتائج التحليل الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة، وذلك بعرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الاستبيان لكل محور على حِدا.

أولا: التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات المحور الأول

عبارات المحور الأول الخاصة بالفرضية الأولى التي تنص على (**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي**)، سيتم تحليل نتائج هذا المحور من خلال تحليل نتائج عبارات الأبعاد الثلاث المتعلقة بالمؤشرات المالية، التشغيلية والقانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال.

1- التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الأول المتعلق بالمؤشرات المالية

عبارات هذا الجزء من المحور الأول المتعلقة بقياس مدى التزام محافظ الحسابات بتحليل بعض المؤشرات المالية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال، نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية موضحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (28): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الأول (المؤشرات المالية)

للتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1.يتحقق من مدى التزام المؤسسة بتسديد استحقاقات الدائنين في وقتها المحدد.	4.47	0.575	**موافق بشدة**
2.يراقب ويحلل المؤشرات السلبية للنسب المالية إن وُجدت.	4.56	0.572	**موافق بشدة**
3.يقوم بالتدقيق التفصيلي الشامل للحسابات ذات المخاطر المرتفعة.	4.43	0.601	**موافق بشدة**
4.يتحقق من قدرة المؤسسة على تأمين السيولة اللازمة لتغطية الأصول المتداولة.	4.49	0.623	**موافق بشدة**
5.يتحقق من عدم وجود مشاكل في استحقاق القروض ومن قدرة المؤسسة على تسديدها في وقتها المحدد.	4.27	0.547	**موافق بشدة**
6.يستفسر عن وجود عملاء يعانون من صعوبة في المركز المالي ولا يقدرون على التسديد.	1.74	0.731	**غير موافق بشدة**
البُعد الأول (تحليل المؤشرات المالية)	3.99	0.378	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (28)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى المتعلقة بمدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في شقه الخاص بالبُعد الأول المتمثل في معرفة مدى التزام محافظ الحسابات بتحليل المؤشرات المالية التي تثير الشك حول استمرارية المؤسسة في الاستغلال، والاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة

كان إيجابيا، وللتفصيل أكثر في تحليل نتائج البُعد الأول، سنقوم باستعراض كل عبارة على حِدا وفق درجة الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي تنازليا (من الأكبر إلى الأصغر) كما يلي:

- **العبارة رقم (02) "يراقب ويحلل المؤشرات السلبية للنسب المالية إن وُجدت"** حصلت هذه العبارة على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدرهُ (4.56) وبانحراف معياري قيمته (0.572)، أي أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن محافظ الحسابات يلتزم بمراقبة وتحليل المؤشرات السلبية للنسب المالية في حال ظهورها لأنها تعتبر من الإشارات الهامة التي تساعده في عملية تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال. كما أبرزت هذه النتيجة وجود كفاءة عالية يتمتع بها محافظو الحسابات في مجال التحليل المالي نظرا لأهميته في تحديد مختلف مخاطر التعثر المالي للمؤسسة.
- **العبارة رقم (04) "يتحقق من قدرة المؤسسة على تأمين السيولة اللازمة لتغطية الأصول المتداولة"** احتلت هذه العبارة المرتبة الثالثة من حيث درجة الأهمية النسبية، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (4.49) مما يدل على أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن محافظ الحسابات في إطار مهامه يلتزم بالتحقق من قدرة المؤسسة على تأمين السيولة اللازمة لتغطية الأصول المتداولة، أي يتحقق من مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في شراء الأصول المتداولة دون اللجوء إلى الاقتراض الذي يعود بالسلب على الوضعية المالية للمؤسسة، لأنه تعمل المؤسسة بارتياح كلما كانت هذه النسبة (الأموال الخاصة/الأصول المتداولة) أكبر من الواحد (1) أي أن الأموال الخاصة تغطي الأصول المتداولة.
- **العبارة رقم (01) "يتحقق من مدى التزام المؤسسة بتسديد استحقاقات الدائنين في وقتها المحدد"** احتلت المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.47) بانحراف معياري قدره (0.575) أي أن إجابات أفراد عينة الدراسة متقاربة، والمتوسط الحسابي لهذه العبارة يقع ضمن المجال] 4.2-5] أي أن معظم أفراد عينة الدراسة يؤكدون بأن محافظ الحسابات في إطار مهامه دائما يتحقق من مدى التزام المؤسسة محل التدقيق بتسديد استحقاقات الدائنين في وقتها المحدد، لأنه يعتبر من المؤشرات التي تساعده للحكم على استمرارية المؤسسة في الاستغلال، لكون ارتفاع قيمة الذمم يؤثر بالسلب على الوضعية المالية

للمؤسسة. وهذا راجع لالتزام محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية اللازمة لإخلاء مسؤوليته أمام المساهمين وتجنب المسائلة القانونية له في حال تعرض المؤسسة للإفلاس.

- **العبارة رقم (03) "يقوم بالتدقيق التفصيلي الشامل للحسابات ذات المخاطر المرتفعة"** احتلت هذه العبارة المرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي قدره (4.43) وبانحراف معياري (0.601)، ومن خلاله نستنتج أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن محافظ الحسابات يقوم بالتدقيق التفصيلي للحسابات ذات المخاطر المرتفعة على الوضعية المالي للمؤسسة أي يوسع نطاق التدقيق على الحسابات التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال.
- **العبارة رقم (05) "يتحقق من عدم وجود مشاكل في استحقاق القروض ومن قدرة المؤسسة على تسديدها في وقتها المحدد"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.27) وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن محافظ الحسابات يتحقق دائما من عدم وجود مشاكل تعترض المؤسسة في استحقاق القروض ومن مدى قدرتها على التسديد في الوقت المحدد، لأن قرب استحقاق القروض ذات الأجل دون وجود إمكانات مالية للمؤسسة من أجل السداد يؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة ويعرضها لمشاكل قضائية مع المؤسسات المانحة، مما يؤدي بها إلى التهلكة نتيجة لتراكم أعباء الفوائد.
- **العبارة رقم (06) "يستفسر عن وجود عملاء يعانون من صعوبة في المركز المالي ولا يقدرون على التسديد"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (1.74) وهو متواجد في المجال الأول [1-1.8] [أي أن معظم أفراد عينة الدراسة يؤكدون أن محافظ الحسابات لا يطلب تفسيرات حول العملاء الذين يعانون من صعوبة مالية ولا يقدرون على التسديد بالرغم من أهمية هذا الإجراء نظرا لتأثيره الكبير على الوضعية المالية للمؤسسة، ويعتبر مؤشر هام للحكم على قدرة المؤسسة على الاستمرارية في الاستغلال من عدمه.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لكافة عبارات البُعد الأول المتعلق بالتزام محافظ الحسابات بتحليل المؤشرات المالية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال (3.99) وبانحراف معياري قدره (0.378) وهذا المتوسط يقع ضمن المجال الخامس للأهمية النسبية للوسط الحسابي، أي يشير إلى أن أفراد عينة

الدراسة موافقون بشدة على التزام محافظ الحسابات بتحليل مختلف المؤشرات ذات الطبيعة المالية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال.

2- التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الثاني المتعلق بالمؤشرات التشغيلية

عبارات هذا الجزء من المحور الأول المتعلقة بقياس مدى التزام محافظ الحسابات بتحليل بعض المؤشرات التشغيلية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال، نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية موضحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (29): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الثاني (المؤشرات التشغيلية)

للتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
7.يستفسر في حالة ملاحظته لفقدان مدراء تنفيذيين وقياديين دون استبدالهم.	1.57	0.722	**غير موافق بشدة**
8.يستفسر في حالة ملاحظته لانخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج.	3.82	0.769	**موافق**
البُعد الثاني (تحليل المؤشرات التشغيلية)	2.69	0.560	**محايد**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (29) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى المتعلقة بمدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في شقه الخاص بالبُعد الثاني المتمثل في معرفة مدى التزام محافظ الحسابات بتحليل المؤشرات التشغيلية التي تثير الشك حول استمرارية المؤسسة في الاستغلال، والاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة كان إيجابيا، وللتفصيل أكثر في تحليل نتائج البُعد الثاني، سنقوم باستعراض كل عبارة على حِدا وفق درجة الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي تنازليا (من الأكبر إلى الأصغر) كما يلي:

- **العبارة رقم (08) "يستفسر في حالة ملاحظته لانخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.82)، ويبين المتوسط الحسابي أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت بدرجة (موافق) على أن محافظ الحسابات يستفسر من المدراء التنفيذيين أو رؤساء

ورشات الإنتاج عن أي نقص أو انخفاض في قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج في حال ملاحظته لذلك، وهذا راجع لإدراك محافظ الحسابات بأن أي نقص في معدات الإنتاج من مواد أولية أو معدات وأدوات صناعية من شأنه أن يؤثر على استمرارية المؤسسة في الاستغلال.

- **العبارة رقم (07) "يستفسر في حالة ملاحظته لفقدان مدراء تنفيذيين وقياديين دون استبدالهم"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (1.57) وبانحراف معياري قدره (0.722)، وهذا المتوسط يقع في المجال [1-1.8 [أي أن معظم أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن محافظ الحسابات في إطار المصادقة على حسابات المؤسسات محل التدقيق لا يأخذ بعين الاعتبار مغادرة مدراء تنفيذيين في المؤسسة دون استخلافهم، بالرغم من أهمية هذا المؤشر الذي يساعد على تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال، نظرا للتأثير السلبي للتداول على علاقات العمل ونقص في إنتاجية العمال، وكل هذا حتما سيؤدي إلى تدهور الوضعية المالية للمؤسسة مما يؤثر على استمراريتها في الاستغلال.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لعبارات البعد الثاني المتعلق بالتزام محافظ الحسابات بتحليل المؤشرات التشغيلية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال، قيمة (2.69) وبانحراف معياري قدره (0.560)، وهذا المتوسط الحسابي يقع في الفئة الثالثة [2.34-3.67] الموافق للإجابة (محايد)، وهذا راجع لأن معظم أفراد عينة الدراسة وافقوا على أن محافظ الحسابات في إطار مهامه يقوم بالاستفسار في حالة ملاحظته لانخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج، في حين معظم أفراد عينة الدراسة لا يوافقون بشدة على أن محافظ الحسابات يستفسر في حالة ملاحظته لفقدان مدراء تنفيذيين وقياديين دون استبدالهم. هذا ما جعل المتوسط الحسابي لكلا العبارتين يقع ضمن فئة محايد.

3- التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الثالث المتعلق بالمؤشرات القانونية

عبارات هذا الجزء من المحور الأول المتعلقة بقياس مدى التزام محافظ الحسابات بتحليل بعض المؤشرات القانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال، نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية موضحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (30): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الثالث (المؤشرات القانونية)

للتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
9.يأخذ بعين الاعتبار القضايا القانونية القائمة ضد المؤسسة والتي تنشأ عنها التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها.	4.73	0.507	**موافق بشدة**
10.يتحقق من مدى التزام المؤسسة بمختلف المتطلبات القانونية الأخرى.	4.37	0.561	**موافق بشدة**
البُعد الثالث (تحليل المؤشرات القانونية)	4.54	0.436	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (30) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى المتعلقة بمدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في شقه الخاص بالبُعد الثالث المتمثل في معرفة مدى التزام محافظ الحسابات بتحليل المؤشرات القانونية التي تثير الشك حول استمرارية المؤسسة في الاستغلال، والاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة كان إيجابيا، وللتفصيل أكثر في تحليل نتائج البُعد الثاني، سنقوم باستعراض كل عبارة على حِدا وفق درجة الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي تنازليا (من الأكبر إلى الأصغر) كما يلي:

- **العبارة رقم (09) "يأخذ بعين الاعتبار القضايا القانونية القائمة ضد المؤسسة والتي تنشأ عنها التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها"** بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.73) وهي تقع في المجال] 4.2-5] أي أن محافظ الحسابات في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات محل التدقيق يلتزم دائما بهذا الإجراء، لكون وجود قضايا قانونية مرفوعة ضد المؤسسة من شأنها أن تفرض عليها غرامات مالية كبيرة لا تستطيع الوفاء بها، مما يؤدي إلى تدهور وضعيتها المالية ومن ثم الإفلاس الذي ينتج عنه تصفيتها. وتشير هذه النتيجة إلى أهمية وجود اتصال دائم بين محافظ الحسابات والمحامي والمستشار القانوني للمؤسسة بغرض الحصول على معلومات حول القضايا القانونية المرتبطة بها المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها. ووفق المادة 3.8 من القانون 10-01

المنظم لمهنة محافظ الحسابات، فهذا الأخير مطالب في إطار مهامه بتحليل بعض الوقائع أو الأحداث المأخوذة بعين الاعتبار التي من شأنها أن تثير الشك حول استمرارية الاستغلال ومن بينها هذا الإجراء المذكر في العبارة رقم (09).

- **العبارة رقم (10) "يتحقق من مدى التزام المؤسسة بمختلف المتطلبات القانونية الأخرى"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.37) بانحراف معياري قدره (0.561)، وهذا المتوسط يقع ضمن المجال] 4.2-5] أي أن معظم أفراد عينة الدراسة يرون أن محافظ الحسابات في إطار المصادقة على حسابات المؤسسات محل التدقيق يتحقق من مدى التزامها بمختلف المتطلبات القانونية الأخرى من خلال الاطلاع على إجراءات تأسيس المؤسسة ونظامها الداخلي خاصة منها متطلبات رأس المال، ومراقبة وتحليل مختلف التغيرات التي تحصل في السياسات المحاسبية والقوانين الخاصة بالمؤسسة، وكذلك من خلال قيامه بالتأكد من مسك، ترقيم وتأشير والتسجيل بانتظام الدفاتر والسجلات المحاسبية القانونية والتنظيمية، والتأكد من احترام المفاهيم والمبادئ المحاسبية وهذا لضمان تماشي المؤسسة مع مختلف الإجراءات القانونية الملزمة بتطبيقها، حماية لحقوق المساهمين باعتباره الوكيل الرسمي لهم.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لعبارات البعد الثالث المتعلق بالمؤشرات القانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال، قيمة (4.54) وبانحراف معياري قدره (0.436)، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن محافظ الحسابات يلتزم بتحليل المؤشرات القانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال.

4- ملخص التحليل الإحصائي الوصفي لكافة الأبعاد (كامل عبارات المحور الأول)

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة، لدرجة التزام محافظ الحسابات بدراسة وتحليل كافة المؤشرات التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال (المؤشرات المالية، التشغيلية والقانونية)، حيث يوضح ذلك الجدول رقم (31).

الجدول رقم (31): التحليل الإحصائي الوصفي لكافة الأبعاد (كافة المؤشرات) الخاصة بالفرضية الثانية

للتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال يقوم محافظ الحسابات بدراسة وتحليل المؤشرات التالية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
المؤشرات المالية	3.99	0.378	**موافق**
المؤشرات التشغيلية	2.69	0.560	**محايد**
المؤشرات القانونية	4.54	0.436	**موافق بشدة**
المتوسط العام	3.84	0.326	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (31) أن المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة تراوحت بين (2.69) و (3.54)، حيث نجد أن عينة الدراسة يوافقون على أن محافظ الحسابات في إطار مهامهم يلتزم بدراسة وتحليل المؤشرات المالية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال بمتوسط حسابي قيمته (3.99)، في نجد أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن محافظ الحسابات يلتزم بدراسة وتحليل المؤشرات القانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال، أما فيما يخص التزام محافظ الحسابات بدراسة وتحليل المؤشرات التشغيلية فكانت إجابة أفراد عينة الدراسة ضمن فئة (محايد). وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لكافة المؤشرات قيمة (3.84) وهو يقه ضمن المجال] 3.4-4.2] أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن محافظ الحسابات في إطار المصادقة على حسابات المؤسسات محل التدقيق، يلتزم بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.326) مما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة متقاربة.

ثانيا: التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات المحور الثاني

عبارات المحور الثاني الخاصة بالفرضية الثانية التي تنص على (**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي**)، لتحليل نتائج هذا المحور تم تجزئته إلى جزأين كما يلي:

1- الجزء الأول: خاص بالفرضية الفرعية الأولى التي تنص على " **يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.**" نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا الجزء وبالمقارنة مع المتوسط الفرضي (3) وذلك لتحديد درجة الالتزام، موضحة كما يلي:

1-1 التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الأول (الإفصاح بشكل عام)

عبارات هذا الجزء من المحور الثاني المتعلقة بقياس مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح بشكل عام، نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية موضحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (32): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الأول (الإفصاح بشكل عام)

للتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
11. يتحقق من قيام المؤسسة بإعداد وعرض القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.	4.79	0.422	**مرتفعة**
12. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن كافة العمليات والنشاطات التي قامت بها.	4.70	0.472	**مرتفعة**
13. يتحقق من قيام المؤسسة بعرض قوائمها المالية بالدينار الجزائري.	4.65	0.523	**مرتفعة**
البعد الأول (الإفصاح بشكل عام)	4.71	0.386	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من نتائج الجدول رقم (32) أن المتوسطات الحسابية لكافة عبارات البعد الأول للمحور الثاني تقع ضمن المجال الثالث للأهمية النسبية أي أن آراء عينة الدراسة تتفق على أن محافظ الحسابات يلتزم

دائما بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح بشكل عام التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، ومن خلال قراءة نتائج كل عبارة على حِدا نجد أن هناك تفاوت في نسبة القبول بين كل عبارة وأخرى نوضحه كما يلي:

- **العبارة رقم (11) "يتحقق من قيام المؤسسة بإعداد وعرض القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي"** حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.79) وبانحراف معياري قيمته (0.422) أي إجابات أفراد عينة الدراسة كانت متقاربة جدا، أي أن محافظ الحسابات في إطار المصادقة على حسابات المؤسسات محل التدقيق يتحقق من قيامها بإعداد وعرض القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.
- **العبارة رقم (12) " يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن كافة العمليات والنشاطات التي قامت بها"** تعتبر من أهم الإجراءات التي يلتزم بها محافظ الحسابات، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه العبارة قيمة (4.70) أي أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن محافظ الحسابات يلتزم في إطار مهامه بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن مختلف المعاملات والأحداث التي قامت بها (عمليات إنتاج، شراء أو بيع).
- **العبارة رقم (13)** تحصلت على المرتبة الثالثة، أي أن أفراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي قيمته (4.65) يؤكدون على أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بعرض قوائمها المالية لزوما بالدينار الجزائري كما نصت عليه المادة رقم 12 من القانون 07-11، والمادة رقم 10 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الذي يتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لعبارات البُعد الأول الخاص بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح بشكل عام كان مرتفع نسبيا إذ بلغ قيمة (4.71) وهو يدل على أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون التزام محافظ الحسابات بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح بشكل عام في المؤسسات التي يقوم بتدقيق حساباتها.

2-1 التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الثاني (الإفصاح في قائمة المركز المالي)

عبارات هذا الجزء من المحور الثاني المتعلقة بقياس مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي، نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية موضحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (33): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الثاني (الإفصاح في قائمة المركز المالي)

للتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
16. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الخصوم حسب طبيعتها (رؤوس الأموال الخاصة، خ ج وخ غ ج) وتاريخ استحقاقها كما نص عليها النظام المحاسبي المالي	4.69	0.542	**مرتفعة**
14. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول في مجموعات حسب طبيعتها (أصول غير جارية، أصول جارية) كما نص عليها النظام المحاسبي المالي.	4.65	0.501	**مرتفعة**
15. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول بقيمتها الصافية بعد طرح الاهتلاكات وخسائر القيمة	4.60	0.685	**مرتفعة**
17. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن رأس المال الصادر ورأس المال الغير مستدعى.	4.35	0.889	**مرتفعة**
18. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الاحتياطات والأرباح المحتجزة.	4.22	0.684	**مرتفعة**
البعد الثاني (الإفصاح في قائمة المركز المالي)	4.50	0.434	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (33) يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لكافة عبارات البعد الثاني للمحور الثاني تقع ضمن المجال الثالث للأهمية النسبية، أي أن آراء عينة الدراسة تتفق على أن محافظ الحسابات يلتزم دائما بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي التي نص عليها النظام

المحاسبي المالي، ومن خلال قراءة نتائج كل عبارة على حِدا نجد أن هناك تفاوت في نسبة القبول بين كل عبارة وأخرى نوضحه كما يلي:

- **العبارة رقم (16) " يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الخصوم حسب طبيعتها (رؤوس الأموال الخاصة، خصوم جارية وخصوم غير جارية) وتاريخ استحقاقها كما نص عليها النظام المحاسبي المالي"** بلغ الوسط الحسابي لهذه العبارة (4.69) بانحراف معياري قيمته (0.542)، ويقع هذا الوسط الحسابي ضمن المجال [3.68 -5] أي أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الخصوم في مجموعات، والإفصاح عن تاريخ استحقاقها كما نص عليه النظام المحاسبي المالي. ويقوم بذلك من خلال:
  - الاطلاع على محاضر تأسيس المؤسسة وعلى قرارات الجمعية العامة للمساهمين من أجل التحقق من رأس المال الاسمي (ح/10).
  - التحقق من عائدات عملية الاكتتاب في الأسهم من خلال مقارنة الوصولات مع السجلات والدفاتر المحاسبية.
  - التحقق من صحة التسجيل المحاسبي لحساب الترحيل من جديد (ح/11).
  - إجراء مقارنة بين حساب الترحيل من جديد(ح/11) وحساب النتائج (ح/12).
  - فحص وتحليل أرصدة القروض (ح/16) والوثائق المتعلقة بها.
- **العبارة رقم (14)** تحصلت على المرتبة الثانية، أي أن أفراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي قيمته (4.65) يؤكدون على أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول في مجموعات حسب طبيعتها (أصول غير جارية، أصول جارية) كما نص عليها النظام المحاسبي المالي، من خلال المادة رقم 21 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- **العبارة رقم (15) "يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول بقيمتها الصافية بعد طرح الاهتلاكات وخسائر القيمة"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.60)، أي أن معظم أفراد عينة الدراسة يؤكدون أن محافظ الحسابات يلتزم دائما بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح

عن الأصول ضمن قائمة المركز المالي بقيمتها الصافية أي بعد طرح الاهتلاكات وخسائر القيمة، وذلك بتحققه من:

- التسجيل الصحيح لقسط الاهتلاك والطرق المطبقة لحسابه.
- الاطلاع على فواتير الشراء للتثبيتات الجديدة.
- مراقبة عمليات التنازل عن التثبيتات وتسجيل قسط اهتلاك السنة الأخيرة.
- إدراج تقرير يوضح فيه الأصول الصافية للمؤسسة خلال السنة المالية.

- **العبارة رقم (17)** بلغ الوسط الحسابي بهذه العبارة قيمة (4.34) مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على التزام محافظ الحسابات بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن رأس المال الصادر ورأس المال الغير مستدعى.
- **العبارة رقم (18)** نسبة القبول من طرف عينة الدراسة على هذا الإجراء المعبر عنه في هذه العبارة كانت أقل مقارنة بالإجراءات السابقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.22)، أي أن محافظ الحسابات يلتزم بإجراءات التحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

وبصفة عامة المتوسط الحسابي الخاص بالعبارات المتعلقة بالبُعد الثاني المتعلق بالتزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة المركز المالي فقد بلغ قيمة (4.50) وبانحراف معياري قدره (0.434)، وهذا المتوسط الحسابي يقع ضمن المجال الثالث للأهمية النسبية للوسط الحسابي، أي أن معظم أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة المركز المالي في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات محل التدقيق.

3-1 التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الثالث (الإفصاح في جدول حساب النتائج)

عبارات هذا الجزء من المحور الثاني المتعلقة بقياس مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول حساب النتائج، نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية موضحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (34): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الثالث (الإفصاح في جدول حساب النتائج)

للتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول حساب النتائج، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
19.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن المصاريف والإيرادات الخاصة بالأنشطة العادية وغير العادية.	4.48	0.667	مرتفعة
20.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن صافي الدخل والضرائب والرسوم المماثلة.	4.52	0.650	مرتفعة
البعد الثالث (الإفصاح في جدول حساب النتائج)	4.49	0.598	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (34) أن المتوسطات الحسابية لعبارات البعد الثالث للمحور الثاني تقع ضمن المجال الثالث للأهمية النسبية أي أن آراء عينة الدراسة تتفق على أن محافظ الحسابات يلتزم دائما بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول حساب النتائج التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، والنتائج موضحة كما يلي:

- **العبارة رقم (20)** بلغت المرتبة الأولى من الأهمية النسبية للوسط الحسابي حيث بلغت قيمته (4.52) أي أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون على التزام محافظ الحسابات بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن صافي الدخل والضرائب والرسوم المماثلة، حيث يقوم بالاطلاع على التصريحات الدورية لرقم الأعمال المحقق وكذا كشوفات الأجور ومختلف التسجيلات المحاسبية مع مقارنتها بالتصريحات المقدمة لمصلحة الضرائب، كل هذا ناتج عن كفاءة وخبرة محافظ الحسابات في هذا المجال.

- **العبارة رقم (19)"يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن المصاريف والإيرادات الخاصة بالأنشطة العادية وغير العادية"** بلغ الوسط الحسابي لهذه العبارة (4.48) أي أن غالبية أفراد عينة الدراسة يؤكدون التزام محافظ الحسابات بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن المصاريف والإيرادات الخاصة بمختلف الأنشطة العادية وغير العادية، وهذا راجع لأهمية هذه القائمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية الرشيدة، وراجع أيضا لأهمية دور محافظ الحسابات كأداة من أدوات الرقابة التي تساعد مصلحة إدارة الضرائب في تقدير الوعاء الضريبي.

وبصفة عامة بالنسبة لالتزام محافظ الحسابات بإجراءات البُعد الثالث المتعلق بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول حسابات النتائج فبلغ المتوسط الحسابي قيمة (4.49) وهو يقع ضمن المجال الثالث من الأهمية النسبية للوسط الحسابي، وبانحراف معياري قيمته (0.598)، مما يدل على تقارب إجابات أفراد عينة الدراسة. ومنه نجد أن غالبية أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول حسابات النتائج.

1-4 التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الرابع (الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة)

عبارات هذا الجزء من المحور الثاني المتعلقة بقياس مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة، نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية موضحة من خلال الجدول رقم (53) كما يلي:

الجدول رقم (35): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الرابع (الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة)

للتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
21.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة عن النتيجة الصافية للسنة المالية وتغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي لها تأثير مباشر كرؤوس الأموال.	4.13	0.962	مرتفعة
22.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة عن عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد)	4.05	1.141	مرتفعة
البعد الرابع (الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة)	4.08	0.976	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (35) أن المتوسطات الحسابية لعبارات البعد الرابع للمحور الثاني تقع ضمن المجال الثالث للأهمية النسبية، أي أن آراء عينة الدراسة تتفق على أن محافظ الحسابات يلتزم دائما بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، والنتائج موضحة كما يلي:

- **العبارة رقم (21)** نسبة القبول من طرف عينة الدراسة على هذا الإجراء المعبر عنه في هذه العبارة كانت أقل مقارنة بالإجراءات السابقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها قيمة (4.13)، أي أن محافظ الحسابات يلتزم بإجراءات التحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة عن النتيجة الصافية للسنة المالية وتغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي لها تأثير مباشر كرؤوس الأموال.
- **العبارة رقم (22)** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة قيمة (4.05)، أي أن محافظ الحسابات يلتزم بإجراءات التحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة عن عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد).

وبصفة عامة بالنسبة للبعد الرابع المتعلق بالتزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.08) وهو يقع ضمن المجال الثالث من الأهمية النسبية، أي أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بهذا الإجراء.

1-5 التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الخامس (الإفصاح في جدول سيولة الخزينة)

عبارات هذا الجزء من المحور الثاني المتعلقة بقياس مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول تدفقات الخزينة، نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية موضحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (36): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الخامس (الإفصاح في جدول سيولة الخزينة)

للتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول سيولة الخزينة، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
23.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول سيولة الخزينة عن التدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية وعمليات الاستثمار.	1.83	0.824	**منخفضة**
24.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول سيولة الخزينة عن التدفقات الناتجة عن عمليات التمويل (الحصص المدفوعة للمساهمين، زيادة رأس المال النقدي، إصدار قروض أو تسديد قروض)	1.70	0.662	**منخفضة**
البعد الخامس (الإفصاح في جدول سيولة الخزينة)	1.76	0.616	**منخفضة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (36) يبرز لنا المتوسطات الحسابية لعبارات البعد الخامس للمحور الثاني، وهي تقع ضمن المجال الأول للأهمية النسبية، أي أن آراء عينة الدراسة تتفق على أن محافظ الحسابات لا يلتزم بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول سيولة الخزينة التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، والنتائج موضحة كما يلي:

- **العبارة رقم (23)** بلغ المتوسط الحسابين لهذه العبارة (1.83)، أي أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون أن محافظ الحسابات لا يلتزم بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح في جدول سيولة الخزينة (قائمة تدفقات الخزينة) عن التدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية وعمليات الاستثمار.
- **العبارة رقم (24)** بلغ المتوسط الحسابين لهذه العبارة (1.70)، أي أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون أن محافظ الحسابات لا يلتزم بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح في جدول سيولة الخزينة (قائمة تدفقات الخزينة) عن التدفقات الناتجة عن عمليات التمويل (الحصص المدفوعة للمساهمين، زيادة رأس المال النقدي، إصدار قروض أو تسديد قروض).

وبصفة عامة بالرغم من أهمية هذه القائمة التي تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، كما توفر معلومات عن الوضع المالي للمؤسسة، وجدنا أن محافظي الحسابات لا يلتزمون بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي في هذه القائمة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي قيمة (1.76) وبانحراف معياري قيمته (0.616). ويرجع عدم التزام محافظ الحسابات بتدقيق هذه القائمة في نظر أفراد عينة الدراسة لعدم قيام المؤسسات بإعدادها، كون غالبية المؤسسات الخاصة في الجزائر هي مؤسسات عائلية، وبالتالي فإن أصحابها لا يهمهم إعداد قائمة التدفقات النقدية لأنه لا يوجد شك فيما بين المساهمين حول مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة خلال السنة المالية حسب مصدرها.

6-1 التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد السادس (الإفصاح في قائمة الملاحق)

عبارات هذا الجزء من المحور الثاني المتعلقة بقياس مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في قائمة الملاحق، نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية موضحة من خلال الجدول رقم (37) كما يلي:

الجدول رقم (37): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد السادس (الإفصاح في قائمة الملاحق)

للتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في قائمة الملاحق، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
25.يتحقق من الإفصاح في قائمة الملاحق عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وفي إعداد وعرض القوائم المالية	4.53	0.632	**مرتفعة**
26.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في قائمة الملاحق عن المعلومات الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية.	4.34	0.714	**مرتفعة**
27.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات حول المؤسسات التي تعاملت معها أو مع مسيريها.	4.64	0.558	**مرتفعة**
البعد الخامس (الإفصاح في قائمة الملاحق)	4.50	0.434	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (37) يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لعبارات البعد السادس للمحور الثاني تقع ضمن المجال الثالث للأهمية النسبية، أي أن آراء عينة الدراسة تتفق على أن محافظ الحسابات يلتزم دائما بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في قائمة الملاحق التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، والنتائج موضحة كما يلي:

- **العبارة رقم (27)** تحصلت على المرتبة الأولى أي أن أفراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي قيمته (4.64) يؤكدون على أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة محل التدقيق بالإفصاح عن المعلومات حول المؤسسات التي تعاملت معها أو مع مسيريها من خلال فحص حسابات الارتباط بين المؤسسات (ح/18) حيث يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:
  - إعداد مقارنة بين حسابات مختلف الوحدات التابعة للمؤسسة.
  - مراقبة وتحليل أرصدة الحساب رقم18
  - التحقق من قيام المؤسسة بتسوية كل الاختلالات في نهاية دورة الاستغلال.
- **العبارة رقم (25)** بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.53) أي أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون التزام محافظ الحسابات بدرجة عالية بالتأكد من الإفصاح في قائمة الملاحق عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد وعرض القوائم المالية والتأكد من ثباتها.
- **العبارة رقم (26)** بلغ الوسط الحسابي لهذه العبارة قيمة (4.34) مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على التزام محافظ الحسابات بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن رأس المال الصادر ورأس المال الغير مستدعى كما أنه يتحقق من قيامها بالإفصاح في قائمة الملاحق عن مختلف المعلومات الضرورية المؤدية لفهم أفضل للقوائم المالية من طرف مستخدميها.

وبصفة عامة بالنسبة لعبارات البعد السادس المتعلق بالتزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الملاحق، فقد بلغ المتوسط الحسابي قيمة (4.50) وبانحراف معياري قيمته (0.434) مما يؤكد تقارب إجابات أفراد عينة الدراسة. وهذا المتوسط الحسابي يقع ضمن المجال الثالث

للأهمية النسبية للوسط الحسابي، أي أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الملاحق كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

2- الجزء الثاني: خاص بالفرضية الفرعية الثانية التي تنص على " **يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال"**

تم عرض نتائج التحليل الإحصائي لهذا الجزء من المحور الثاني من خلال قياس بُعدين، الأول خاص بمدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية، والبُعد الثاني خاص بالتزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.

نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا الجزء وبالمقارنة مع المتوسط الفرضي (3) وذلك لتحديد درجة الالتزام، موضحة كما يلي:

2-1 التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الأول (الإفصاح عن السياسات المحاسبية)

عبارات هذا الجزء من المحور الثاني المتعلقة بقياس مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح عن السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية، نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية موضحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (38): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الأول (الإفصاح عن السياسات المحاسبية)

للتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح عن السياسات المحاسبية، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
28.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تحديد مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة.	4.33	0.959	مرتفعة
29.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم وجرد المخزونات.	4.60	0.710	مرتفعة
30.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الضرائب المؤجلة.	4.51	0.741	مرتفعة

31.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة تكاليف البحث والتطوير	4.53	0.675	**مرتفعة**
32.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العقود طويلة الأجل وعقود الإيجار التمويلي	4.70	0.494	**مرتفعة**
33.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الامتيازات الممنوحة للمستخدمين (حقوق الامتياز).	4.69	0.555	**مرتفعة**
34.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية.	4.60	0.642	**مرتفعة**
البعد الأول (الإفصاح عن السياسات المحاسبية)	4.56	0.451	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (38) يعرض لنا المتوسطات الحسابية لكافة عبارات البعد الأول للجزء الثاني من المحور الثاني، وهي تقع ضمن المجال الثالث للأهمية النسبية أي أن آراء عينة الدراسة تتفق على أن محافظ الحسابات يلتزم دائما بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية كما نص عليها النظام المحاسبي المالي، ومن خلال قراءة نتائج كل عبارة على حِدا نجد أن هناك تفاوت في نسبة القبول بين كل عبارة وأخرى نوضحه كما يلي:

- **العبارات رقم (32) ورقم (33)** المتعلقة بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العقود طويلة الأجل وعقود الإيجار التمويلي، والإفصاح عن السياسات المتبعة في معالجة الامتيازات الممنوحة للمستخدمين جاءت ضمن أولويات محافظ الحسابات حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.70) و (4.69) على التوالي، مما يدل على أنه يلتزم بدرجة عالية من خلال بذله العناية المهنية اللازمة للتأكد من التزام المؤسسة محل التدقيق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المعتمدة في معالجة مختلف العقود طويلة الأجل (عقود بناء، عقود إصلاح الأصول المتضررة أو عقود تقديم خدمات للغير...) التي قامت بإبرامها خلال السنة، حيث يتأكد من التزام المؤسسة

بالإدراج في الحسابات الأعباء والمنتوجات الخاصة بالعمليات التي تمت في إطار عقود طويلة الأجل، ويتم إدراجها في الحسابات وفق طريقة التقدم في الإنجاز أو وفق طريقة الإتمام، ومعالجة الامتيازات والحقوق الممنوحة للمستخدمين إذ يتأكد من قيام المؤسسة بالإفصاح عن المنافع التي تمنحها للعمال سواء الذين هم في وضعية نشاط أو المتقاعدين منهم، وإدراجها في الحسابات كأعباء، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به المادة (680 من القانون التجاري) حيث يسهر محافظ الحسابات على إطلاع كل مساهم بتقرير حول الامتيازات الممنوحة للمستخدمين سواء كانت نقدية أو عينية.

- **العبارات رقم (29) ورقم (34)** بلغ المتوسط الحسابي لكل من العبارتين قيمة (4.60) بانحراف معياري قدره (0.710) و(0.643) على التوالي مما يؤكد تقارب إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا المتوسط الحسابي يقع ضمن المجال الثالث للأهمية النسبية، أي أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم وجرد المخزونات، وأيضا يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية.
- **العبارات رقم (31) ورقم (30)**: بلغ المتوسط الحسابي لكلا العبارتين (4.53) و(4.51) على التوالي، وهو يقع ضمن المجال الثالث من الاهمية النسبية للوسط الحسابي، أي أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة تكاليف البحث والتطوير، وكذلك يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الضرائب المؤجلة.
- **العبارة رقم (28)**: بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.33) وهو يقع ضمن المجال الثالث للأهمية النسبية للوسط الحسابي، أي أن أفراد عينة الدراسة يؤكدون على أن محافظ الحسابات في إطار مهامه يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تحديد مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة.

وبصفة عامة بالنسبة لعبارات البعد الأول الخاص بالتزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، بلغ المتوسط الحسابي لها (4.56) بانحراف معياري قيمته (0.451) أي إجابات أفراد عينة الدراسة متقاربة، وهذا الوسط الحسابي

يقع ضمن المجال الثالث للأهمية النسبية للوسط الحسابي، أي أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية للمؤسسات محل التدقيق.

2-2 التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الثاني (الإفصاح عن الأحداث اللاحقة)

عبارات هذا الجزء من المحور الثاني المتعلقة بقياس مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال، نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية موضحة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (39): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات البُعد الثاني (الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال)

للتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
35.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن التغيرات التي حدثت في السياسات المحاسبية والأسباب التي أدت إليها.	4.02	1.079	مرتفعة
36.الاطلاع على الوثائق والسجلات المحاسبية للتحقق من أي معاملات حدثت بعد تاريخ إقفال الميزانية (التزامات جديدة، قروض إلخ...)	4.11	0.590	مرتفعة
37.الاستفسار من الإدارة عن الأصول التي تم بيعها أو إتلافها بسبب حريق أو سبب آخر بعد تاريخ إقفال الميزانية.	4.26	0.563	مرتفعة
38.مطالبة الإدارة أو مسؤولي المؤسسة بتقديم تصريح كتابي يؤكدون فيه أن كل الأحداث اللاحقة التي تطلبت تعديل أو تقديم معلومة قد تمت معالجتها فعلا.	1.58	0.688	منخفضة
البعد الثاني (الإفصاح عن الأحداث اللاحقة)	3.49	0.477	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (39) يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لكافة عبارات البعد الثاني للجزء الثاني من المحور الثاني تقع ضمن المجال الثالث للأهمية النسبية ما عدا العبارة رقم (38)، ومن خلال قراءة نتائج كل عبارة على حِدا نجد أن هناك تفاوت في نسبة القبول بين كل عبارة وأخرى نوضحه كما يلي:

- **العبارة رقم (37)**: الإجراء الموجود في هذه العبارة حظي باهتمام واسع من طرف محافظ الحسابات، إذ بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (37) قيمة (4.26) بانحراف معياري قدره (0.563) مما يبرز مدى تقارب إجابات أفراد عينة الدراسة حول التزام محافظ الحسابات بالاستفسار من الإدارة عن الأصول التي تم بيعها أو إتلافها بسبب حريق أو سبب آخر بعد تاريخ إقفال الميزانية. ونظرا لتأثير هذا الفعل أو الحدث على القوائم المالية من جهة، وإلزامية المدقق (محافظ الحسابات) التي جاء بها معيار التدقيق الجزائري رقم (560) في الفقرة رقم (5) من جهة أخرى، فمن واجب محافظ الحسابات وضع إجراءات كفيلة بجمع العناصر المثبتة الكافية والملائمة لتحديد ما إذا كانت هذه الأحداث اللاحقة التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ إصدار تقرير التدقيق والتي تتطلب تعديلات على القوائم المالية، قد تم الإفصاح عنها من طرف المؤسسة محل التدقيق.
- **العبارة رقم (36)**: أفراد عينة الدراسة يؤكدون بمتوسط حسابي قيمته (4.11) على أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بالاطلاع على الوثائق والسجلات المحاسبية للتحقق من أي معاملات حدثت بعد تاريخ إقفال الميزانية ولم تقم المؤسسة بالإفصاح عنها.
- **العبارة رقم (35)**: بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة قيمة (4.02) وهو يقع ضمن المجال الثالث للأهمية النسبية للوسط الحسابي، أي ان محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن التغيرات التي حدثت في السياسات المحاسبية والأسباب التي أدت إليها.
- **العبارة رقم (38)**: بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة قيمة (1.58) وهو يقع ضمن المجال الأول للأهمية النسبية للوسط الحسابي، أي أن محافظ الحسابات لا يلتزم بمطالبة الإدارة أو مسؤولي المؤسسة بتقديم تصريح كتابي يؤكدون فيه أن كل الأحداث اللاحقة التي تطلبت تعديل أو تقديم معلومة قد تمت معالجتها فعلا، بالرغم من إلزامية ذلك على محافظ الحسابات، حيث جاء المعيار الجزائري للتدقيق رقم (580) ليؤكد على ضرورة تحصل محافظ الحسابات على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة يؤكدون فيها أن هذه الأخيرة (إدارة المؤسسة) قد قامت بمسؤولياتها على أكمل وجه، خاصة

تلك المتعلقة بإعداد القوائم المالية وشمولية المعلومات المقدمة لمحافظ الحسابات في إطار مراجعة القوائم المالية.

وبصفة عامة بالنسبة للإجراءات المعبر عنها في عبارات البعد الثاني من الجزء الثاني للمحور الثاني للدراسة، فقد لاقت قبول إيجابي من طرف أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي قيمته (3.49) وهو يقع ضمن المجال [2.34 – 3.67] أي أن درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية كانت متوسطة.

3- ملخص التحليل الإحصائي الوصفي لكافة الابعاد المتعلقة بالعرض والإفصاح

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة، لدرجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق كافة متطلبات العرض الإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، والجدول رقم (40) يوضح ذلك.

الجدول رقم (40): التحليل الإحصائي الوصفي لكافة الأبعاد المتعلقة بالعرض والإفصاح

مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
متطلبات العرض والإفصاح بشكل عام	4.71	0.386	**مرتفعة**
متطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي	4.50	0.434	**مرتفعة**
متطلبات العرض والإفصاح في جدول حساب النتائج	4.49	0.598	**مرتفعة**
متطلبات العرض والإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة	4.08	0.976	**مرتفعة**
متطلبات العرض والإفصاح في جدول سيولة الخزينة	1.76	0.616	**منخفضة**
متطلبات العرض والإفصاح في قائمة الملاحق	4.50	0.434	**مرتفعة**
متطلبات العرض والإفصاح عن السياسات المحاسبية	4.56	0.451	**مرتفعة**
متطلبات العرض والإفصاح عن الأحداث اللاحقة	3.49	0.477	**متوسطة**
المتوسط العام	4.28	0.291	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يظهر من الجدول رقم (40) أن المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة المتعلقة بدرجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، تراوحت ما بين (1.76) و(4.71)، بدرجة التزام مرتفعة في معظم المجالات، ما عدا درجة الالتزام بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح في جدول سيولة الخزينة كانت منخفضة.

ثالثا: التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات المحور الثالث

عبارات المحور الثالث الخاصة بالفرضية الثالثة التي تنص على (**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما**)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المحور وبالمقارنة مع المتوسط الفرضي (3)، النتائج موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (41): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة

للتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
39.استخدام الشك المهني أثناء تدقيق الحسابات بأخذه بعين الاعتبار لاحتمال وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية نتيجة خطأ أو غش.	4.56	0.510	**مرتفعة**
40.الاهتمام أكثر بتقييم نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة لتحديد مواطن الضعف.	4.45	0.584	**مرتفعة**
41.التحقق من عدم وجود شكوك حول مصداقية أو كفاءة الإدارة والمكلفين بالحوكمة.	1.88	0.896	**منخفضة**
42.التحقق من عدم وجود عمليات أو تسجيلات غير اعتيادية في القوائم المالية.	4.41	0.780	**مرتفعة**
43.يطالب مسؤولي إدارة المؤسسة أو مسؤولي الرقابة الداخلية بإجراء تقييم خطر حدوث تشوهات كبيرة بسبب الخطأ أو الاحتيال إذا لم يفعلوا ذلك.	3.16	1.477	**متوسطة**

44.يقوم بإجراء مناقشة مع مساعديه لدراسة الأخطاء المادية المحتملة في القوائم المالية بسبب الاحتيال قبل وأثناء جمع المعلومات.	4.20	1.133	**مرتفعة**
45.التحقق من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين وعن خلفياتهم المهنية والأخلاقية خاصة الذين هم على صلة مع أصول المؤسسة أو سجلاتها المحاسبية.	2.84	1.447	**متوسطة**
46.العمل على تغيير إجراءات التدقيق من سنة لأخرى لمنع التنبؤ بها من طرف مرتكبي الغش.	3.61	0.191	**متوسطة**
47.الحصول على حسابات العملاء والقيام بمقارنتها مع الوثائق والسجلات المحاسبية.	1.34	0.563	**منخفضة**
48.القيام بإبلاغ الجهات المعنية عند اكتشاف خطأ أو غش في القوائم المالية.	4.34	0.715	**مرتفعة**
49.الامتناع عن المصادقة إذا ثبت أن الخطأ أو الغش المكتشف له أثر كبير على القوائم المالية ولم يتم أخذه بعين الاعتبار من طرف إدارة المؤسسة.	3.41	0.735	**متوسطة**
المحور الثالث	3.47	0.457	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول السابق نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات المحور الثالث الخاص بالفرضية الثالثة، حيث نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية نحو جميع عبارات المحور الثالث المتعلق بالتزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش، والإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات مرتبة ترتيبا تنازليا من إجراء أعلى أهمية إلى أقل أهمية كما يلي:

- **العبارة رقم (39) " استخدام الشك المهني أثناء تدقيق الحسابات بأخذه بعين الاعتبار لاحتمال وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية نتيجة خطأ أو غش."** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.56) وهو يقع ضمن المجال [3.68 -5] أي أن درجة التزام محافظ الحسابات بهذا الإجراء كانت مرتفعة، أي أن محافظ الحسابات دائما ما يستخدم الشك المهني في وجود تحريفات

أو أخطاء أثناء قيامه بتدقيق حسابات المؤسسات محل التدقيق، وهذا ما يبين التزامه بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (240) الذي يوجب ضرورة اتخاذ محافظ الحسابات لموقف الشك المهني مدركا لإمكانية وجود أخطاء جوهرية بسبب الغش خاصة منها غش الإدارة، لأنه من واجباته لإخلاء مسؤوليته الأخذ بعين الاعتبار احتمالية وجود خطأ أو غش في القوائم المالية.

- **العبارة رقم (40) "الاهتمام أكثر بتقييم نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة لتحديد مواطن الضعف"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.45) وهو يقع ضمن المجال [3.68 -5] أي أن درجة التزام محافظ الحسابات بهذا الإجراء كانت مرتفعة، وهي توحي بزيادة حيطة وحذر محافظ الحسابات مع مختلف العوامل التي تكون بمثابة حافز لارتكاب الغش، مثل تلبية رغبات الطرف الثالث في الحصول على عوائد إضافية أو الرغبة في الاستفادة من ضعف نظام الرقابة الداخلي لتحقيق مكاسب شخصية.
- **العبارة رقم (42) "التحقق من عدم وجود عمليات أو تسجيلات غير اعتيادية في القوائم المالية"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.41)، أي درجة التزام محافظ الحسابات بهذا الإجراء مرتفعة، حيث أن محافظ الحسابات يلتزم بالتحقق من خلو القوائم المالية من أي عمليات أو تسجيلات غير اعتيادية من خلال تصفحه لمختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية للمؤسسة محل التدقيق.
- **العبارة رقم (48) " القيام بإبلاغ الجهات المعنية عند اكتشاف خطأ أو غش في القوائم المالية"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (4.34) وهو يقع ضمن المجال [3.68 -5] أي أن درجة التزام محافظ الحسابات بهذا الإجراء كانت مرتفعة، وهي تبرز مدى التزامه بمسؤوليته تجاه الإدارة، حيث تنص الفقرة رقم (19) من معيار التدقيق الدولي رقم (240) على ضرورة قيام المدقق بإبلاغ الإدارة بالسرعة الممكنة لوجود شكوك باحتمال حدوث احتيال، حتى لوكان تأثيره المحتمل على القوائم المالية غير جوهري. كما ينسجم هذا الإجراء الذي يقوم به محافظ الحسابات مع ما جاءت به المادة (715 مكرر 13) من القانون التجاري حيث يعرض على أقرب جمعية عامة للمساهمين المخالفات والأخطاء التي اكتشفها أثناء قيامه بتدقيق القوائم المالية، وتقع على

عاتقه المسؤولية المدنية في حالة عدم الإفصاح في تقريره للجمعية العامة أو لوكيل الجمهورية عن ذلك، وهذا ما يلزمه بتعويض الضرر الذي حدث للغير بسببه وفقا للمادة (124) من القانون المدني. ووفق المادة (61) من القانون 10-01 المتعلق بالمهن الثلاث، لا يتبرأ محافظ الحسابات من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا أثبت أنه قام بما يجب القيام به وأنه بلَغ مجلس الإدارة بالمخالفات المكتشفة. وأيضا جاءت المادة (830) من القانون التجاري لتؤكد على تعرض محافظ الحسابات لعقوبة السجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من 20.000 دج إلى 500.000 دج أو لإحدى هاتين العقوبتين في حالة تعمده إعطاء معلومات كاذبة عن حالة المؤسسة أو لم يكشف إلى وكيل الجمهورية عن الوقائع الإجرامية التي علم بها.

- **العبارة رقم (44) "يقوم بإجراء مناقشة مع مساعديه لدراسة الأخطاء المادية المحتملة في القوائم المالية بسبب الاحتيال قبل وأثناء جمع المعلومات"** نال هذا الإجراء المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (4.20) وهو يقع ضمن المجال الثالث من مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي، وهو المجال الذي يشير إلى درجة التزام مرتفعة (عالية)، ما يؤكد أن هناك إدراك تام من غالبية محافظي الحسابات عينة الدراسة لأهمية إجراء مناقشة مع مساعديهم قبل وبعد التخطيط لعملية التدقيق لدراسة الأخطاء المادية المحتملة في القوائم المالية بسبب الاحتيال، وينسجم هذا الإجراء مع متطلبات المعيار الدولي للتدقيق رقم (315) الذي يُلزم محافظ الحسابات بإجراء مناقشات بين أعضاء فريق العمل الرقابي، وأن يحدد المسائل التي ينبغي إبلاغها إلى أعضاء الفريق، كما يجب التركيز بشكل محدد على كيفية قابلية وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية بسبب الاحتيال وأين يمكن أن توجد مثل هذه الأخطاء في القوائم المالية.
- **العبارة رقم (46) " العمل على تغيير إجراءات التدقيق من سنة لأخرى لمنع التنبؤ بها من طرف مرتكبي الغش"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.61) بانحراف معياري قيمته (0.191) والذي يقع ضمن المجال الثاني من مقياس تحديد درجة الالتزام [2.34 – 3.67] وهو المجال الذي يشير إلى درجة التزام متوسطة، أي أن محافظي الحسابات عينة الدراسة أحيانا ما يقومون بتغيير إجراءات التدقيق من سنة لأخرى لمنع التنبؤ بها من طرف مرتكبي الغش، فكلما كان

مرتكب الغش بارعا في الاحتيال فإنه من الممكن التنبؤ بإجراءات التدقيق، وهو ما يعمل على إدراج أمور احتيالية يصعب على محافظ الحسابات اكتشافها بسهولة.

- **العبارة رقم (49) "الامتناع عن المصادقة إذا ثبت أن الخطأ أو الغش المكتشف له أثر كبير على القوائم المالية ولم يتم أخذه بعين الاعتبار من طرف إدارة المؤسسة"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.41) بانحراف معياري قدره (0.735) وهذا المتوسط يقع ضمن المجال [2.34 – 3.67] وهو يشير إلى درجة متوسطة لالتزام محافظ الحسابات بالامتناع عن المصادقة في حالة ثبوت أن الغش أو الخطأ الذي اكتشفه له أثر كبير على القوائم المالية ولم يتم أخذه بعين الاعتبار من طرف إدارة المؤسسة، فإنه يجب على محافظ الحسابات أن يعبر عن رأيه بتحفظ أو يمتنع عن إبداء الرأي.
- **العبارة رقم (43) "يطالب مسؤولي إدارة المؤسسة أو مسؤولي الرقابة الداخلية بإجراء تقييم خطر حدوث تشوهات كبيرة بسبب الخطأ أو الاحتيال إذا لم يفعلوا ذلك"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.16) وهو يقع ضمن المجال الثاني للأهمية النسبية للوسط الحسابي الذي يشير إلى درجة التزام متوسطة، أي أن محافظي الحسابات عينة الدراسة أحيانا ما يطالبون مسؤولي إدارة المؤسسة أو مسؤولي الرقابة الداخلية بإجراء تقييم خطر حدوث تشوهات كبيرة بسبب الاحتيال أو الخطأ في حالة عدم قيامهم بذلك، بالرغم من أهمية هذا الإجراء.
- **العبارة رقم (45) "التحقق من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين وعن خلفياتهم المهنية والأخلاقية خاصة الذين هم على صلة مع أصول المؤسسة أو سجلاتها المحاسبية"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2.84) وهو يقع ضمن المجال الثاني للأهمية النسبية للمتوسط الحسابي مما يشير إلى درجة الالتزام متوسطة، أي أن محافظ الحسابات أحيانا ما يقوم بالتحقق من قيام الإدارة بالتحري عن العاملين وعن خلفياتهم المهنية والأخلاقية خاصة الذين هم على صلة مع أصول المؤسسة أو سجلاتها المحاسبية، وهذا لتفادي توظيف أشخاص مشبوهين بالسرقة والاحتيال الذي يعاقب عليه القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث ينص في المادة 41 منه على المعاقبة بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من 50.000دج إلى

500.000دج كل شخص يدير مؤسسة خاصة أو يعمل فيها بأية صفة وتعمد اختلاس أية ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية خصوصية أو أي اشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم مهامه.

- **العبارة رقم(41) " التحقق من عدم وجود شكوك حول مصداقية أو كفاءة الإدارة والمكلفين بالحوكمة"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (1.81) وهو مؤشر يدل على درجة التزام منخفضة، أي أن محافظ الحسابات نادرا ما يقوم بالتحقق من عدم وجود شكوك حول مصداقية أو كفاءة الإدارة والمكلفين بالحوكمة في المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها بالرغم من أهمية هذا الإجراء، الذي يساهم في محاربة الأخطاء والغش في القوائم المالية.
- **العبارة رقم (47) "الحصول على حسابات العملاء والقيام بمقارنتها مع الوثائق والسجلات المحاسبية"** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (1.34) بانحراف معياري قيمته (0.563)، وهذا المتوسط يقع ضمن المجال الأول للأهمية النسبية مما يشير إلى درجة التزام منخفضة، أي أن محافظ الحسابات نادرا ما يقوم بالتحري عن أرصدة حسابات الزبائن للتأكد من صحتها من خلال طلب الحصول على حسابات العملاء والقيام بمقارنتها مع الوثائق والسجلات المحاسبية.

وبصفة عامة نجد أن اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الثالث كانت إيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكافة العبارات (3.47) بانحراف معياري قيمته (0.457) مما يدل على تقارب آراء أفراد عينة الدراسة، وهذا المتوسط يقع ضمن المجال الثاني لدرجة الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي [2.34 – 3.67] وهو المجال الذي يشير إلى درجة التزام متوسطة، أي أن محافظ الحسابات يلتزم بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما بدرجة متوسطة على العموم.

المبحث الثالث: الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة

بعدما تطرقنا سابقا إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، تم تخصيص هذا المبحث لإجراء الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة، وذلك من خلال إخضاعها لاختبار (T) لعينة واحدة، عند مستوى معنوية (0.05)، ومن خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T)، وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية (SIG)، سوف يتم الحكم على قبول أو رفض الفرضية. كما تم استخدام اختبار مربع كاي (Test du khi-deux) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعا للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية). وتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة

المطلب الثاني: اختبار مربع كاي (Test du khi-deux) لتأثير المتغيرات الديمغرافية

المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا المطلب نتائج اختبار فرضيات الدراسة، وهذا من أجل التأكد من صحتها والحكم على قبول أو رفضها.

أولا: اختبار صحة الفرضية الأولى

من أجل اختبار صحة هذه الفرضية التي تنص على أنه "**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي**" تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة عند مستوى معنوية (0.05) وتمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي

- **فرضية العدم (H0)**: لا يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

- **الفرضية البديلة (H1)**: يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

حيث يتم قبول الفرضية الصفرية إذا كان مستوى الدلالة (SIG) أكبر من (0.05)، وفي حالة العكس يتم قبول الفرضية البديلة، والنتائج موضحة في الجدول رقم (42) كما يلي:

الجدول رقم (42): نتائج اختبار (T) للفرضية الأولى

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	نتيجة الفرضية
يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.	3.84	0.326	34.370	0.000	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج السابقة نستخلص أن محافظ الحسابات في إطار المصادقة على حسابات المؤسسات محل التدقيق يلتزم دائما بتحليل المؤشرات المالية، التشغيلية والقانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال، وهذا ما ينسجم مع متطلبات الفقرة رقم 8-3 من القرار المؤرخ في 24 يونيو 2013 الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، حيث يلزم محافظ الحسابات في إطار مهامه على تحليل هذه المؤشرات التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال. ومن خلال الجدول رقم (42) أظهرت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة (SIG) بلغت (0.000) في كافة عبارات المحور الأولى وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نجد أن قيمة (T) المحسوبة لكل عبارات المحور الأول للدراسة بلغت (34.370)، وهي بذلك دالة إحصائيا لذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وعليه نؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه:

♠ يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

ثانيا: اختبار صحة الفرضية الثانية

من أجل اختبار صحة الفرضية الثانية التي تنص على أنه "**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي**" سنقوم باختبار الفرضيات الفرعية لها.

1- اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى

لاختبار صحة هذه الفرضية التي تنص على أنه "**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية**" تم استخدام اختبار T لعينة واحدة عند مستوى معنوية (0.05) وتمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.
- **الفرضية البديلة (H1)**: يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.

نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (43): نتائج اختبار (T) للفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية

الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	نتيجة الفرضية
يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.	4.16	0.298	51.947	0.000	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (T) للفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية يتضح لنا أن وجود تقارب في إجابات أفراد عينة الدراسة حول التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لكافة عبارات هذه الفرضية (4.16) وبانحراف معيار قدره (0.298)، وقيمة SIG

بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما بلغت قيمة T المحسوبة (51.947) أي أنه دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه:

- **يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.**

2- اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

لاختبار صحة هذه الفرضية التي تنص على أنه "**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال**" تم استخدام اختبار (**T**) لعينة واحدة عند مستوى معنوية (0.05) وتمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.
- **الفرضية البديلة (H1)**: يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم (44) كما يلي

الجدول رقم (44): نتائج اختبار (T) للفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية

الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	نتيجة الفرضية
يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.	4.17	0.375	41.535	0.000	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (44) أن قيمة المتوسط الحسابي للفرضية الفرعية الثانية قد بلغ (4.17) وهو يقع ضمن المجال [3.68 -5] أي أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة، حيث قيمة T المحسوبة بلغت (41.537) ومستوى دلالة إحصائية (SIG) قيمته (0.000) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة الآتية:

- **يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.**

3- اختبار صحة الفرضية الثانية ككل

لاختبار صحة هذه الفرضية التي تنص على أنه "**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي**" تم استخدام اختبار (T)لعينة واحدة عند مستوى معنوية (0.05) وتمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.
- **الفرضية البديلة (H1)**: يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (45): نتائج اختبار (T) للفرضية الثانية

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	نتيجة الفرضية
يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.	4.28	0.291	58.664	0.000	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يوضح لنا الجدول رقم (45) نتائج اختبار (T) للفرضية الثانية، حيث تشير النتائج إلى أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغت (4.28) وهي تقع ضمن المجال [3.68 - 5] الذي يوافق درجة عالية للالتزام، أي أن محافظ الحسابات في إطار المصادقة على حسابات المؤسسات محل التدقيق يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (58.664) وقيمة SIG (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن:

- **يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.**

ويمكن توضيح درجة التزام محافظي الحسابات عينة الدراسة بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (46): درجة التزام محافظي الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي

درجة الالتزام	التكرار	النسبة المئوية %
درجة التزام منخفضة	00	% 00
درجة التزام متوسطة	06	% 3.4
درجة التزام مرتفعة (عالية)	170	% 96.6
المجموع	**176**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول رقم (46) يتضح لنا أن غالبية محافظي الحسابات عينة الدراسات وبنسبة **96.6 %** **يلتزمون بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي**، في حين **3.4% من عينة الدراسة درجة التزامهم متوسطة.**

ثالثا: اختبار صحة الفرضية الثالثة

لاختبار صحة هذه الفرضية التي تنص على أنه "**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما**" تم استخدام اختبار T لعينة واحدة عند مستوى معنوية (0.05) وتمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.
- **الفرضية البديلة (H1)**: يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (47): نتائج اختبار (T) للفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	نتيجة الفرضية
يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.	3.48	0.457	13.989	0.000	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يوضح لنا الجدول رقم (47) نتائج اختبار (T) للفرضية الثالثة، حيث تشير النتائج إلى أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغت (3.48) وهي تقع ضمن المجال [2.34 – 3.68] الذي يوافق درجة متوسطة للالتزام، أي أن محافظ الحسابات في إطار المصادقة على حسابات المؤسسات محل التدقيق يلتزم بدرجة متوسطة بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (13.989) وقيمة SIG (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن:

♠ يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

ويمكن توضيح درجة التزام محافظي الحسابات عينة الدراسة بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (48): درجة التزام محافظي الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما

درجة الالتزام	التكرار	النسبة المئوية %
درجة الالتزام منخفضة	00	% 00
درجة الالتزام متوسطة	111	% 63.1
درجة الالتزام مرتفعة (عالية)	65	% 36.9
المجموع	**176**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من نتائج الجدول رقم (48) أن **63.1 % من محافظي الحسابات عينة الدراسة يلتزمون بدرجة متوسطة بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما، و36.9 % من أفراد عينة الدراسة درجة التزامهم مرتفعة.**

رابعا: اختبار صحة الفرضية العامة

لاختبار صحة الفرضية العامة التي تنص على أنه "**يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات محل التدقيق.**" تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة عند مستوى معنوية (0.05) وتمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات محل التدقيق.
- **الفرضية البديلة (H1)**: يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار المصادقة على حسابات المؤسسات محل التدقيق.

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (49): نتائج اختبار (T) للفرضية العامة للدراسة

الفرضية العامة للدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	نتيجة الفرضية
يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات.	3.87	0.259	44.538	0.000	**قبول**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغت (3.87) وهي تقع ضمن المجال [3.68 – 5] الذي يوافق درجة مرتفعة للالتزام، أي أن محافظ الحسابات في إطار المصادقة على حسابات المؤسسات محل التدقيق يلتزم بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (44.538) وقيمة SIG (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن:

♣ يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات محل التدقيق.

ويمكن توضيح درجة التزام محافظي الحسابات عينة الدراسة بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (50): درجة التزام محافظي الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي

درجة الالتزام	التكرار	النسبة المئوية %
درجة الالتزام منخفضة	00	% 00
درجة الالتزام متوسطة	42	% 23.9
درجة الالتزام مرتفعة (عالية)	134	% 76.1
المجموع	**176**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من نتائج الجدول رقم (50) أن **76.1 % من محافظي الحسابات عينة الدراسة يلتزمون بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مصادقتهم على حسابات المؤسسات محل التدقيق**، في حين **23.9 % درجة التزامهم متوسطة**.

المطلب الثاني: اختبار مربع كاي (Test du khi-deux)

الهدف من هذا الاختبار هو معرفة ما إذا كان هناك تأثير للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على إجابات أفراد عينة الدراسة على فرضيات الدراسة، والنتائج موضحة كما يلي:

أولا: اختبار تأثير المتغيرات الديمغرافية على الفرضية الأولى

لاختبار صحة الفرضية الأولى التي تنص على "**تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.**" تم استخدام اختبار مربع كاي، وتمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي."
- **الفرضية البديلة (H1)**: تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال.

1- اختبار تأثير المؤهل العلمي على الفرضية الأولى

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.
- **الفرضية البديلة (H1)**: يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم (51) كما يلي:

الجدول رقم (51): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير المؤهل العلمي على الفرضية الأولى

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
المؤهل العلمي	47.508	0.879

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (51) أن قيمة SIG هي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي لا يوجد علاقة بين المؤهل العلمي لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على **"لا يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي."**

2- اختبار تأثير التخصص العلمي على الفرضية الأولى

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي."
- **الفرضية البديلة (H1)**: يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي."=

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (52): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير التخصص العلمي على الفرضية الأولى

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
التخصص العلمي	54.691	0.153

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (52) أن قيمة SIG هي (0.153) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي لا يوجد علاقة بين التخصص العلمي لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على "**لا يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.**"

3- اختبار تأثير الخبرة المهنية على الفرضية الأولى

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي."
- **الفرضية البديلة (H1)**: تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي."

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (53): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير الخبرة المهنية على الفرضية الأولى

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
الخبرة المهنية كمحافظ حسابات	59.583	0.01

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (53) أن قيمة SIG هي (0.01) أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي هناك علاقة طردية بين الخبرة المهنية لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " **تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.**"

ثانيا: اختبار تأثير المتغيرات الديمغرافية على الفرضية الثانية

لاختبار صحة الفرضية الثانية التي تنص على "**تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.**" تم استخدام اختبار مربع كاي، وتمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.
- **الفرضية البديلة (H1)**: تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار الفرضيات الفرعية لها كما يلي:

1- اختبار مربع كاي للفرضية الفرعية الأولى

تم استخدام اختبار مربع كاي، وتمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.
- **الفرضية البديلة (H1)**: تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.

1-1 اختبار تأثير المؤهل العلمي على الفرضية الفرعية الأولى

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.

- **الفرضية البديلة (H1)**: يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (54): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير المؤهل العلمي على الفرضية الفرعية الأولى

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
المؤهل العلمي	72.966	0.699

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (54) أن قيمة SIG هي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي لا يوجد علاقة بين المؤهل العلمي لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من تطبيق قواعد العرض والإفصاح في القوائم المالية، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على **"لا يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية."**

2-1 اختبار تأثير التخصص العلمي على الفرضية الفرعية الأولى

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.
- **الفرضية البديلة (H1)**: يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (55): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير التخصص العلمي على الفرضية الفرعية الأولى

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
التخصص العلمي	44.712	0.930

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (55) أن قيمة SIG هي (0.930) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي لا يوجد علاقة بين التخصص العلمي لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من تطبيق قواعد العرض والإفصاح في القوائم المالية، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على **"لا يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية."**

3-1 اختبار تأثير الخبرة المهنية على الفرضية الفرعية الأولى

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.
- **الفرضية البديلة (H1)**: تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (56): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير الخبرة المهنية على الفرضية الفرعية الأولى

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
الخبرة المهنية كمحافظ حسابات	51.044	0.113

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (56) أن قيمة SIG هي (0.113) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي لا توجد علاقة بين الخبرة المهنية لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من تطبيق قواعد العرض والإفصاح في القوائم المالية، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على **" لا تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية."**

2- اختبار مربع كاي للفرضية الفرعية الثانية

تم استخدام اختبار مربع كاي، وتمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.
- **الفرضية البديلة (H1)**: تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.

2-1 اختبار تأثير المؤهل العلمي على الفرضية الفرعية الثانية

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.
- **الفرضية البديلة (H1)**: يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (57): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير المؤهل العلمي على الفرضية الفرعية الثانية

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
المؤهل العلمي	63.982	0.738

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (57) أن قيمة SIG هي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي لا يوجد علاقة بين المؤهل العلمي لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من تطبيق قواعد الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على **"لا يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال."**

2-2 اختبار تأثير التخصص العلمي على الفرضية الفرعية الثانية

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.
- **الفرضية البديلة (H1)**: يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (58): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير التخصص العلمي على الفرضية الفرعية الثانية

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
التخصص العلمي	47.656	0.716

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (58) أن قيمة SIG هي (0.716) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي لا يوجد علاقة بين التخصص العلمي لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على **"لا يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال."**

3-2 اختبار تأثير الخبرة المهنية على الفرضية الفرعية الثانية

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.
- **الفرضية البديلة (H1)**: تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (59): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير الخبرة المهنية على الفرضية الفرعية الثانية

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
الخبرة المهنية كمحافظ حسابات	31.872	0.665

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (59) أن قيمة SIG هي (0.665) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي لا توجد علاقة بين الخبرة المهنية لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من تطبيق قواعد الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على " **لا تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.**"

ثالثا: اختبار تأثير المتغيرات الديمغرافية على الفرضية الثالثة

تم استخدام اختبار مربع كاي، وتمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.
- **الفرضية البديلة (H1)**: تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

1- اختبار تأثير المؤهل العلمي على الفرضية الثالثة

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

- **الفرضية البديلة (H1)**: يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (60): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير المؤهل العلمي على الفرضية الثالثة

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
المؤهل العلمي	77.456	0.309

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (60) أن قيمة SIG هي (0.309) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي لا توجد علاقة بين المؤهل العلمي لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على **"لا يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما."**

2- اختبار تأثير التخصص العلمي على الفرضية الثالثة

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.
- **الفرضية البديلة (H1)**: يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (61): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير التخصص العلمي على الفرضية الثالثة

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
التخصص العلمي	144.452	0.001

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (61) أن قيمة SIG هي (0.001) أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي هناك علاقة بين التخصص العلمي لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " **يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.**"

3- اختبار تأثير الخبرة المهنية على الفرضية الثالثة

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.
- **الفرضية البديلة (H1)**: تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (62): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير الخبرة المهنية على الفرضية الثالثة

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
الخبرة المهنية كمحافظ حسابات	63.343	0.006

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (62) أن قيمة SIG هي (0.006) أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي هناك علاقة بين الخبرة المهنية لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " **تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.**"

رابعا: اختبار تأثير المتغيرات الديموغرافية على الفرضية العامة

تم استخدام اختبار مربع كاي، وتمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- **الفرضية البديلة (H1)**: تؤثر المتغيرات الديمغرافية للدراسة (المؤهل العلمي، التخصص والخبرة المهنية) على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

1- اختبار تأثير المؤهل العلمي على الفرضية العامة للدراسة

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- **الفرضية البديلة (H1)**: يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (63): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير المؤهل العلمي على الفرضية العامة

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
المؤهل العلمي	678.686	0.379

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (63) أن قيمة SIG هي (0.379) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي لا توجد علاقة بين المؤهل العلمي لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على " **لا يؤثر المؤهل العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي.**"

2- اختبار تأثير التخصص العلمي على الفرضية العامة للدراسة

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- **الفرضية البديلة (H1)**: يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (64): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير التخصص العلمي على الفرضية العامة

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
التخصص العلمي	505.640	0.434

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (64) أن قيمة SIG هي (0.434) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي لا توجد علاقة بين التخصص العلمي لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على " **لا يؤثر التخصص العلمي على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي.**"

3- اختبار تأثير الخبرة المهنية على الفرضية العامة للدراسة

تمت صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدم (H0)**: لا تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- **الفرضية البديلة (H1)**: تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (65): نتائج اختبار مربع كاي بالنسبة لتأثير الخبرة المهنية على الفرضية العامة

المتغير	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية SIG
الخبرة المهنية كمحافظ حسابات	324.547	0.634

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول رقم (65) أن قيمة SIG هي (0.634) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، أي لا توجد علاقة بين الخبرة المهنية لمحافظي الحسابات ودرجة التزامهم بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على " **لا تؤثر الخبرة المهنية على درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي.**"

خلاصة

اعتمدت الدراسة الميدانية على مجموعة من الأدوات الإحصائية، بهدف تحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في معرفة مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات التي يقوم بتدقيق حساباتها، وذلك من خلال قياس مدى التزام هذا الأخير بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال وقياس مدى التزامه بالتحقق من تطبيق قواعد العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، وقياس مدى التزامه أيضا بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استمارات استبيان تم تصميمها لهذا الغرض على عينة من محافظي الحسابات الناشطين في العديد من ولايات الجزائر، وبعد جمع البيانات تم فرزها، تبويبها وإدخالها في البرنامج الإحصائي (SPSS24) بغرض إخضاعها لمجموعة من الاختبارات الإحصائية والتأكد من صحة فرضيات الدراسة.

وأوضحت مختلف نتائج التحليل الإحصائي المتحصل عليها، أن غالبية أفراد عينة الدراسة بمجموع 84.49% يوافقون على أن محافظ الحسابات في إطار المصادقة على حسابات المؤسسات محل التدقيق يلتزم بتحليل المؤشرات المالية، التشغيلية والقانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال، وهذا راجع لإدراكهم لأهمية هذه المؤشرات في سبيل تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية في الاستغلال، وكذلك راجع لإدراكهم للمسؤولية الملقاة على عاتقهم في هذا الجانب.

وكذلك تُبرز النتائج المتحصل عليها أن محافظي الحسابات عينة الدراسة وبنسبة إجمالية 83.13% يلتزمون في إطار مهامهم بالتحقق من تطبيق المؤسسة محل التدقيق لمتطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية في إطار ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، وهذا راجع لالتزام محافظي الحسابات عينة الدراسة بالمهام الموكلة إليهم فيما يتعلق بالتحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات محل التدقيق.

وتوصلت أيضا الدراسة إلى أن الإجراءات المتعلقة بالتحقق من تطبيق المؤسسة محل التدقيق لمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لاقت قبولا واسعا من طرف محافظي الحسابات عينة الدراسة، أي أن درجة التزامهم بهذه الإجراءات كانت مُرتفعة، وهذا راجع لأهميتها في

مساعدتهم على أداء مهامهم على أكمل وجه للتحقق من مدى التزام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية ومن الإفصاح عن كافة الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.

كما نستخلص أيضا من خلال الدراسة الميدانية أن محافظي الحسابات عينة الدراسة يلتزمون بدرجة متوسطة بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما، وهذا راجع لإدراكهم أن مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع على عاتق إدارة المؤسسة، وهي من يتحمل حدوث خطأ أو غش بها.

وبصفة عامة نستخلص من خلال نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات الدراسة، أن محافظي الحسابات عينة الدراسة يلتزمون بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إطار مصادقتهم على حسابات المؤسسات محل التدقيق، كما يلتزمون بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، ويلتزمون أيضا بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما، وهذا ما يُساهم في مراعاتهم لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات التي يقومون بتدقيق حساباتها.

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر مهنة محافظ الحسابات أحد أهم آليات الرقابة الخارجية على المؤسسات، نظرا للمسؤوليات الواقعة على عاتقه والدور الذي يلعبه في حماية أصول هذه المؤسسات، لذا من الواجب الاهتمام أكثر بتطوير هذه المهنة والعمل على تنظيمها والسهر على استقلاليتها وحمايتها للاستفادة منها على أكمل وجه.

تناولت هذه الدراسة موضوع مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي، وقد هدفت إلى معرفة مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات محل التدقيق، وبُغية الإحاطة بكافة جوانب الموضوع وتحقيق هدف الدراسة، اعتمدنا على قياس ثلاث مؤشرات ذات علاقة مباشرة بتطبيق النظام المحاسبي المالي وهي مذكورة في ذات النظام بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وكذا في القوانين التي تنظم وتضبط مهنة محافظ الحسابات، حيث المؤشر الأول يتعلق بالفرضية الأولى الخاصة بقياس مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في المؤسسات محل التدقيق، والمؤشر الثاني الخاص بالفرضية الثانية والذي يهدف إلى قياس مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، أما المؤشر الثالث والخاص بالفرضية الثالثة فيهدف إلى قياس مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

وللإحاطة أكثر بكافة جوانب موضوع الدراسة، ارتأينا إلى تناول هذه الدراسة من خلال فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة من خلال ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول لدراسة الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي باعتباره أحد متغيرات الدراسة وذلك من خلال التعريف بماهية هذا النظام، إبراز مختلف الفروض والمبادئ المحاسبية التي جاء بها ومتطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها في إعداد وعرض القوائم المالية، إضافة إلى إبراز ماهية الخطأ والغش في القوائم المالية وأسباب حدوثهما. ومن خلال هذا المبحث تم التوصل إلى أن النظام المحاسبي المالي باعتماده على معايير المحاسبة الدولية جاء ليُقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي بهدف ترقية جودة القوائم المالية لجلب الاستثمارات الأجنبية، وجاء أيضا ليُعزز مبدأ الإفصاح عن المعلومات الضرورية

لمستخدمي القوائم المالية بهدف اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، كما أنه جاء ليُسهل عمل المؤسسات في إعداد وعرض قوائمها المالية لذا فهي مُطالبة بالالتزام بمختلف فروض ومبادئ هذا النظام وهذا للتعبير بصدق عن الوضعية المالية الحقيقية للمشروع خدمة للأطراف المستفيدة من قوائمها المالية وزيادةً لثقة المستثمرين في إداراتها.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فتم تخصيصه لدراسة الإطار العام لمهنة محافظ الحسابات باعتباره أحد متغيرات الدراسة، حيث تطرقنا إلى مفهوم محافظ الحسابات وإبراز مختلف المهام التي يقوم بها وحقوقه، واجباته والمسؤوليات الواقعة على عاتقه إضافة إلى إبراز أهمية استخدام اجراءات المراجعة التحليلية من طرف محافظ الحسابات. وخلصنا من خلال هذا المبحث إلى أن محافظ الحسابات هو شخص مهني كُفؤ ومحايد تقع على عاتقه العديد من المسؤوليات والواجبات هو مُطالب بالوفاء بها، إذ يلعب دور الحَكم بين إدارة المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها والمساهمين فيها باعتباره الوكيل الرسمي عنهم وهذا للحفاظ على أموال المؤسسة من أي تصرف سيء من طرف الإدارة أو أي شخص كان. كما توصلنا أيضا إلى أن محافظ الحسابات يجب عليه أن يتحلى بأخلاقيات المهنة لهي (النزاهة، الموضوعية، الحياد والسر المهني) وأن يبذل العناية المهنية اللازمة عند أداء مهمته، وتوصلنا أيضا إلى أن استخدام محافظ الحسابات لإجراءات المراجعة التحليلية في عملية التدقيق يُساعده على أداء مهامه، وذلك من خلال خفض تكاليف المراجعة من مال، وقت وجُهد مبذول من طرفه، لذا فهو مُطالب بالاستعانة بهذه الإجراءات كلما استدعت الضرورة لذلك.

وفيما يخص المبحث الثالث من هذا الفصل فتم من خلاله دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال إبراز دور ومسؤولية محافظ الحسابات في التحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، إبراز دور ومسؤولية محافظ الحسابات وإجراءاته في التحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح بالقوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي وكذلك إبراز دور محافظ الحسابات وإجراءاته في اكتشاف الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما. ومن خلال هذا المبحث تم التوصل إلى أن محافظ الحسابات في إطار المهام الموكلة إليه هو مُطالب بجمع عناصر مقنعة وكافية من أجل الحكم على استمرارية الاستغلال الموضوعة من طرف إدارة المؤسسة. حيث المشرع الجزائري جاء بمجموعة من المؤشرات المالية، التشغيلية والقانونية يمكن لمحافظ الحسابات الاعتماد عليها لإثارة الشك لديه حول استمرارية الاستغلال. ومحافظ الحسابات غير مُلزم

الخاتمة

بإجراءات معينة خاصة بالبحث عن مختلف المخاطر والأحداث التي تثير الشك حول استمرارية المؤسسة في الاستغلال، كما توصلنا أيضا إلى أن محافظ الحسابات غير مُطالب بإدراج تقرير حول مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية في الاستغلال إلا في حالة ظهور شك لديه، بالرغم من أهمية هذا التقرير بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. وأيضا تم استخلاص أن مسؤولية محافظ الحسابات في التحقق من ملائمة وكفاية الإفصاح في القوائم المالية المدققة هي مسؤولية قانونية ومهنية، وأن التقصير في أداء مهمة التدقيق خاصة في مجال الإفصاح يُعرّض محافظ الحسابات للمساءلة أمام الأطراف المستفيدة والمستخدمة للقوائم المالية. حيث تنص المعايير المهنية للتدقيق على ضرورة التزام محافظ الحسابات بإدراج تقرير يُوضح فيه مدى كفاية الإفصاح بالقوائم المالية لهذا يجب عليه عدم التركيز والاهتمام أكثر بمصالح المساهمين وفقط، بل يجب عليه مراعاة كافة مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة مع الالتزام بسلوك وأخلاقيات المهنة.

وتم التوصل أيضا إلى أن الغش في القوائم المالية يختلف عن الخطأ من حيث سهولة الاكتشاف إذ أن محافظ الحسابات يتلقى صعوبات كبيرة في اكتشاف الغش مقارنة باكتشافه للخطأ، كما أن محافظ الحسابات لا يمكن أن يكون الضامن الوحيد لخلو القوائم المالية من الخطأ والغش إلا في حدود ما توفر لديه من وسائل وآليات لاكتشافهما، غير أنه يجب عليه أن يبذل العناية المهنية اللازمة والالتزام ببعض إجراءات التدقيق التي تُساعده في أداء مهامه لِكشف كل ما يُثير من شك حول وُجود أخطاء أو غش في القوائم المالية التي يقوم بتدقيق حساباتها، ومن الضروري عليه أن يُبلّغ الجهات المعنية بمُختلف الأخطاء والتلاعبات المكتشفة أثناء عملية التدقيق خاصة التي لها تأثير على المركز المالي للمؤسسة.

واستكمالا لما تم تناوله في الفصل النظري للدراسة، ارتأينا إسقاط مخرجاته على عينة من محافظي الحسابات وذلك من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على عينة متكونة من (350) محافظ حسابات بهدف قياس درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، وذلك بقياس درجة التزامه بتحليل بعض المؤشرات المالية، التشغيلية والقانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال، وأيضا قياس درجة التزامه بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، وكذلك قياس درجة التزامه بالتحقق من خلو هذه القوائم من الخطأ والغش والتبليغ عن

حدوثهما، وتم استخدام الأسلوب الإحصائي في تحليل ومعالجة المعلومات والبيانات المحصل عليها من عينة الدراسة وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS24).

أولا: نتائج الدراسة

بعد عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، توصلنا إلى النتائج التالية:

❶ **الفرضية الأولى:** والتي تنص على:

يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية كما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

بعد إجراء اختبار (Test T pour échantillon unique) تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث تؤكد النتائج المتحصل عليها على التزام محافظ الحسابات خلال عملية التدقيق بدراسة وتحليل مختلف المؤشرات التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال وهذا للتأكد من صحة فرضية الاستمرارية التي أَعدت على أساسها إدارة المؤسسة قوائمها المالية، كما توصلنا أيضا إلى أن الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات تُؤثر على درجة التزامه بهذا الإجراء، في حين أن كل من المؤهل العلمي والتخصص العلمي لمحافظ الحسابات لا يُؤثران على درجة التزامه بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال.

❷ **الفرضية الثانية:** والتي جاءت على النحور الآتي:

يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي. تم التحقق من صحة هذه الفرضية من خلال اختبار فرضياتها الفرعية الآتية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** تنص على:

يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.

بعد إجراء اختبار (Test T pour échantillon unique) تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث توصلنا إلى أن 96.6% من محافظي الحسابات عينة الدراسة في إطار مصادقتهم على حسابات المؤسسات محل التدقيق يلتزمون بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق هذه المؤسسات لمتطلبات الإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن المتغيرات

الديمغرافية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي والخبرة المهنية لمحافظ الحسابات) لا يؤثرون على درجة التزامهم بهذا الإجراء.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** تنص على:

يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال.

بعد إجراء اختبار (Test T pour échantillon unique) تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث توصلنا إلى أن محافظ الحسابات يلتزم بدرجة مرتفعة بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال، وهذا راجع لأهمية السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية ولأهمية الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال خاصة إن كان لها تأثير واضح على المركز المالي للمؤسسة.

❸ **الفرضية الثالثة:** التي جاءت على النحو الآتي:

يلتزم محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

بعد إخضاع هذه الفرضية لاختبار (Test T pour échantillon unique) تم التأكد من صحتها، حيث توصلنا إلى أن 63.1% من محافظي الحسابات عينة الدراسة يلتزمون بدرجة متوسطة بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما إلى الجهات المعنية، في حين فقط 36.9% من عينة الدراسة درجة التزامهم مرتفعة، وهذا راجع ربما لاعتقاد محافظي الحسابات أن كشف الخطأ والغش ليس من مسؤوليتهم بل هو يقع تحت مسؤولية إدارة المؤسسة لأنها المشرفة والمسؤولة عن إعداد وعرض قوائمها المالية. وكذلك توصلنا إلى أن التخصص العلمي لمحافظ الحسابات والخبرة المهنية في هذا الميدان يؤثران على درجة التزامه بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش، وهذا راجع لأن التخصص في ميدان المحاسبة والتدقيق يسمح باكتشاف معظم الأخطاء في التسجيلات المحاسبية، كما أن الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات تسمح له باكتشاف مختلف أساليب الغش المعتمدة من طرف إدارة المؤسسة

ومنع حدوثها، وهذا راجع لاكتساب محافظ الحسابات الخبرة في هذا المجال مما يجعله يقوم بتغيير إجراءات التدقيق من فترة لأخرى لكي يمنع التنبؤ بها من طرف مرتكبي الغش.

وبناء على النتائج التي تم عرضها واختبار فرضيات الدراسة التي تحققت، تم التوصل إلى نتيجة عامة مفادها أن: **محافظ الحسابات في إطار مصادقته على حسابات المؤسسات محل التدقيق يلتزم بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي، إذ نجد ما نسبته 76.1% من محافظي الحسابات عينة الدراسة درجة التزامهم مرتفعة، في حين 23.9% درجة التزامهم متوسطة.**

وفي نفس السياق خلصت الدراسة أيضا إلى النتائج التالية:

- محافظ الحسابات أداة من أدوات الرقابة الفعالة التي يمكن الاعتماد عليها لمراقبة التزام المؤسسات محل التدقيق بتطبيق النظام المحاسبي المالي.
- هناك إدراك ووعي تام من طرف محافظي الحسابات فيما يخص المسؤولية الواقعة على عاتقهم اتجاه مراقبة تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- يلتزم محافظو الحسابات بدرجة مرتفعة بدراسة وتحليل المؤشرات المالية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال.
- لا يُولي محافظو الحسابات الاهتمام بالمؤشرات التشغيلية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال خاصة منها ما تعلق بفقدان مدراء تنفيذيين دون استخلافهم، إذ لا يهتمون بهذا المؤشر، وهذا راجع في نظرهم أن الإشارة لذلك يكون بمثابة التدخل في التسيير وهو ممنوع قانونا، حيث تنص المادة 23 من القانون 10-01 المتعلق بالمهن الثلاث، على أن محافظ الحسابات يضطلع بمهام فحص قيم ووثائق المؤسسة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة فيها للقواعد المعمول بها دون أن يتدخل في التسيير.
- محافظو الحسابات يلتزمون بدرجة مرتفعة بدراسة وتحليل المؤشرات القانونية التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال.

- درجة التزام محافظي الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي مرتفعة، وهذا راجع لإدراكهم لمسؤوليتهم تُجاه حملة الأسهم باعتبارهم الوكيل الرسمي عنهم، ولأن هذه القائمة تُبرز حقوق المساهمين في أصول المؤسسة.
- يلتزم محافظو الحسابات بدرجة مرتفعة بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول حساب النتائج، ويعود هذا الالتزام لأهمية هذه القائمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، لأنها تُلخص مختلف المصاريف والإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية.
- يلتزم محافظو الحسابات بدرجة مرتفعة بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة.
- لا يتحقق محافظو الحسابات من التزام المؤسسات محل التدقيق بإعداد والإفصاح عن قائمة تدفقات الخزينة (جدول سيولة الخزينة) بالرغم من أهميتها ومن أن النظام المحاسبي المالي يفرض إعدادها والإفصاح عنها، وهذا راجع لعدم اهتمام غالبية المؤسسات بإعداد هذه القائمة لكون مُعظمها يمثل مؤسسات عائلية.
- محافظو الحسابات يلتزمون بدرجة مرتفعة بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في قائمة الملاحق، وهذا راجع لأهمية هذه القائمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم على قراءة وفهم القوائم المالية.
- يلتزم محافظو الحسابات بدرجة مرتفعة بإبلاغ الجهات المعنية بمختلف الجرائم المكتشفة أثناء عملية التدقيق.
- لا يولي محافظو الحسابات الاهتمام بحسابات العملاء المتعاملين مع المؤسسة محل التدقيق، بالرغم من أهمية هذه الحسابات في إجراء المقارنات مع الدفاتر والسجلات المحاسبية لتحديد إن كان هناك خطأ أو غش مرتكب من طرف إدارة المؤسسة.

ثانيا: مقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة

نجد أن نتائج هذه الدراسة تتفق مع نتائج بعض الدراسات نوضحها كما يلي:

- تتفق مع نتائج **دراسة قادري عبد القادر (استخدام التدقيق المحاسبي في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي)**، حيث يرى أفراد عينة دراسته أن التدقيق الخارجي يساهم بشكل معتبر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال قيام المراجع الخارجي بفحص نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة والتأكد من سلامته ومن خلو القوائم المالية من أي تحريف بسبب التغيير في المعايير المحاسبية خلال الانتقال من تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، وأيضا تتفق مع نتائج **دراسة سي محمد لخضر (دور محافظ الحسابات في تقويم الحسابات في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة Complexe Avicole SKIKDA)**، فيما يخص التزام محافظ الحسابات بدوره في تقويم حسابات المؤسسات من خلال رأيه الفني المحايد وتأكيده لمسؤولي المؤسسة محل التدقيق على ضرورة الحرص على إعداد القوائم المالية وِفق المعايير المحاسبية والنظام المحاسبي المالي.

- تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج **دراسة سفير محمد ورزقي اسماعيل (مسؤولية المراجع الخارجي عن عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر)** وذلك بِخُلاصة كل منهما لوُجود مسؤوليات تقع على عاتق محافظ الحسابات في إدراج تقرير خاص عن عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحققه من عرض الميزانية الافتتاحية للمؤسسة وفق متطلبات هذا النظام وتحققه من التزام المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات ضمن قوائمها المالية وأيضا فيما يتعلق بالتدقيق في استمرارية الطرق والسياسات المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسة محل التدقيق.

- تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج **دراسة مداح عبد الباسط وسعيدي يحي (مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية)** وأيضا تتفق مع نتائج **دراسة حجاج زينب (مهنة محافظ الحسابات في الجزائر كآلية لمحاربة المخالفات)** في شقها المتعلق بمسؤوليات محافظ الحسابات عن كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، حيث تُبرز كل منهما أن محافظ الحسابات يتحمل المسؤولية المدنية والجزائية عن الأعمال التي قامت بها المؤسسة وقام بالمصادقة عليها مع وجود

مخالفات وتجاوزات لم يُبلّغ عنها الجهات المعنية، كما أن لخبرة محافظ الحسابات أثر على درجة التزامه بكشف الخطأ والغش في القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق.

➢ نتائج هذه الدراسة تتفق مع نتائج **دراسة مصطفى كاظمي النجف ابادي ومكي شهد دحام حسون (دور المدقق الخارجي في تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للمصارف العراقية الخاصة)** حول اهتمام المدقق الخارجي بالإفصاح في القوائم المالية، حيث أكد أفراد عينة الدراسة الممثلين في (100) مراقب حسابات ومحاسب قانوني ومدير مصرف ومدققين خارجيين على أن الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي وملكية الأسهم لجميع المساهمين وكذلك الإفصاح عن المعلومات اللازمة لتقييم الأداء المالي للمصارف في القوائم المالية يلقى اهتمام كبير من طرف المدقق الخارجي، كما توصلت أيضا إلى أن المدقق الخارجي يقوم بالتأكد من عرض جميع المعلومات والبيانات في القوائم المالية لتكون شاملة وكافية لتلبية احتياجات كافة المستخدمين، وهذا ما يتفق مع دراستنا هذه إذ نجد أن 96.6 % من محافظي الحسابات عينة الدراسة يلتزمون بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات محل التدقيق.

➢ وتتفق أيضا نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة **محمد محمود دائل الهاشمي (مدى كفاية المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من قبل مراجعي الحسابات لتقييم قدرة المؤسسات على الاستمرارية)** فيما يتعلق بمسؤولية محافظ الحسابات عن تقييم مدى التزام المؤسسات مع التدقيق بتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، حيث توصلت كل منهما إلى أن محافظ الحسابات في الجزائر يدرك أهمية المؤشرات التي تثير الشك حول استمرارية الاستغلال ويقوم باستخدامها في عملية التدقيق، وأيضا الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات تلعب دورا كبيرا في زيادة درجة التزام محافظ الحسابات بهذه بإجراءات تقييم مدى تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال.

بينما اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، في كون هذه الأخيرة قامت بدراسة الأبعاد التي اعتمدنا عليها في دراستنا متفرقة كل على حِدا، أي أنه لم يتم التطرق لكافة الأبعاد الثلاثة في دراسة واحدة، وهذه الأبعاد المتعلقة بقياس مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال، التزامه بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام

المحاسبي المالي وقياس مدى التزامه بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حوثهما، كما يكمن الاختلاف أيضا في اختلاف البيئة التي تمت فيها الدراسة، واختلاف مجتمع الدراسة.

ثالثا: توصيات الدراسة

على ضوء النتائج المتوصل إليها، نوصي بما يلي:

- ضرورة الاهتمام أكثر بمهنة محافظ الحسابات ومنحه الاستقلالية التامة لأداء عمله على أحسن وجه.
- إجراء دورات تكوينية لمحافظي الحسابات في ميدان النظام المحاسبي المالي تماشيا مع كل تحديث.
- ضرورة الاهتمام أكثر بفرضية استمرارية الاستغلال نظرا لأهميتها بالنسبة لحياة المؤسسة بصفة خاصة وحمايةً للاقتصاد الوطني بصفة عامة، وذلك من خلال إدراج فقرة ضمن النظام المحاسبي المالي والقوانين المنظمة لمهنة التدقيق تُلزم محافظ الحسابات بتحرير تقرير عن مدى تطبيق المؤسسة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد قوائمها المالية.
- ضرورة الالتزام أكثر بتدقيق الحسابات ذات المخاطر المرتفعة من أجل اكتشاف أي أخطاء أو تحريفات بها.
- العمل على التنسيق بين المجلس الوطني للمحاسبة والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمؤسسات الاقتصادية من أجل تنمية قدرات المحاسبين لديها، وتحسين تكوينهم فيما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي.
- ضرورة سهر المجلس الوطني للمحاسبة على تبسيط مدونة الحسابات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي لأجل مساعدة المؤسسات على فهمه والمساهمة في تفعيل تطبيقه في هذه المؤسسات.
- تشجيع المبادرات التي يقوم بها أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات من أجل تقييم، تحسين وتحيين النظام المحاسبي المالي.

رابعا: مقترحات الدراسة

نوصي بإجراء دراسات مستقبلية في الجوانب البحثية الآتية:

- دور إجراءات محافظ الحسابات في مواجهة التهرب الضريبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- دور ومسؤولية محافظ الحسابات في مواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- مدى مراعاة محافظ الحسابات لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية.
- مدى مسؤولية محافظ الحسابات عن فشل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- مدى التزام محافظ الحسابات بإجراءات تقييم مخاطر الأخطاء والغش عند تدقيق القوائم المالية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

– قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أحمد طرطار وعبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (الإطار النظري)، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015
2. أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015
3. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وخدمات التأكد بعد قانون Sarbanes-Oxley، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008
4. أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010
5. أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009
6. أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، دون ناشر، القاهرة، 2004
7. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005
8. أوما سيكران، طرق البحث في الإدارة: مدخل بناء المهارات البحثية، ترجمة إسماعيل علي بسيوني وعبد الله بن سليمان العزاز، المنشورات العلمية لجامعة الملك سعود، السعودية، 1998
9. إيهاب نظمي وهاني العزب، تدقيق الحسابات الجانب النظري، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2012
10. بن واضح الهاشمي، مطبوعة محاضرات في منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا، جامعة محمد بوضياف المسيلة، طبعة 2016
11. تامر مزيد رفاعة، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2017
12. ثناء القباني، المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2007

قائمة المصادر والمراجع

13. جربوع يوسف محمود، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013

14. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الصفحات الزرقاء، البويرة، الجزائر، 2010

15. حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2005

16. حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007

17. حسين يوسف القاضي وحسين أحمد دحدوح، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، ج1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009

18. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000

19. خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015، مطبوعة جامعية، مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014

20. الذنيبات علي عبد القادر، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية –نظرية وتطبيق–، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية، عمان، 2009

21. ذوقار عبيدات، عبد الرحمن عدس وكايد عبد الحق، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، الأردن، دار الفكر، 2001

22. رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة وعمر محمد زريقات، علم تدقيق الحسابات العملي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2011

23. رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015

24. رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013

25. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1984

26. زاهره عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009

27. سالم محمد عبود، جليلة عيدان حلجل وحسين صالح كريم "إجراءات التدقيق للمدقق الخارجي في قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرارية"، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، 2016

28. سامي محمد الوقاد ولؤي محمد الوديان، تدقيق الحسابات (1)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010

29. السيد أحمد السقا ونصر محمد جعيصة، المراجعة وخدمات التأكيد –مدخل متكامل–، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2007

30. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008

31. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، القاهرة، 2006

32. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة "شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية"، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007

33. طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003

34. عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخط المحاسبي الجديد)، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2009

35. عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008

36. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية، الطبعة السادسة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016

37. عبد الوهاب رميدي وعلي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دون ناشر، الطبعة الثانية، 2016

38. عبيد سعد شريم ولطف حمود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، صنعاء (اليمن)، 2011

39. عصام الدين محمد متولي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الجزء الأول، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمين، 2009

40. عماد سعيد الزمر وآخرون، مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة، الناشر: كلية التجارة، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر

41. غيث البحر ود. معن التنجي، التحليل الإحصائي للاستبيانات باستخدام برنامج IBM SPSS Statistics، مركز سبر للدراسات الإحصائية والسياسات العامة، 2014، تم تحميله من الموقع: www.sabr-sp.com

42. قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحيى، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت (لبنان)، 2011

43. مجدي محمد نصار ومريم أحمد بهرامي، أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق التي يباشرها مدقق الديوان ومدى الاعتماد عليها من واقع دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة، 2008

44. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة 03، عمان 2013

45. محمد بوتن، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003

46. محمد سمير الصبان وعبد الوهاب علي نصر، المراجعة الخارجية "المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002

47. محمد فاضل مسعد وخالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009

48. محمد محمود البابلي وشحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014

49. محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012

50. مسعود صديقي، محمد حسان بن مالك وعلاء بوقفة، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري IAS/IFRS، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2014

51. منصور أحمد منصور وشحاتة سيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2002

52. منصور حامد محمود ومحمد أبو العلا الطحان، أساسيات المراجعة، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993

53. نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009

54. وليَم توماس وإمرسون هِناي، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض (السعودية)، 1989

ب. المجلات والدوريات

55. أحمد قايد نور الدين وسعيدي عبد الحليم، مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي – دراسة عينة من المؤسسات –، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، بسكرة، العدد 13، 2015.

56. إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور والأخضر عياشي، محافظ الحسابات ودوره في دعم وتحسين جودة المراجعة الخارجية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2017.

57. إلياس شاهد وعبد النعيم دفرور، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية (دراسة مقارنة)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد الخامس، جوان 2016.

58. بان توفيق نجم، مدى اعتماد المدقق الخارجي على الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 21، جامعة البصرة، العراق، 2012

59. بن عيسى خيرة، دور قواعد عمل محافظ الحسابات في تعزيز مبدأ إفصاح وشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد(03)، 2018

60. بن عيسى عبد الرحمن، استخدامات المراجعة التحليلية في تقرير محافظ الحسابات عن قدرة شركات المساهمة على الاستمرارية في النشاط – دراسة حالة شركة بيوفارم–، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 08(02)، 2018

61. بوحديدة محمد وقمان عمر، الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الإفصاح المحاسبي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–المجلد 24(01)، جامعة الجلفة، الجزائر، 2010.

62. حجاج زينب، مهنة محافظ الحسابات في الجزائر كآلية لمحاربة المخالفات (دراسة حالة في مؤسسة خاصة وعمومية)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 05 (02)، 2016

63. حدة متلف وعلى بوخالفة، الإطار التصوري كانعكاس تقييمي لمدى تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 09(02)، 2019

64. حسين علي خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، فلسطين، المجلد 17، العدد الأول، 2003

65. خالد عبد العزيز حافظ صالح، مسؤولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة (بالتطبيق على ديوان المراجعة القومي)، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، العدد 15، 2016

66. رضا زهواني، ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3(9)، جامعة الوادي، 2016

67. زوهري جليلة وصالح إلياس، واقع مهنة التدقيق في الجزائر بين الإصلاحات المحاسبية المالية ومعايير التدقيق الدولية، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 1(02)، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2015

68. سفاحلو رشيد وكتوش عاشور، مهام وتقارير محافظ الحسابات، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، 2017

69. سفير محمد ورزقي اسماعيل، مسؤولية المراجع الخارجي عن عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 03(02)، 2012

70. سي محمد لخضر، دور محافظ الحسابات في تقويم الحسابات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة (Complexe Avicole SKIKDA)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة باتنة، المجلد 05(02)، **2018**

71. ضياء عبد الرزاق عبد الجبار، اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية والمسؤولية المهنية للمدقق الخارجي (دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10(01)، 2018

72. ضيف الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 06(02)، 2013

73. طالب محمد كريم، دور محافظ الحسابات في تحقيق شفافية أعمال مسيري شركة المساهمة، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، جامعة مستغانم، العدد السادس، جوان 2018

74. طيطوس فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013

75. عبد الرحمن عادل خليل عثمان وأحمد محمد بدر شعث، الدور الحوكمي للمراجع الخارجي في ضمان استمرارية المشروعات، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، العدد 25، 2016/12/01

76. عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية لشركات المساهمة العامة (دراسة ميدانية في مكاتب وشركات التدقيق في الأردن)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 1(02)، 2008

77. عراب سارة وزيدان محمد، مسؤولية المراجع الخارجي اتجاه اكتشاف وتقييم الغش والأخطاء الجوهرية للحد من تأثير مخاطرها على مصداقية القوائم المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2018

78. عماد صالح نعمة، موقف المدقق الخارجي تجاه مسؤولية الإهمال في كشف الغش، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 29، 2013

79. عمامرة ياسمينة وخديجة بلحياني، أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير-وحدة المدية-، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة العربي التبسي، الجزائر، المجلد 01(01)، 2018

80. عمر شريقي، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 "المنشأة المستمرة" والتشريع الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 19، جوان 2016

81. عميرش إيمان وبورغدة حسين، مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 09(02)، 2015

82. كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، الجزائر، 2009

83. لطيف زيود، حسان قطيم ونغم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قارا الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29(01)، 2007

84. ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، المعالجات المحاسبية المتبعة في حال فشل مراقب الحسابات في كشف الأخطاء المحتملة في القوائم المالية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد (13)، 2017

85. م.م. زينب وعباس حميدي، الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (دراسة تحليلية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد (77)، 2009

86. محمد الحبيب مرحوم ورفيق بشوندة، السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 10، العدد 10، جوان 2015

87. محمد الدوس، مدى اهتمام مدققي الحسابات الخارجيين بتدقيق الالتزام الضريبي عند تطبيقهم لمعياري التدقيق الدوليين رقم (250-240) في الشركات المساهمة السورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 29، 2016

88. محمد حولي، مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية (دراسة ميدانية -لعينة من مراجعي الحسابات في الجزائر)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 07(02)، 2017

89. مداح عبد الباسط وسعيدي يحي، مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 03، 2017

90. مشيد محمد، دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف التضليل في القوائم المالية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 01(02)، 2017/07/01

91. ناظم شعلان جبار التميمي وصلاح صاحب شاكر، دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق، المجلد 03، العدد 09، 2009

92. ناظم شعلان جبار التميمي، مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق ودورها في اكتشاف التضليل في القوائم المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية –المحور المحاسبي-، المجلد 13(02)، 2011

93. نوارة محمد ومليكة حفيظ شبايكي، مدى توافق الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم واحد (IAS1) –دراسة تحليلية للقوائم المالية لمؤسسة سونلغاز الجلفة-، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، العدد 29، 2016

94. نور الدين نجيب، الإفصاح المالي وفق النظام المحاسبي المالي وأثره على تنشيط وتأهيل بورصة الجزائر، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 23 الجزائر، 2017/06/07

95. هدى خليل إبراهيم الحسيني، مسؤولية مراقب الحسابات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (28)، 2011

ج–أطروحات الدكتوراه

96. آسيا هيري، فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017

97. بن نعمة سليمة، النظام المحاسبي المالي وأثره على التدقيق ومحافظة الحسابات طبقا للمعايير الدولية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في التدقيق والنظام المحاسبي المالي، جامعة مستغانم، 2018

98. رقيق بن عيسى، التدقيق القانوني في الجزائر في ضوء النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، 2018

99. سوسة بدر الدين، أثر معايير التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية (دراسة ميدانية لآراء عينة من المدققين على ضوء معايير التدقيق الجزائرية)، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص مالية، محاسبة وتدقيق، جامعة عنابة، 2019/2018

100. شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية–أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف01، 2013

101. طارق هاني الضرغام، تطوير دور مدقق الحسابات الخارجي في التقرير عن القوائم المالية المضللة، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة عمان العربية، 2013

102. عريف عبد الرزاق، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة، عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017

103. علي محسن محسون باسردة، العوامل المحددة لموقف مراجع الحسابات الخارجي من اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة في اليمن "دراسة ميدانية في بيئة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017

104. قادري عبد القادر، استخدام التدقيق المحاسبي في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 03، 2016/2015

105. محمد أمين لونيسة، تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية –دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية–، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017

106. محمد محمود دائل الهاشمي، مدى كفاية المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من قبل مراجعي الحسابات لتقييم قدرة المؤسسات على الاستمرارية –دراسة مقارنة تطبيقية في اليمن والجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، فرع المحاسبة والتدقيق، جامعة الجزائر 03، 2014

107. مروة بوقدوم، إشكالية التكامل بين مهمة محافظ الحسابات ورقابة البنك المركزي وأثره على مصداقية القوائم المالية للبنوك التجارية –دراسة حالة عينة من البنوك التجارية–، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، 2019

108. نساب عائشة، مدى قدرة التدقيق الخارجي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات من خلال سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 02، 2017/2016

د–القوانين والمراسيم

109. التعليمة الوزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، وزارة المالية، الجزائر، نوفمبر 2009

110. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009

111. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، 2014.

112. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، القانون التجاري الجزائري، 2007

113. القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 1991

114. القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 2007

115. القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، 2010

116. القرار المؤرخ في 12 يناير 2014 يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظي الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، 2014

117. القرار المؤرخ في 24 يونيو 2013 الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم24، 2014

118. القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009.

119. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 2008

120. المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 يناير 2011 يتعلق بتعيين محافظي الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7، 2011

هـ-مواقع الأنترنت:

121. أحمد أبو الفتاح التميمي، المراجعة التحليلية، بحث منشور سنة 2011 على موقع جريدة المحاسبين "صوت المحاسب"، أطلع عليه يوم: 2019/09/02 على https://almohasben.com

122. بوابة أحمر، عالم المال والاقتصاد والإدارة، https://a7mar.blogspot.com، أطلع عليه يوم 2020/07/22، على الساعة 23.05

123. حمادي مراد، أطلع عليه يوم 2019/08/05 على الموقع:
http://cte.univ.setif.dz/coursenligne/hamadimouradcte/cours01.html

124. سطام المقرن، الغش في البيانات المالية الحكومية، موقع الوطن أون لاين، https://www.alwatan.com.sa/article/27828، أطلع عليه يوم 2020/06/14 على الساعة 09.50

125. مدونة صالح محمد القرا للعلوم المالية والإدارية، الفحص التحليلي في المراجعة، أطلع عليه يوم 2019/08/23 https://sqarra.wordpress.com/audit2/

- قائمة المراجع باللغات الأجنبية

A- Livres :

126. Ali Sahraoui, Comptabilité financière –cours et exercice corrigés-, BERTI Edition, Algérie, 2011

127. Ali Tazdait, Maitrise du système comptable financier, édition ACG, Alger 2009

128.Bidgoli Hossein, Handbook of Information Security : Threats, Vulnerabilities, Prevention, Detection and Management, Volume 3, John Wiley and Sons Inc, United States of America, 2006

129. BRUNO Colmand et autres, Comptabilité financière – Normes IAS/IFRS, Pearson éducation, Paris, 2008

130. Conseil national de comptabilité, Manuel de comptabilité financière, Edition 2013, ENAG/ Editions, 2013

131. Dominique VIDAL, Droit des sociétés, 4ème Edition, L.G.D.J Montchrestien, Paris, 2003

132. Elisabeth Berlin et Cie, Manuel Comptabilité et Audit, BERTI Edition, Algérie, 2013

133.Gérard LEUJEUNE, Jean-Pierre EMMERICH, Audit et Commissariat aux comptes, Gualino éditeur, Paris, 2007

134. Ministères des finances CNC, Le système comptable financier, ENAG édition, Alger 2009

135. Sekaran, U, Research Methods For Business, A Skill-Bulding Approach. JohnWiley and Sons Inc, New York, 2013

136. Singleton W. Tommie and Singleton J. Aaron, Fraud Auditing and Forensic Accounting, 4th Edition, John Wiley and Sons Ins, New Jersey, United States Of America, 2010

137. Steven K. Thompson, Sampling, A John Wiley and Sons, third édition, New Jersey USA, 2012

138. Tandon,B.N « Ahandbook of Practical Auditing » S.Chand& Company Ltd ,14th Edition, 2009

139. William C. Boynton and Raymond N. Johnson, Modern Auditing : Assurance services and the integrity of financial reporting, 8th Edition, 2006

B– Articles :

140. Amel AIAD, La révélation par le CAC au procureur de la république : les précautions à prendre, Revue L'auditeur, N°02, la chambre national des commissaires aux comptes, 25/10/2014

141. Boufeldja Kalloum, L'application du système comptable financier, Al-Bashaer Economic Journal, N°06, 2016

142. Boukssessa Souhila Kheira, Présentation des états financiers selon le référentiel ias/ifrs, Revue Algérien d'économie et gestion, Vol 10(03), 2016

143. Dan Stirbu and All, Fraud and error. Auditor's responsibility levels, Annals Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Vol 11(01), 2009

144. Djelloul Boubir, De l'IFAC en général et du risque d'audit selon le cadre conceptuel du référentiel international d'audit, ISA, Revue l'auditeur, N°02, la chambre nationale des CAC, 25/10/2014

145. El Besseghi Mourad : Commissaire aux comptes et SG du conseil de la CNCC, La révélation par le CAC au procureur de la république : entre délation systématique et caution aux irrégularités, Revue l'Auditeur N02, la chambre national des commissaires aux comptes, Alger, 25/10/2014

146. Hani Ali Aref Alrawashdeh and Dr. Hani Al-Rawashdeh, The role of external auditors in error and fraud discovered in the financial statements in the jordanian public shareholding companies (industrial), European Journa of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol 4(8), 2016

147. Ittonen. k, Vahama. E & Bahamas, S, Female auditors and accruals quality, Accounting Horizons, Vol 27(02), 2013

148. Kamel Haddouch, Commissaire aux comptes, Les domaines d'intervention du commissaire aux comptes, Revue

l'Auditeur N02, la chambre national des commissaires aux comptes, Alger, 25/10/2014

149. Konstantinidou Sylvia, Auditor's, bankers and insolvency practitioners Auditors' "going-concern" opinion logit model, Managerial Auditing Journal, 17(08), 2002

150. Laure Brunouw, L'exercice du contrôle dans les sociétés anonymes, Faculté des séances juridiques, politiques et sociales, Lille II, Ecole doctorale N°74, octobre 2003, www.univ-lille2.fr

151. Leila Gharsellaoui et Anis Jarbaoui, Qualité d'audit externe et transparence de la communication financière : l'impact propriété institutionnelle dans les entreprises Tunisiennes cotées, Journal of Academic Finance (J.A.F), Vol 8(01) spring, 2017

152. Robert E. Hylas and Robert H. Ashton, Audit Detection of Financial Statement Errors. The Accounting Review, Vol 57(04), 1982.

153. Saidi Yahia et Berrehouma Abdelhamid, Présentation des états financiers dans le nouveaux système Financier et Comptable Algérien 2009, Journal of Financial And Accounting Studies, Centre University of El-Oued-Algeria, Vol 01(01), 2010

154. Semra Akbas and Ayhan k, An Analysis of the effect of financial ratios on financial situation of Turkish enterprises

resulting from their annual operations, International research journal of finance and economics, vol 19, 2009

155. Tazhan Muhammad Noori and Chnar Abdullah Rashid, External Auditor's responsability regardying to going concern assumption in his/hers report : case of Kurdistan Region/Iraq, International Journal of Resaerch-Granthaalayah, vol 5, 2017

156. Vas Ferreira, The role of the external auditor in corporate governance : The case of companies listed in the nyse euronext lisbon, Risk governance and control : Financial Markets and Institutions vol8(04), 2018

C- Thèses de doctorats :

157.Fela Ayachi, Commissariat aux comptes et gouvernance d'entreprise –une analyse à partir du contexte de l'audit légal dans les entreprises en Algérie- Thèse de doctorat en Sciences Commerciales, Université d'Oran2, 2017/2018

D- Rapports, Normes et Décrets exécutifs :

158.Dacey F Robert and Wilshusen, Federal Information System Controls Audit Manual (FISCAM), United States Government Accountability Office – GAO-, REPORT February 2009

159. Décision N° 103/SPM/94 du 02 février 1994 du ministre de l'économie, Diligences et Responsabilités du CAC

160. International Standard on Auditing ISA 520, Analytical Procedures, IFAC, 2009

161. Wassila Mouzai, La mission du commissaire aux comptes, Rapport de formation à l ISGP, Alger, Juin 2012

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملاحق:

الملحق رقم (01): قائمة المختصرات

الترميز المختصر	الدلالة
IAS	International Accounting Standards معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFAC	International Federation of Accountants الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRS	International Financial Reporting Standards المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
PCN	Plan comptable national المخطط الوطني للمحاسبة
SARL	Société Avec Responsabilité Limitée مؤسسة ذات مسؤولية محدودة
SCF	Système Comptable Financier النظام المحاسبي المالي
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (02): استبيان الدراسة باللغة العربية

جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مخبر تسيير المؤسسات

استبيان موجه لمحافظي الحسابات

تحية طيبة...

يقوم الباحث بإجراء دراسة تحت عنوان " **مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة ميدانية)** " وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه تخصص محاسبة، مراقبة وتدقيق.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم هذا الاستبيان بهدف التعرف على مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها، وذلك من خلال التطرق إلى معرفة مدى التزامه بمراقبة تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال ومراقبة تطبيق قواعد العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، ومدى التزامه بإجراءات كشف الغش والخطأ في القوائم المالية والتبليغ عن حدوثهما.

نأمل منكم الإجابة على أسئلة الاستبيان بكل شفافية من أجل التوصل إلى أهم النتائج والتوصيات التي تخدم أهداف الدراسة، ونؤكد لكم أن المعلومات المتحصل عليها ستعامل بسرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وفقط. ولكم كل الشكر والتقدير.

الباحث: بعاشي خالد

قائمة الملاحق:

الجزء الأول: معلومات شخصية ومهنية حول عينة الدراسة

- **الرجاء وضع علامة (X) في الخانة المناسبة**

العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

المؤهل العلمي: ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى، حدد:.....

التخصص: ☐ محاسبة ☐ مالية ☐ تدقيق ☐ أخرى، حدد:.....

الخبرة المهنية كمحافظ حسابات:

أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

مكان العمل (رجاءً حدد الولاية):.....

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال

تندرج فقرات هذا المحور حول مدى التزام محافظ الحسابات بمراقبة وتحليل بعض المؤشرات التي من شأنها أن تشير إلى مدى التزام المؤسسة محل التدقيق بفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد قوائمها المالية.

للتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. يتحقق من مدى التزام المؤسسة بتسديد استحقاقات الدائنين في وقتها المحدد.					
2. يراقب ويحلل المؤشرات السلبية للنسب المالية إن وُجدت.					
3. يقوم بالتدقيق التفصيلي الشامل للحسابات ذات المخاطر المرتفعة.					
4. يتحقق من قدرة المؤسسة على تأمين السيولة اللازمة لتغطية الأصول المتداولة.					
5. يتحقق من عدم وجود مشاكل في استحقاق القروض ومن قدرة المؤسسة على تسديدها في وقتها المحدد.					

6. يستفسر عن وجود عملاء يعانون من صعوبة في المركز المالي ولا يقدرون على التسديد.					
7. يستفسر في حالة ملاحظته لفقدان مدراء تنفيذيين وقياديين دون استبدالهم.					
8. يستفسر في حالة ملاحظته لانخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج.					
9. يأخذ بعين الاعتبار القضايا القانونية القائمة ضد المؤسسة والتي تنشأ عنها التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها.					
10. يتحقق من مدى التزام المؤسسة بمختلف المتطلبات القانونية الأخرى.					

المحور الثاني: مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق قواعد العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي

أولا: مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية

للتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	**أبدا**	**نادرا**	**أحيانا**	**غالبا ما**	**دائما**
11. يتحقق من قيام المؤسسة بإعداد وعرض القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.					
12. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن كافة العمليات والنشاطات التي قامت بها.					
13. يتحقق من قيام المؤسسة بعرض قوائمها المالية بالدينار الجزائري.					
14. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول في مجموعات حسب طبيعتها (أصول غير جارية، أصول جارية) كما نص عليها النظام المحاسبي المالي.					
15. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول					

بقيمتها الصافية بعد طرح الاهتلاكات وخسائر القيمة					
16. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الخصوم حسب طبيعتها (رؤوس الأموال الخاصة، خ ج وخ غ ج) وتاريخ استحقاقها كما نص عليها النظام المحاسبي المالي					
17.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن رأس المال الصادر ورأس المال الغير مستدعى.					
18.يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الاحتياطات والأرباح المحتجزة.					
19. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن المصاريف والإيرادات الخاصة بالأنشطة العادية وغير العادية.					
20. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن صافي الدخل والضرائب والرسوم المماثلة.					
21. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة عن النتيجة الصافية للسنة المالية وتغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي لها تأثير مباشر كرؤوس الأموال.					
22. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة عن عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد).					
23. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول سيولة الخزينة عن التدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية وعمليات الاستثمار.					
24. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول سيولة الخزينة عن التدفقات الناتجة عن عمليات التمويل (الحصص المدفوعة للمساهمين، زيادة رأس المال النقدي،					

إصدار قروض أو تسديد قروض)					
25.يتحقق من الإفصاح في قائمة الملاحق عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وفي إعداد وعرض القوائم المالية					
26. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في قائمة الملاحق عن المعلومات الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية.					
27. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات حول المؤسسات التي تعاملت معها أو مع مسيريها.					

ثانيا: مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية والأحداث اللاحقة.

للتحقق من تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	**أبدا**	**نادرا**	**أحيانا**	**غالبا ما**	**دائما**
28. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تحديد مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة.					
29. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم وجرد المخزونات.					
30. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الضرائب المؤجلة.					
31. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة تكاليف البحث والتطوير					
32. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العقود طويلة الأجل وعقود					

قائمة الملاحق:

الإيجار التمويلي					
33. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الامتيازات الممنوحة للمستخدمين (حقوق الامتياز).					
34. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية.					
35. يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن التغيرات التي حدثت في السياسات المحاسبية والأسباب التي أدت إليها.					
36. الاطلاع على الوثائق والسجلات المحاسبية للتحقق من أي معاملات حدثت بعد تاريخ إقفال الميزانية (التزامات جديدة، قروض إلخ...)					
37. الاستفسار من الإدارة عن الأصول التي تم بيعها أو إتلافها بسبب حريق أو سبب آخر بعد تاريخ إقفال الميزانية.					
38. مطالبة الإدارة أو مسؤولي المؤسسة بتقديم تصريح كتابي يؤكدون فيه أن كل الأحداث اللاحقة التي تطلبت تعديل أو تقديم معلومة قد تمت معالجتها فعلا.					

قائمة الملاحق:

المحور الثالث: مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش (مدى استخدام إجراءات كشف الخطأ والغش)

للتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما، يقوم محافظ الحسابات بالإجراءات التالية:	أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا ما	دائما
39.استخدام الشك المهني أثناء تدقيق الحسابات بأخذه بعين الاعتبار لاحتمال وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية نتيجة غش أو خطأ.					
40.الاهتمام أكثر بتقييم نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة لتحديد مواطن الضعف.					
41.التحقق من عدم وجود شكوك حول مصداقية أو كفاءة الإدارة والمكلفين بالحوكمة.					
42.التحقق من عدم وجود عمليات أو تسجيلات غير اعتيادية في القوائم المالية.					
43.يطالب مسؤولي إدارة المؤسسة أو مسؤولي الرقابة الداخلية بإجراء تقييم خطر حدوث تشوهات كبيرة بسبب الاحتيال أو الخطأ إذا لم يفعلوا ذلك.					
44.يقوم بإجراء مناقشة مع مساعديه لدراسة الأخطاء المادية المحتملة في القوائم المالية بسبب الاحتيال قبل وأثناء جمع المعلومات.					
45.التحقق من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين وعن خلفياتهم المهنية والأخلاقية خاصة الذين هم على صلة مع أصول المؤسسة أو سجلاتها المحاسبية.					
46.العمل على تغيير إجراءات التدقيق من سنة لأخرى لمنع التنبؤ بها من طرف مرتكبي الغش.					

47.الحصول على حسابات العملاء والقيام بمقارنتها مع الوثائق والسجلات المحاسبية.					
48.القيام بإبلاغ الجهات المعنية عند اكتشاف غش أو خطأ في القوائم المالية.					
49.الامتناع عن المصادقة إذا ثبت أن الغش أو الخطأ المكتشف له أثر كبير على القوائم المالية ولم يتم أخذه بعين الاعتبار من طرف إدارة المؤسسة.					

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (03): استبيان الدراسة باللغة الفرنسية

Université Djilali Liabes de Sidi Bel-Abbès
Faculté des sciences économiques, commerciale ET des sciences de gestion
Département des sciences financières ET comptabilité
Laboratoire: Management des entreprises

Questionnaire

Cher **CAC**, dans le cadre de la préparation d'une thèse de doctorat intitulée **« la mesure dans laquelle le CAC contrôle l'adoption du SCF»,** nous vous proposons ce questionnaire qui a pour objectif de mesurer l'engagement du CAC dans le contrôle de l'application des principes et des règles du SCF lors de la vérification des comptes des entreprises.

Nous vous remercions d'avance pour votre participation qui nous aidera à réussir notre projet de recherche.

***NB** Vos réponses font part d'un cadre de recherche purement scientifique ET seront strictement confidentielles.*

Le doctorant: BAACHI KHALID

Partie N° 01: Identification de la personne sollicitée

- Prière de cocher (X) la bonne rubrique correspondante :

Age: Moins de 30 ans ☐ de 30 à 40 ans ☐ plus de 40 ans ☐

Diplôme obtenu:

Licence ☐ Master ☐ Magistère ☐ Doctorat ☐ Autre ☐ :……

Spécialité:

Comptabilité ☐ Finance ☐ Audit ☐ Autre ☐ : ……

Expérience professionnelle tant que CAC:

Moins de 10ans ☐ de 10 ans à 20 ans ☐ plus de 20 ans ☐

Lieu (wilaya) de travail: ……

قائمة الملاحق:

Partie N° 02: les axes du questionnaire:

1er axe: La mesure dans laquelle le CAC s'engage à surveiller (contrôler) l'application de l'hypothèse de continuité de l'exploitation.

Les paragraphes de cet axe comprennent la mesure dans laquelle le CAC s'engage à surveiller et analyser certains indicateurs qui indiqueraient dans quelle mesure l'institution audité adhère à la prémisse de la continuité de l'exploitation dans la préparation de ses états financiers.

Dans le cadre de sa mission, pour assurer la continuité de l'exploitation, le CAC prend les procédures suivantes :	**Tout à fait pas d'accord**	**Pas D'accord**	**Neutre**	**d'accord**	**Tout à fait d'accord**
•Analyser les indicateurs de nature financière qui soulèvent des doutes sur la continuité de l'exploitation à travers :					
1. La vérification de l'obligation de l'entité de payer les crédits aux créanciers à temps.					
2. L'examen et l'analyse des indicateurs négatifs des ratios financiers, le cas échéant.					
3. Effectuez une vérification détaillée complète des comptes à risque élevé.					
4. Vérification de la capacité de l'entité à obtenir les liquidités nécessaires pour couvrir les actifs courants.					
5. Vérifier qu'il n'y a aucun problème avec l'échéance des prêts et la capacité de l'entité de les rembourser à temps.					
6. Se renseigner sur les clients qui ont des difficultés financières et qui n'ont pas les moyens de payer.					
• Analyser les indicateurs de nature opérationnelle qui soulèvent des doutes sur la continuité de l'exploitation en :					
7. Indique que le départ du personnel clé sans remplacement et que le personnel ayant de l'expérience dans leur domaine doivent être maintenus.					
8. Indiquer la dépréciation d'équipement lié à la production.					

Analyse d'autres indicateurs qui soulèvent des doutes sur la continuité de l'exploitation en :					
9. Tenir compte des procédures judiciaires en cours à l'encontre de l'entité pouvant avoir des conséquences financières auxquelles l'entité ne pourra pas faire face.					
10. Suivis de la conformité de l'entité aux diverses obligations statutaires.					

2ème Axe: La mesure dans laquelle le CAC s'engage à surveiller (contrôler) l'adoption des règles d'approvisionnement ET de la divulgation selon le système comptable financier.

A. La mesure dans laquelle le CAC s'engage à surveiller (contrôler) l'adoption des règles d'approvisionnement et du reporting dans les états financiers :

Lors de la vérification des comptes de l'entité pour vérifier sa conformité aux obligations d'approvisionnement et du reporting stipulées par le SCF, le CAC respect les procédures suivantes :	Jamais	Rarement	Parfois	Souvent	Toujours
11. Vérifiez l'engagement de l'entité à préparer et à présenter tous les états financiers fournis par le SCF.					
12. Vérifier la divulgation de toutes les opérations et activités menées par l'entité.					
13. Vérifier la présentation des états financiers en dinar algérien (DA).					
• **Vérifier la divulgation dans le bilan à la fin de l'année en cours et compare-la avec l'année dernière pour :**					
14. Les actifs en groupe par nature (actifs non courants, actifs courants) tels que stipulés par le SCF.					
15. Les actifs en valeur nette après dépréciations et pertes de valeurs.					
16. Les passifs en groupes par nature (capital propre, passifs courants et non courants) et date d'échéance.					
17. Capital émis et capital non appelé.					
18. Les primes, les réserves et les					

bénéfices détenus.					
Vérifier la divulgation dans le compte des résultats à la fin de l'année en cours et la comparer avec l'année dernière pour :					
19. Les dépenses et les revenus des activités ordinaires et extraordinaires.					
20. Le bénéfice net, les impôts et les frais similaires.					
Vérifier la divulgation dans l'état de variation des capitaux propres à la fin de l'année en cours et la comparer avec l'année dernière pour :					
21. Le résultat net de l'exercice, les changements de méthode comptables et aux corrections d'erreurs dont l'impact est directement enregistré en capitaux propres.					
22. Les opérations en capital (augmentation, diminution ou remboursement).					
• **Vérifier la divulgation dans le tableau des flux de trésorerie à la fin de l'année en cours et la comparer avec l'année dernière pour :**					
23. Les flux provenant des activités opérationnelles et des opérations d'investissement.					
24. Les flux provenant des opérations de financement (résultant de l'émission d'action ou d'encaissement provenant d'emprunts)					
Vérifier la divulgation dans l'annexe aux états financiers pour :					
25. Les règles et les méthodes comptables adoptées pour la tenue de la comptabilité et l'établissement des états financiers et contrôle la conformité aux normes.					
26. Les compléments d'information nécessaires à une bonne compréhension des états financiers.					
27. Les informations concernant les entités associées et les transactions ayant eu lieu avec ces entités ou leurs dirigeants.					

B. La mesure dans laquelle le CAC s'engage à surveiller (contrôler) l'adoption des règles de divulgation des méthodes comptables utilisées et les événements postérieurs à la clôture :

Lors d'audit des comptes de l'entité pour vérifier sa conformité à divulguer les politiques comptables et les événements postérieurs à la clôture, le CAC s'engage à suivre les procédures suivantes :	**Jamais**	**Rarement**	**Parfois**	**Souvent**	**Toujours**
• **Vérifie la divulgation telle que stipulée dans le SCF pour les méthodes comptables dans les :**					
28. Dotation aux amortissements, provisions et pertes de valeur.					
29. L'évaluation et le suivie des stocks.					
30. La comptabilisation des impôts différés.					
31. La comptabilisation des coûts de recherche et de développement.					
32. Le traitement des contrats à long terme et le contrat de location-financement.					
33. Le traitement des avantages octroyés aux personnels.					
34. Le traitement des opérations effectuées en monnaies étrangères.					
35. Vérifier la divulgation des changements apportés aux principes et aux méthodes comptables et leurs causes.					
• **Vérifie la divulgation telle que stipulée dans le SCF pour les événements postérieur à la clôture par :**					
36. Accéder aux documents comptables et aux dossiers pour vérifier toute transaction qui s'est produite après la date du budget (par exemple l'émergence de nouveaux engagements, prêts ou garanties récemment conclus)					
37. Se renseigner auprès de la direction de l'entité sur les biens (actifs) qui ont été vendus ou détruits par un incendie ou un accident après la date du budget.					

38. Demander de la direction de l'entité de fournir une déclaration écrite confirmant que tous les événements postérieurs à la clôture et nécessitant une modification ou la fourniture d'information ont été abordés.					

3ème axe: la mesure dans laquelle le CAC s'engage à appliquer les procédures de détection des fraudes et des erreurs dans les états financiers fournis par le SCF:

Pour détecter les fraudes et les erreurs dans les états financiers, le CAC s'appuie sur les procédures suivantes :	**Jamais**	**Rarement**	**Parfois**	**Souvent**	**Toujours**
39. Utiliser la suspicion professionnelle lors de la vérification en tenant compte de la possibilité d'une fausse déclaration importante des états financiers à la suite d'une fraude ou d'une erreur.					
40. Faites une plus grande attention à l'évaluation du système de contrôle interne de l'entité afin d'identifier les points faibles.					
41. Vérifier qu'il n'y a aucun doute sur la crédibilité ou la compétence des personnels clés et de la gouvernance.					
42. Vérifier qu'il n'y a pas de transaction ou de comptabilisations inhabituelles dans les états financiers.					
43. Exiger les responsables de la gestion ou de contrôle interne qu'ils évaluent le risque de distorsions importantes dues à une fraude ou à une erreur s'ils ne le font pas.					
44. Le CAC fait une discussion avec ses assistants pour examiner les erreurs importantes possibles dans les états financiers en raison de la fraude avant et pendante la collecte d'informations.					
45. Vérifier que la direction de l'entité enquête effectivement sur les					

employés et leurs antécédents professionnels et éthiques, en particulier ce qui sont liés aux actifs ou aux registres comptables de l'entité.					
46. Modifier les procédures d'audit d'une année à l'autre pour les empêcher d'être prédites par les fraudeurs.					
47. Obtenir les approbations des clients de l'entité et comparez-les avec leurs registres et documents.					
48. Informer la direction de l'entité lorsqu'une fraude ou une erreur est détectée.					
49. Ne certifier pas les comptes en cas de conclusion que la fraude ou l'erreur a un incendie important sur les états financiers et n'a pas prise en compte par la direction de l'entité ou les responsables du contrôle interne.					

.....
……
……
……
……
……
……
……
……
……
……
……
……

الملحق رقم (04): قائمة بأسماء مُحكمي استبيان الدراسة

الرقم	اسم المُحكم	الصفة	مكان العمل
01	حمادي مليكة	أستاذة جامعية	جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس–
02	زياني عبد الحق	أستاذ جامعي	جامعة بن خلدون – تيارت–
03	بن ستي لزرق	محافظ حسابات	تيارت

المصدر: من إعداد الطالب

الملحق رقم (05): مخرجات برنامج SPSS

معامل الثبات ألفا كرونباخ

المحور الأول

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,702	10

المحور الثاني

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,806	28

المحور الثالث

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,649	11

كافة محاور الاستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,822	49

مكان العمل (الولاية)

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شلف	5	2,8	2,8	2,8
	الأغواط	2	1,1	1,1	4,0
	باتنة	6	3,4	3,4	7,4
	بسكرة	6	3,4	3,4	10,8
	البليدة	4	2,3	2,3	13,1
	تلمسان	8	4,5	4,5	17,6
	تيارت	10	5,7	5,7	23,3
	الجزائر	17	9,7	9,7	33,0
	الجلفة	5	2,8	2,8	35,8
	سطيف	12	6,8	6,8	42,6
	سعيدة	5	2,8	2,8	45,5
	سيدي بلعباس	7	4,0	4,0	49,4
	عنابة	8	4,5	4,5	54,0

	قالمة	4	2,3	2,3	56,3
	قسنطينة	5	2,8	2,8	59,1
	مستغانم	11	6,3	6,3	65,3
	المسيلة	7	4,0	4,0	69,3
	معسكر	7	4,0	4,0	73,3
	ورقلة	9	5,1	5,1	78,4
	وهران	12	6,8	6,8	85,2
	بومرداس	3	1,7	1,7	86,9
	تيسمسيلت	4	2,3	2,3	89,2
	الوادي	5	2,8	2,8	92,0
	عين الدفلى	6	3,4	3,4	95,5
	غليزان	8	4,5	4,5	100,0
	Total	176	100,0	100,0	

المؤهل العلمي (الشهادة المحصل عليها)

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	55	31,3	31,3	31,3
	ماستر	56	31,8	31,8	63,1
	ماجستير	1	,6	,6	63,6
	دكتوراه	28	15,9	15,9	79,5
	أخرى	36	20,5	20,5	100,0
	Total	176	100,0	100,0	

الخبرة المهنية كمحافظ حسابات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	26	14,8	14,8	14,8
	من 5 إلى 10 سنوات	72	40,9	40,9	55,7
	أكثر من 10 سنوات	78	44,3	44,3	100,0
	Total	176	100,0	100,0	

قائمة الملاحق:

اختبار الفرضية الأولى

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
يتحقق من مدى التزام المؤسسة بتسديد استحقاقات الدائنين في وقتها المحدد.	176	4,47	,575	,043
يراقب ويحلل المؤشرات السلبية للنسب المالية إن وُجدت.	176	4,56	,572	,043
يقوم بالتدقيق التفصيلي الشامل للحسابات ذات المخاطر المرتفعة.	176	4,43	,601	,045
يتحقق من قدرة المؤسسة على تأمين السيولة اللازمة لتغطية الأصول الثابتة.	176	4,49	,623	,047
يتحقق من عدم وجود مشاكل في استحقاق القروض ومن قدرة المؤسسة على تسديدها في وقتها المحدد.	176	4,27	,547	,041
يستفسر عن وجود عملاء يعانون من صعوبة في المركز المالي ولا يقدرون على التسديد.	176	1,74	,731	,055
يستفسر في حالة ملاحظته لفقدان مدراء تنفيذيين وقياديين دون استبدالهم.	176	1,57	,722	,054
يستفسر في حالة ملاحظته لانخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج.	176	3,82	,769	,058
يأخذ بعين الاعتبار القضايا القانونية القائمة ضد المؤسسة والتي تنشأ عنها التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها.	176	4,73	,507	,038
يتحقق من مدى التزام المؤسسة بمختلف المتطلبات القانونية الأخرى.	176	4,37	,561	,042
الفرضية الأولى	176	3,8455	,32633	,02460

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
يتحقق من مدى التزام المؤسسة بتسديد استحقاقات الدائنين في وقتها المحدد.	33,840	175	,000	1,466	1,38	1,55
يراقب ويحلل المؤشرات السلبية للنسب المالية إن وُجدت.	36,222	175	,000	1,563	1,48	1,65
يقوم بالتدقيق التفصيلي الشامل للحسابات ذات المخاطر المرتفعة.	31,613	175	,000	1,432	1,34	1,52

يتحقق من قدرة المؤسسة على تأمين السيولة اللازمة لتغطية الأصول الثابتة.	31,804	175	,000	1,494	1,40	1,59
يتحقق من عدم وجود مشاكل في استحقاق القروض ومن قدرة المؤسسة على تسديدها في وقتها المحدد.	30,704	175	,000	1,267	1,19	1,35
يستفسر عن وجود عملاء يعانون من صعوبة في المركز المالي ولا يقدرون على التسديد.	-22,791	175	,000	-1,256	-1,36	-1,15
يستفسر في حالة ملاحظته لفقدان مدراء تنفيذيين وقياديين دون استبدالهم.	-26,315	175	,000	-1,432	-1,54	-1,32
يستفسر في حالة ملاحظته لانخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج.	14,209	175	,000	,824	,71	,94
يأخذ بعين الاعتبار القضايا القانونية القائمة ضد المؤسسة والتي تنشأ عنها التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها.	45,234	175	,000	1,727	1,65	1,80
يتحقق من مدى التزام المؤسسة بمختلف المتطلبات القانونية الأخرى.	32,406	175	,000	1,369	1,29	1,45
الفرضية الأولى	34,370	175	,000	,84545	,7969	,8940

تأثير المؤهل العلمي على الفرضية الأولى

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	47,508[a]	60	,879
Rapport de vraisemblance	50,405	60	,807
Association linéaire par linéaire	,128	1	,721
N d'observations valides	176		

a. 70 cellules (87,5%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,01.

تأثير التخصص العلمي على الفرضية الأولى

Tests du khi-deux			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	54,691[a]	45	,153
Rapport de vraisemblance	54,019	45	,168
Association linéaire par linéaire	1,907	1	,167
N d'observations valides	176		
a. 49 cellules (76,6%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,03.			

تأثير الخبرة المهنية على الفرضية الأولى

Tests du khi-deux			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	59,583[a]	30	,001
Rapport de vraisemblance	64,442	30	,000
Association linéaire par linéaire	28,273	1	,000
N d'observations valides	176		
a. 34 cellules (70,8%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,15.			

قائمة الملاحق:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
يتحقق من قيام المؤسسة بإعداد وعرض القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.	176	4,79	,422	,032
يتحقق من قيام المؤسسة بالافصاح عن كافة العمليات والنشاطات التي قامت بها	176	4,70	,472	,036
يتحقق من قيام المؤسسة بعرض قوائمها المالية بالدينار الجزائري.	176	4,65	,523	,039
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول في مجموعات حسب طبيعتها)أصول غير جارية، أصول جارية (كما نص عليها النظام المحاسبي المالي	176	4,65	,501	,038
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول بقيمتها الصافية بعد طرح الاهتلاكات وخسائر القيمة	176	4,60	,685	,052
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الخصوم حسب طبيعة) رؤوس الأموال الخاصة، خ ج وخ غ ج (وتاريخ استحقاقها كما نص عليها النظام المحاسبي المالي	176	4,69	,542	,041
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن رأس المال الصادر ورأس المال الغير مستدعى	176	4,35	,889	,067
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الاحتياطات والأرباح المحتجزة	176	4,22	,684	,052
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن المصاريف والإيرادات الخاصة بالأنشطة العادية وغير العادية	176	4,48	,667	,050
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن صافي الدخل والضرائب والرسوم المماثلة	176	4,52	,650	,049

يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة عن النتيجة الصافية للسنة المالية وتغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي لها تأثير مباشر كرؤوس الأموال.	176	4,13	,962	,073
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة عن عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد)	176	4,05	1,141	,086
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تدفقات الخزينة عن التدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية وعمليات الاستثمار.	176	1,83	,824	,062
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تدفقات الخزينة عن التدفقات الناتجة عن عمليات التمويل (الحصص المدفوعة للمساهمين، زيادة رأس المال النقدي، إصدار قروض أو تسديد قروض)	176	1,70	,662	,050
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في قائمة الملاحق عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وفي إعداد وعرض القوائم المالية	176	4,53	,632	,048
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في قائمة الملاحق عن المعلومات الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية	176	4,34	,714	,054
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات حول المؤسسات التي تعاملت معها أو مع مسيريها	176	4,64	,558	,042
الفرضية الفرعية الاولى	176	4,1688	,29849	,02250

قائمة الملاحق:

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
يتحقق من قيام المؤسسة بإعداد وعرض القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.	56,214	175	,000	1,790	1,73	1,85
يتحقق من قيام المؤسسة بالافصاح عن كافة العمليات والنشاطات التي قامت بها	47,718	175	,000	1,699	1,63	1,77
يتحقق من قيام المؤسسة بعرض قوائمها المالية بالدينار الجزائري.	41,945	175	,000	1,653	1,58	1,73
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول في مجموعات حسب طبيعتها)أصول غير جارية، أصول جارية (كما نص عليها النظام المحاسبي المالي	43,816	175	,000	1,653	1,58	1,73
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الأصول بقيمتها الصافية بعد طرح الاهتلاكات وخسائر القيمة	31,023	175	,000	1,602	1,50	1,70
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الخصوم حسب طبيعة) رؤوس الأموال الخاصة، خ ج وخ غ ج (وتاريخ استحقاقها كما نص عليها النظام المحاسبي المالي	41,435	175	,000	1,693	1,61	1,77
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن رأس المال الصادر ورأس المال الغير مستدعى	20,191	175	,000	1,352	1,22	1,48
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن الاحتياطات والأرباح المحتجزة	23,595	175	,000	1,216	1,11	1,32
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن المصاريف والإيرادات الخاصة بالأنشطة العادية وغير العادية	29,373	175	,000	1,477	1,38	1,58
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول حساب النتائج عن صافي الدخل والضرائب والرسوم المماثلة	30,961	175	,000	1,517	1,42	1,61

يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة عن التدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية وعمليات الاستثمار	15,591	175	,000	1,131	,99	1,27
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة عن التدفقات الناتجة عن إصدار أسهم أو من القروض	12,161	175	,000	1,045	,88	1,22
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تدفقات الخزينة عن الأرباح أو الخسائر الغير مسجلة في جدول حساب النتائج	-18,839	175	,000	-1,170	-1,29	-1,05
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في جدول تدفقات الخزينة عن كل زيادة في رأس المال	-25,970	175	,000	-1,295	-1,39	-1,20
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في قائمة الملاحق عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وفي إعداد وعرض القوائم المالية	32,093	175	,000	1,528	1,43	1,62
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح في قائمة الملاحق عن المعلومات الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية	24,808	175	,000	1,335	1,23	1,44
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات حول المؤسسات التي تعاملت معها أو مع مسيريها	39,054	175	,000	1,642	1,56	1,73
الفرضية الفرعية الأولى	51,947	175	,000	1,16878	1,1244	1,2132

تأثير المؤهل العلمي على الفرضية الفرعية الأولى

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	72,966[a]	80	,699
Rapport de vraisemblance	69,557	80	,791
Association linéaire par linéaire	,511	1	,475
N d'observations valides	176		

a. 105 cellules (100,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,01.

تأثير التخصص العلمي على الفرضية الفرعية الأولى

Tests du khi-deux			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	44,712[a]	60	,930
Rapport de vraisemblance	47,373	60	,882
Association linéaire par linéaire	1,532	1	,216
N d'observations valides	176		

a. 72 cellules (85,7%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,03.

تأثير الخبرة المهنية على الفرضية الفرعية الأول

Tests du khi-deux			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	51,044[a]	40	,113
Rapport de vraisemblance	53,954	40	,069
Association linéaire par linéaire	4,452	1	,035
N d'observations valides	176		

a. 54 cellules (85,7%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,15.

قائمة الملاحق:

اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الثانية

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تحديد مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة	176	4,33	,959	,072
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم وجرد المخزونات	176	4,60	,710	,054
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الضرائب المؤجلة	176	4,51	,741	,056
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة تكاليف البحث والتطوير	176	4,53	,675	,051
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العقود طويلة الأجل وعقود الإيجار التمويلي	176	4,70	,494	,037
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الامتيازات الممنوحة للمستخدمين) حقوق الامتياز (	176	4,69	,555	,042
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية	176	4,60	,642	,048
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن التغيرات التي حدثت في السياسات المحاسبية والأسباب التي أدت إليها	176	4,02	1,079	,081
الاطلاع على الوثائق والسجلات المحاسبية للتحقق من أي معاملات حدثت بعد تاريخ إقفال الميزانية) التزامات جديدة ، قروض(.....	176	4,11	,590	,044
الاستفسار من الإدارة عن الأصول التي تم بيعها أو إتلافها بسبب حريق أو سبب آخر بعد تاريخ إقفال الميزانية	176	4,26	,563	,042

قائمة الملاحق:

مطالبة الإدارة أو مسؤولي المؤسسة بتقديم تصريح كتابي يؤكدون فيه أن كل الأحداث اللاحقة التي تطلبت تعديل أو تقديم معلومة قد تمت معالجتها فعلا.	176	1,58	,688	,052
الفرضية الفرعية الثانية	176	4,1761	,37567	,02832

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تحديد مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة	18,396	175	,000	1,330	1,19	1,47
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم وجرد المخزونات	29,949	175	,000	1,602	1,50	1,71
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الضرائب المؤجلة	27,074	175	,000	1,511	1,40	1,62
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة تكاليف البحث والتطوير	30,140	175	,000	1,534	1,43	1,63
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العقود طويلة الأجل وعقود الإيجار التمويلي	45,814	175	,000	1,705	1,63	1,78
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة الامتيازات الممنوحة للمستخدمين) حقوق الامتياز (	40,372	175	,000	1,688	1,61	1,77
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في معالجة العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية	33,103	175	,000	1,602	1,51	1,70
يتحقق من قيام المؤسسة بالإفصاح عن التغيرات التي حدثت في السياسات المحاسبية والأسباب التي أدت إليها	12,569	175	,000	1,023	,86	1,18

الاطلاع على الوثائق والسجلات المحاسبية للتحقق من أي معاملات حدثت بعد تاريخ إقفال الميزانية) التزامات جديدة ، قروض(.....	24,907	175	,000	1,108	1,02	1,20
الاستفسار من الإدارة عن الأصول التي تم بيعها أو إتلافها بسبب حريق أو سبب آخر بعد تاريخ إقفال الميزانية	29,582	175	,000	1,256	1,17	1,34
مطالبة الإدارة أو مسؤولي المؤسسة بتقديم تصريح كتابي يؤكدون فيه أن كل الأحداث اللاحقة التي تطلبت تعديل أو تقديم معلومة قد تمت معالجتها فعلا.	-27,382	175	,000	-1,420	-1,52	-1,32
الفرضية الفرعية الثانية	41,535	175	,000	1,17614	1,1202	1,2320

تأثير المؤهل العلمي على الفرضية الفرعية الثانية

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	63,982[a]	72	,738
Rapport de vraisemblance	56,108	72	,916
Association linéaire par linéaire	,027	1	,870
N d'observations valides	176		

a. 89 cellules (93,7%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,01.

تأثير التخصص العلمي على الفرضية الفرعية الثانية

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	47,656[a]	54	,716
Rapport de vraisemblance	51,275	54	,580
Association linéaire par linéaire	1,498	1	,221
N d'observations valides	176		

a. 57 cellules (75,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,03.

تأثير الخبرة المهنية على الفرضية الفرعية الثانية

Tests du khi-deux			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	31,872[a]	36	,665
Rapport de vraisemblance	37,641	36	,394
Association linéaire par linéaire	,455	1	,500
N d'observations valides	176		
a. 44 cellules (77,2%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,15.			

اختبار الفرضية الثانية ككل

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الفرضية الثانية	176	4,2884	,29136	,02196

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
الثانية الفرضية	54,788	175	,000	1,17167	1,1295	1,2139

درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق متطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	درجة الالتزام متوسطة	6	3,4	3,4	3,4
	درجة الالتزام مرتفعة	170	96,6	96,6	100,0
	Total	176	100,0	100,0	

قائمة الملاحق:

اختبار الفرضية الثالثة

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
استخدام الشك المهني أثناء تدقيق الحسابات بأخذه بعين الاعتبار لاحتمال وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية نتيجة غش أو خطأ.	176	4,55682	,509520	,038406
الاهتمام أكثر بتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة لتحديد مواطن الضعف.	176	4,45455	,583763	,044003
التحقق من عدم وجود شكوك حول مصداقية أو كفاءة الإدارة والمكلفين بالحوكمة.	176	1,88068	,896005	,067539
التحقق من عدم وجود عمليات أو تسجيلات غير اعتيادية في القوائم المالية.	176	4,40909	,780276	,058816
يطالب مسؤولي إدارة المؤسسة أو مسؤولي الرقابة الداخلية بإجراء تقييم خطر حدوث تشوهات كبيرة بسبب الاحتيال أو الخطأ إذا لم يفعلوا ذلك.	176	3,15909	1,476570	,111301
يقوم بإجراء مناقشة مع مساعديه لدراسة الأخطاء المادية المحتملة في القوائم المالية بسبب الاحتيال قبل وأثناء جمع المعلومات.	176	4,20455	1,132977	,085401
التحقق من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين وعن خلفياتهم المهنية والأخلاقية خاصة الذين هم على صلة مع أصول المؤسسة أو سجلاتها المحاسبية.	176	2,83523	1,446615	,109043
العمل على تغيير إجراءات التدقيق من سنة لأخرى لمنع التنبؤ بها من طرف مرتكبي الغش.	176	3,71023	1,190970	,089773
الحصول على حسابات العملاء والقيام بمقارنتها مع الوثائق والسجلات المحاسبية	176	1,34091	,563385	,042467
القيام بإبلاغ الجهات المعنية عند اكتشاف غش أو خطأ في القوائم المالية.	176	4,34091	,715324	,053920

الامتناع عن المصادقة إذا ثبت أن الغش أو الخطأ المكتشف له أثر كبير على القوائم المالية ولم يتم أخذه بعين الاعتبار من طرف إدارة المؤسسة	176	3,40909	,735024	,055404
الفرضية الثالثة	176	3,4819	,45703	,03445

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
استخدام الشك المهني أثناء تدقيق الحسابات بأخذه بعين الاعتبار لاحتمال وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية نتيجة غش أو خطأ.	40,535	175	,000	1,556818	1,48102	1,63262
الاهتمام أكثر بتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة لتحديد مواطن الضعف.	33,056	175	,000	1,454545	1,36770	1,54139
التحقق من عدم وجود شكوك حول مصداقية أو كفاءة الإدارة والمكلفين بالحوكمة.	-16,573	175	,000	-1,119318	-1,25261	-,98602
التحقق من عدم وجود عمليات أو تسجيلات غير اعتيادية في القوائم المالية.	23,958	175	,000	1,409091	1,29301	1,52517
يطالب مسؤولي إدارة المؤسسة أو مسؤولي الرقابة الداخلية بإجراء تقييم خطر حدوث تشوهات كبيرة بسبب الاحتيال أو الخطأ إذا لم يفعلوا ذلك.	1,429	175	,155	,159091	-,06057	,37876
يقوم بإجراء مناقشة مع مساعديه لدراسة الأخطاء المادية المحتملة في القوائم المالية بسبب الاحتيال قبل وأثناء جمع المعلومات.	14,105	175	,000	1,204545	1,03600	1,37309
التحقق من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين وعن خلفياتهم المهنية والأخلاقية خاصة الذين هم على صلة مع أصول المؤسسة أو سجلاتها المحاسبية.	-1,511	175	,133	-,164773	-,37998	,05044
العمل على تغيير إجراءات التدقيق من سنة لأخرى لمنع التنبؤ بها من طرف مرتكبي الغش.	7,911	175	,000	,710227	,53305	,88740
الحصول على حسابات العملاء والقيام بمقارنتها مع الوثائق والسجلات المحاسبية	-39,068	175	,000	-1,659091	-1,74290	-1,57528

القيام بإبلاغ الجهات المعنية عند اكتشاف غش أو خطأ في القوائم المالية.	24,869	175	,000	1,340909	1,23449	1,44733
الامتناع عن المصادقة إذا ثبت أن الغش أو الخطأ المكتشف له أثر كبير على القوائم المالية ولم يتم أخذه بعين الاعتبار من طرف إدارة المؤسسة	7,384	175	,000	,409091	,29974	,51844
الفرضية الثالثة	13,989	175	,000	,48192	,4139	,5499

تأثير المؤهل العلمي على الفرضية الثالثة

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	77,456[a]	72	,309
Rapport de vraisemblance	55,082	72	,931
Association linéaire par linéaire	4,190	1	,041
N d'observations valides	176		

a. 87 cellules (87,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,03.

تأثير التخصص العلمي على الفرضية الثالثة

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	144,452[a]	96	,001
Rapport de vraisemblance	69,699	96	,980
Association linéaire par linéaire	,004	1	,947
N d'observations valides	176		

a. 123 cellules (98,4%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,01.

تأثير الخبرة المهنية على الفرضية الثالثة

Tests du khi-deux			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	63,343[a]	48	,0068
Rapport de vraisemblance	70,096	48	,020
Association linéaire par linéaire	6,251	1	,012
N d'observations valides	176		
a. 66 cellules (88,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,15.			

درجة التزام محافظ الحسابات بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	درجة الالتزام متوسطة	111	63,1	63,1	63,1
	درجة الالتزام مرتفعة	65	36,9	36,9	100,0
	Total	176	100,0	100,0	

قائمة الملاحق:

اختبار الفرضية العامة للدراسة

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
TOTAL	176	3,8719	,25972	,01958

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
TOTAL	44,538	175	,000	,87193	,8333	,9106

مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	درجة الالتزام متوسطة	42	23,9	23,9	23,9
	درجة الالتزام مرتفعة	134	76,1	76,1	100,0
	Total	176	100,0	100,0	

تأثير المؤهل العلمي على الفرضية العامة

Tests du khi-deux			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	678,686[a]	668	,379
Rapport de vraisemblance	467,112	668	1,000
Association linéaire par linéaire	,005	1	,945
N d'observations valides	176		
a. 840 cellules (100,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,01.			

تأثير التخصص العلمي على الفرضية العامة

Tests du khi-deux			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	505,640[a]	501	,434
Rapport de vraisemblance	342,214	501	1,000
Association linéaire par linéaire	4,984	1	,026
N d'observations valides	176		
a. 672 cellules (100,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,03.			

تأثير الخبرة المهنية على الفرضية العامة

Tests du khi-deux			
	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-deux de Pearson	324,547[a]	334	,634
Rapport de vraisemblance	335,695	334	,464
Association linéaire par linéaire	18,766	1	,000
N d'observations valides	176		
a. 504 cellules (100,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,15.			

الملخص

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل التدقيق، حيث تُبيّن مدى التزام محافظ الحسابات بالتحقق من تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال ومتطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، ومدى التزامه بالتحقق من خلو القوائم المالية من الخطأ والغش والتبليغ عن حدوثهما.

وللوصول إلى أهداف الدراسة تم إعداد وتوزيع استبيان على محافظي الحسابات الناشطين في العديد من ولايات الجزائر، حيث شملت عينة الدراسة (350) محافظ حسابات، وتم استخدام الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات والمعلومات المحصل عليها.

وتوصلت الدراسة إلى أن 76.1% من محافظي الحسابات عينة الدراسة يلتزمون بدرجة عالية بالتحقق من تطبيق النظام المحاسبي المالي في إطار مُصادقتهم على حسابات المؤسسات محل التدقيق، في حين 23.9% درجة التزامهم متوسطة.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، النظام المحاسبي المالي، استمرارية الاستغلال، العرض والإفصاح، الخطأ والغش في القوائم المالية

Résumé :

L'étude visait à mettre en évidence dans quelle mesure le commissaire aux comptes prend en compte l'adoption du système comptable financier dans les sociétés auditées. Comme il démontre dans quelle mesure le commissaire aux comptes s'engage à vérifier l'application du principe de la continuité d'exploitation et les exigences de la présentation et de la divulgation des états financiers fournis par le Système comptable financier, et son engagement à s'assurer que les états financiers sont exempts d'erreurs, de fraude et de signaler le cas échéant leurs occurrences.

Pour atteindre les objectifs de l'étude, un questionnaire a été développé et distribué aux commissaires aux comptes actifs dans de nombreuses Wilayas en Algérie, où l'échantillon portait sur 350 commissaires aux comptes ; la méthode statistique a en outre été utilisée pour traiter les données et les informations obtenues.

L'étude a révélé que 76,1 % des commissaires aux comptes de l'échantillon d'étude sont très engagés à vérifier l'adoption du système comptable financier, dans le cadre de leurs validations des comptes des sociétés audités ; tandis que 23,9 % sont modérément engagés.

Mots clés : Commissaire aux comptes, Système comptable financier, Continuité de l'exploitation, Présentation et divulgation, Erreur et fraude dans les états financiers.

Abstract:

The purpose of the study was to highlight to which extent the Externol auditor takes into account the application of the financial accounting system in institutions undergoing auditing. As it demonstrates to which extent the External auditor is committed to verifying the application of continuity assumption; and the requirements for presenting and disclosing financial statements stipulated in the financial accounting system, and their commitment to ensure that financial statements are free from errors, fraud and to report their occurrence.

To achieve the objectives of the study, a questionnaire was prepared and distributed to the External auditors active in many Wilayas in Algeria. The sample consisted of 350 auditors, the statistical method was to process the data and information obtained.

The study found that 76.1% of the External auditors in the study sample are very committed to verifying the application of the financial accounting system, as part of their validation of the accounts of the audited institutions; while 23.9% are moderately committed.

Keywords: External auditor, Financial accounting system, Exploitation continuity, Presentation and disclosure, Error and fraud in financial statements.